



"ما تموتوا ولا تولعوا؟"¹

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية



منظمة العفو
الدولية

¹ باللهجة المصرية (موتوا أو احترقوا) أي لن أبالي بكم

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.



صورة الغلاف: سجناء في سجن برج العرب بالقرب من الإسكندرية تم تصويرهم أثناء زيارة منظمة للسجن من قبل الهيئة العامة للاستعلامات © Photo by MOHAMED EL-SHAHED/AFP via Getty Images

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2021
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org/ar
وإذا نسيت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2021
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 12/3538/2021
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو
الدولية



قائمة المحتويات

5	ملخص
11	المنهجية
14	خلفية
15	2.1 سياسة الاحتجاز التعسفي الجماعي
17	2.1.1 التفاعل عن معالجة اكتظاظ السجون رداً على انتشار وباء فيروس كوفيد-19
20	ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية
22	3.1 الاكتظاظ ورتداء المسكن
24	3.2 تدهور مستوى النظافة والمرافق الصحية
25	3.2.1 الحصول على أدوات ومواد التنظيف والنظافة الشخصية
26	3.2.2 الحصول على المياه النظيفة واستخدام مرافق الاغتسال والمرحاض
28	3.3 نقص التهوية، والإضاءة، والترطيب
30	3.4 نقص الغذاء
30	3.4.1 الغذاء المتاح داخل السجون
32	3.4.2 تسليم الطعام من خارج السجون
33	3.5 زنازين الحبس الانفرادي
36	الحرمان من الاتصال بالأسرة
41	حالات الاشتباه في الإصابة بفيروس كوفيد-19 في السجون
46	الإهمال الطبي
47	6.1.1 الحد من الحصول على الرعاية الصحية على أيدي الحراس وغيرهم من مسؤولي السجون
48	6.2 تدهور مستوى المنشآت الطبية والعاملين
49	6.2.1 الافتقار إلى العاملين الطبيين المؤهلين
50	6.2.2 استقلال العاملين الطبيين في السجون والانتهاكات على أيديهم
51	6.3 نقص رعاية الصحة العقلية في السجون
54	الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

54	7.1 الحرمان من تشخيص المرض وتلقي العلاج
59	7.2 الحرمان من الدواء
61	الوفيات في الحجز
65	الإفلات من العقاب وغياب الرقابة
65	9.1 الإجراءات القانونية والحملات
67	9.2 تواطؤ النيابة
68	9.3 غياب الزيارات المستقلة للسجون
70	محاولات التجميل والأعمال الانتقامية من جانب الحكومة
70	10.1 الدعاية
72	10.2 ترهيب واعتقال النشطاء والأقارب والصحفيين
76	الإطار القانوني
76	11.1 القانون الدولي والمعايير الدولية
78	11.2 القانون المحلي
79	نتائج وتوصيات

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

ملخص

"لما قلنا للشويش إن [أحد السجناء] بيطلع في الروح ولازم يتنقل حالا للمستشفى، ردّ علينا: "أنتوا ناس مؤمنين، وعارفين ان الأعمار بيد الله".²

سجين سابق في سجن وادي النطرون

تعاني السجون في مصر منذ زمن طويل من ظروف الاحتجاز غير الإنسانية، التي تؤثر سلباً على تمتع السجناء بحقوقهم في الصحة. وتتزايد المخاطر على صحة السجناء وأرواحهم من جراء تقاعس سلطات السجون، سواء من خلال الإهمال أو الحرمان المتعمد، عن توفير الرعاية الصحية الكافية للمحتجزين لديها، مما يمثل مخالفةً للالتزامات بموجب القانون الدولي. وتبيّن بحوث منظمة العفو الدولية كيف تسبب حرمان السلطات من الرعاية الصحية الملائمة في حدوث آلام ومعاناة لا داعي لها للسجناء وأقاربهم المنكوبين، وفي بعض الحالات ربما أدى أو ساهم في حدوث وفيات قيد الاحتجاز، كان من الممكن تفاديها، وإلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بصحة السجناء.

ويحتجز مسؤولو السجون رجالاً ونساءً حُرِّموا من حريتهم بسبب قضايا سياسية، وبينهم سجناء رأيٍ احتُجزوا دونما سبب سوى ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، في ظروف قاسية وغير إنسانية، دون إمكانية الحصول على السكن الملائم والصرف الصحي، والطعام، ويحرمونهم من الحصول على الرعاية الصحية الكافية، ويكون ذلك عمداً في بعض الحالات بغرض معاقبتهم على معارضتهم، حسبما يبدو. ويُعتبر السياسيون المعارضون البارزون والنشطاء من مختلف الانتماءات السياسية، وكذلك أقارب العناصر القيادية في جماعة "الإخوان المسلمين"، من أكثر من يتهددهم خطر التعرض لهذه المعاملة العقابية.

واعتباراً من مايو/أيار 2020، بدأت تتواتر أنباء عن اشتباه في حالات إصابة ووفاة بفيروس كوفيد-19 في سجون مصرية. ولم يكن هذا أمراً مفاجئاً، بالنظر إلى مشكلة الاكتظاظ المزمنة، وسوء المرافق الصحية وشروط النظافة، ونقص التهوية، وعدم حصول السجناء على المياه، وأدوات التنظيف بشكل منتظم. وكان من شأن انتشار وباء فيروس كوفيد-19 أن يفاقم الأزمة الصحية وأزمة حقوق الإنسان في السجون، وأدى إلى وقوع مزيد من الوفيات قيد الاحتجاز؛ ولكن السلطات ظلت تتجاهل الدعوات إلى معالجة مشكلة الاكتظاظ بشكل عاجل من خلال تقليص عدد نزلاء السجون، وإلى معالجة بواعث القلق الهيكلية التي طال أمدها فيما يتعلق بسوء ظروف الاحتجاز، وعدم توفر الرعاية الصحية الكافية.

وسعيّاً إلى تفصي الحق في الصحة في السجون، وثقت منظمة العفو الدولية تجارب احتجاز 67 شخصاً، من بينهم 10 تُوفوا قيد الاحتجاز، بينما تُوفي اثنان بعد وقت قصير من الإفراج عنهما في عامي 2019 و2020. وتركز البحث، الذي أجري بالأساس في الفترة من فبراير/شباط 2020 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2020، على 16 سجيناً مؤرّعة على سبع محافظات، وبينها ثلاثة سجون مخصصة للنساء و13 سجيناً للرجال. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات عن بُعد مع 73 شخصاً، بينهم محتجزون سابقون؛ وعاملون في المجال الطبي؛ بالإضافة إلى أهالي ومحامين وأصدقاء مقربين لمحتجزين تُوفوا ومحتجزين حاليين. وفحصت المنظمة بعض وثائق قضائية، وشكاوى رسمية، وشهادات وفاة، وتقارير طبية. كما اعتمدت على بيانات حكومية، ومقالات إعلامية، وتقارير صادرة عن هيئات الأمم المتحدة وعن منظمات غير حكومية.

² الاقتباس باللهجة المصرية

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ويعتد المنظمة بنتائج بحوثها وتوصياتها إلى السلطات المصرية، في 17 ديسمبر/كانون الأول 2020، ولكنها لم تتلق أي رد بحلول تاريخ نشر التقرير الحالي.

الاحتجاجات التعسفية الجماعية

منذ الإطاحة بالرئيس الأسبق الراحل محمد مرسي في 2013، قبضت السلطات المصرية على عشرات الآلاف من المعارضين والمنتقدين الفعليين أو المفترضين. ولا يزال آلاف الأشخاص محتجزين تعسفاً دونما سبب سوى ممارسة حقوقهم التي كفلها القانون الدولي، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، أو محتجزين بناءً على محاكمات بالغة الجور، بما في ذلك محاكمات جماعية وعسكرية. ومن بين المحتجزين سجناء رأي وأشخاص قبض عليهم فيما يتصل بقضايا سياسية، واحتجزوا لفترات طويلة رهن الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة استناداً إلى تهمة وهمية تتعلق بالإرهاب. كما يُستخدم السجن في مصر كعقاب على عدد من الأفعال التي لا تندرج ضمن الجرائم الجنائية المعترف بها دولياً، مثل العجز عن سداد الديون، أو إقامة علاقات جنسية بالتراضي بين البالغين.

ونتيجةً لسياسة الإفراط في استخدام عقوبة السجن هذه، لا يزال الاكتظاظ في السجون مشكلةً مزمنة. ففي السجون الستة عشرة التي فحصتها منظمة العفو الدولية، كان مئات السجناء مُكدسين في زنازين مكتظة، حيث يبلغ متوسط المساحة المتاحة لكل سجين من أرضية الزنازة حوالي 1,1 متر مربع، وهي تقل كثيراً عن الحد الأدنى الذي أوصت به "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، وهو 3,4 متر مربع.

ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية

توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن مسؤولي السجون قد تسببوا في تعريض المحتجزين من الرجال والنساء في السجون الستة عشرة التي شملها البحث لظروف احتجاز لا تفي بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء؛ مما يؤثر سلباً على حقهم في الصحة البدنية والعقلية، بل وعلى حقهم في الحياة في بعض الحالات. وتشير شهادات محتجزين سابقين، ومصادر أخرى مطلعة إلى وجود ظروف قاسية ولا إنسانية، من بينها الاكتظاظ، وعدم توفر أسرة كافية، وسوء التهوية، وتدني مستوى المرافق الصحية وشروط النظافة، ونقص الأطعمة المغذية، وقلة أو انقضاء سبل الحصول على الهواء النقي والترفيه.

وتتقاعس سلطات السجون بشكل ممنهج عن الوفاء بالتزامها بإمداد المحتجزين بما يكفي من الغذاء، والأسيرة والأغطية والملابس، ومواد التنظيف وأدوات النظافة الشخصية، بما في ذلك الفوط الصحية. ويعاني السجناء المنحدرون من بيئات فقيرة اقتصادياً على نحو غير متناسب، نظراً لعجز أهلكهم عن توفير النفقات اللازمة لاحتياجاتهم الأساسية.

كما تعتمد سلطات السجون وضع بعض المحتجزين على ذمة قضايا سياسية في ظروف مزرية وقاسية وغير إنسانية، بما في ذلك احتجازهم رهن الحبس الانفرادي لفترات طويلة، وحرمانهم من الحصول على الضروريات الأساسية، حتى عندما يتحمل أهلكهم تكاليفها. وأحياناً ما تُطبق هذه المعاملة العقابية بناءً على تعليمات من "قطاع الأمن الوطني"، وهو قطاع متخصص في الشرطة، بغرض معاقبتهم على معارضتهم المفترضة للحكومة.

وتتسم كثير من الزنازين وعناير بأكملها بالقذارة، وتنتشر فيها الحشرات، مما يثير مخاوف بشأن عدم توفر المياه ومرافق الاغتسال والمراحيض للمحتجزين بشكل منتظم. ويتعين على المحتجزين مشاركة بعضهم البعض في استخدام بعض الأدوات، مثل فرش الأسنان، والمناشف، وشفرات الحلاقة، مما يسهل انتشار الأمراض المعدية.

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، أشار بعض المحتجزين السابقين وغيرهم ممن لديهم معرفة بظروف الاحتجاز إلى مشاكل سوء الإضاءة والتهوية في السجون، وهي مشاكل تتفاقم بسبب قلة أو انقضاء سبل الحصول على الهواء النقي والترفيه، حيث يُمنع عشرات المحتجزين من الترفيه خارج الزنازين؛ بل وحتى من مغادرة زنازينهم طوال فترة احتجازهم.

ويتسم الطعام الذي تقدمه سلطات السجون، في مختلف السجون الستة عشرة، التي فحصتها منظمة العفو الدولية، بأنه منخفض القيمة الغذائية، وغير كافٍ، وغير صحي. ونتيجةً لذلك، يعتمد كثير من النزلاء على الأطعمة التي يحضرها أهلكهم، والذين لا يمكنهم إحضار الأطعمة بشكل منتظم بسبب الأوامر التي

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

يفرضها مسؤولو السجون من حين لآخر بمنع دخول الأطعمة وغيرها من الأساسيات، دون توضيح سبب المنع، أو مع الاكتفاء بالقول بأنه بناء على "تعليمات أمنية".

كما يتعرض المحتجزون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي سلطات السجون، من خلال احتجازهم انفرادياً لأجل غير مُسمى في ظروف مسيئة لفترات تزيد عن 22 أو 23 ساعة في اليوم.

ومن بين هؤلاء خالد حمدي، وهو صحفي يبلغ من العمر 36 عاماً، واحتُجز منذ مارس/آذار 2014 في سجن العقرب، وهو جزء من مجمع سجون طرة في جنوب القاهرة، واحتُجز رهن الحبس الانفرادي منذ ديسمبر/كانون الأول 2018. وطبقاً لتقييم طبيب خاص، فقد أصيب خالد حمدي أثناء سجنه بأمراض الربو، وهشاشة العظام، وتتميل القدمين، والتهاب الشعيرات الدموية؛ ويُحتمل أن يكون ذلك بسبب ظروف احتجازه. وبالرغم من الطلبات المتعددة، فقد رفضت سلطات السجن نقله إلى مستشفى خارج السجن لإجراء تشخيص شامل وتلقي العلاج، كما رفضت نقله خارج الحبس الانفرادي.

الحرمان من الاتصال بالأهل

تفرض السلطات قيوداً لا مبرر لها على اتصال المحتجزين بالعالم الخارجي، بل وتمنع هذا الاتصال في بعض الحالات، مما يؤثر سلبياً على صحتهم العقلية ويسهل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وقد منعت السلطات بغسوة عشرات المحتجزين، وبينهم نشطاء وسياسيون، من تلقي زيارات عائلية لفترات ممتدة، بلغت في بعض الحالات أكثر من أربع سنوات، فيما يبدو أنه إجراء عقابي ينطوي على التمييز المجحف بهدف معاقبتهم على معارضتهم. وفي بعض الحالات، استند منع الزيارات إلى قرارات غير محددة المدة صادرة من النيابة، وفي حالات أخرى لم يقدم مسؤولو السجون تفسيرات للمنع، أو اكتفوا بالقول إنه بناء على "تعليمات أمنية".

وفي ظل الإجراءات التي أثبتت رداً على انتشار وباء فيروس كوفيد-19، أوقفت السلطات المصرية جميع الزيارات في السجون في الفترة من مارس/آذار إلى أغسطس/آب 2020، ولم توفر وسائل بديلة للتواصل بصفة منتظمة، بما في ذلك المكالمات الهاتفية مرتين في الشهر حسبما ينص القانون المصري. وبالرغم من استئناف الزيارات في السجون يوم 25 أغسطس/آب 2020، فقد واصلت السلطات منع الزيارات عن بعض المحتجزين على ذمة قضايا سياسية، وبينهم سجناء رأي.

فعلى سبيل المثال، لم يسمح مسؤولو سجن القناطر للنساء لمحاميه حقوق الإنسان هدى عبد المنعم، البالغة من العمر 61 عاماً، بأي زيارة في السجن منذ احتجازها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وقد انتعشت الآمال بإمكان زيارتها، عندما أبلغت إدارة السجن أسرتها هاتفياً بالسماح بزيارتها يوم 12 سبتمبر/أيلول 2020، ولكن لدى وصول الأهل إلى السجن منعهم الحراس من الدخول، وقالوا إن ذلك بناء على "تعليمات" جديدة من "قطاع الأمن الوطني".

سوء التصدي لوباء فيروس كوفيد-19 في السجون

أساءت سلطات السجون إدارة أزمة انتشار وباء فيروس كوفيد-19. فلا يوجد نهج متسق في شتى السجون لاحتواء الوباء. وبشكل عام، تقاعست إدارات السجون عن العمل بشكل ممنهج لتوزيع المواد الصحية على السجون، وتتبع وفحص القادمين الجدد، وإجراء اختبارات للمشتبه في إصابتهم وعزلهم، كما أخفت المعلومات المتعلقة بانتشار وباء فيروس كوفيد-19 عن السجناء وعن أهاليهم الذين يستبد بهم القلق. وكان من شأن المشاكل القائمة منذ زمن طويل، مثل الافتقار إلى المياه النظيفة والاكظاظ وسوء التهوية، أن تجعل من المستحيل تنفيذ إجراءات التباعد البدني والوقاية الصحية.

ولم يتم بشكل ممنهج إجراء فحوص للمحتجزين الذين ظهرت عليهم أعراض الإصابة بفيروس كوفيد-19. وفي بعض السجون، تم عزلهم في زنانات مستخدمة للحبس الانفرادي دون الحصول على العلاج المناسب. وفي سجون أخرى، تُركوا في زنازينهم، مما يعرض الآخرين للخطر، وتركوا أيضاً من دون تلقي علاج. ومنذ تفشي الوباء، واصلت السلطات نقل السجناء بين السجون والمحاكم وأقسام الشرطة، من دون معدات الحماية الشخصية أو إجراءات التباعد البدني. كما تم إدخال الوافدين الجدد إلى السجون دون إجراء أي مسح أو فحص أو عزل، باستثناء حالات قليلة نادرة. وتكشف الرسائل المسربة التي كتبها السجناء كيف تتلاعب سلطات السجن بحياتهم وسط الوباء؛ بل وتعاقب بعض السجناء لشكواهم من عدم ارتداء الحراس للكمامات، أو لإثارة مخاوف أخرى تتعلق بالسلامة.

وقد تكون أوجه القصور في معالجة المخاطر التي يشكلها الوباء قد ساهمت في إصابة السجناء، وإمكانية وفاتهم، بسبب فيروس كوفيد-19. ففي يوليو/تموز 2020، توفي الصحفي محمد منير، بعد 10 أيام من

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

الإفراج عنه من "سجن طرة تحقيق". وقد ذكرت ابنة محمد منير أنه قُبض عليه واحتُجز رهن الحبس الاحتياطي في منتصف يونيو/حزيران، وأنه كان يعاني من ارتفاع درجة حرارته يوم الإفراج عنه في 2 يوليو/تموز. وأكد طبيب محمد منير أنه تُوفي من مضاعفات الإصابة بفيروس كوفيد-19.

الإهمال الطبي

أظهرت بحوث منظمة العفو الدولية التي شملت 16 سجناً أن عيادات السجون تفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لتقديم رعاية صحية كافية، ومع ذلك كثيراً ما يرفض مسؤولو السجون نقل المحتجزين في وقت مناسب إلى مستشفيات خارج السجون لديها الإمكانيات المتخصصة المطلوبة. ويُحتمل أن يكون تقاعس السلطات عن تقديم الرعاية الصحية اللازمة، بما في ذلك حالات الطوارئ، قد أسهم أو تسبب في وقوع وفيات قيد الاحتجاز كان يمكن تجنبها.

وعادةً ما تتسم عيادات السجون بعدم النظافة، كما تفتقر إلى المعدات والمهنيين الطبيين المؤهلين. وقد سلط محتجزون سابقون الضوء على الافتقار إلى الفحوص الطبية الشاملة، بما في ذلك الفحوص التشخيصية، وقالوا إن أطباء السجون عادةً ما يعطونهم مسكنات للألم بغض النظر عن الأعراض التي يشكون منها.

ويُترك أمر تقديم الرعاية الصحية الفورية، بما في ذلك الحالات الطبية الطارئة، إلى تقدير الحراس وغيرهم من مسؤولي السجون، الذين يميلون عادةً إلى تجاهل شدة المشاكل الصحية للمحتجزين أو التقليل من شدتها، ويؤخرون في المعتاد نقلهم لتلقي العلاج داخل السجون أو خارجها.

وقال محتجزون سابقون إن أطباء السجون كانوا يستخدمون أحياناً عبارات عدائية ضدهم، بما في ذلك وصمهم بعبارات من قبيل "الإرهاب" و"الانحلال الأخلاقي". كما ذكرت اثنتان من المحتجزات السابقات أنهما تعرضتا للإيذاء وتحرش جنسي من العاملين الطبيين في السجن.

وقال محتجزون سابقون أيضاً إن ظروف الاحتجاز وغيرها من أشكال الإيذاء أدت بهم إلى حالة من الاكتئاب، وأقر كثيرون بأن فكرة الانتحار كانت تراودهم. ولا تُقدم في السجون المصرية أي خدمات تقريباً للصحة العقلية، وقال سجناء سابقون إن خدمات الصحة العقلية خارج السجون لم تكن تُوفّر إلا لبعض السجناء الذين حاولوا الانتحار.

وفي بعض الحالات، أدى سوء العلاج أو تأخيره إلى عواقب مميتة. ففي 2 مايو/أيار 2020، على سبيل المثال، تُوفي شادي حبش، وهو مصور ومخرج سينمائي كان يبلغ من العمر 24 عاماً، في "سجن طرة تحقيق". وبالرغم من علم طبيب السجن أن شادي حبش تناول كمية من الكحول، فإنه لم يقدم له علاجاً للتسمم الكحولي المحتمل، وأعادته مرتين إلى زنزانه بعد أن أعطاه أدوية مضادة للقيء. وعندما استمر شادي حبش في التقيؤ وبدأت تظهر عليه أعراض الهذيان، أُعيد إلى العيادة ولكن لم يُقدم له علاج بديل، إلى أن حضر طبيب آخر وبدأ متأخراً في إجراءات نقله إلى مستشفى خارج السجن. وقد تُوفي شادي حبش قبل نقله.

الحرمان المتعمد من الرعاية الصحية

تتعهد سلطات السجون حرمان المحتجزين من الحصول على الرعاية الصحية - متاحة لسجناء آخرين - عن سجناء بعينهم ذوي حيثية سياسية، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والسياسيين وغيرهم من معارضي الحكومة المفترضين، الذين يُحتجزون دونما سبب سوى ممارستهم المشروعة لحقوقهم. على سبيل المثال، تؤخر سلطات السجن أو ترفض تماماً نقل السجناء المرضى ذوي الحيثيات السياسية للعلاج داخل السجن أو إلى مرافق خارجية وتمنع الأدوية عنهم، حتى في الحالات التي كان يمكن فيها لهؤلاء المحتجزين أو لأهاليهم تحمّل نفقات الرعاية. واتسم الحرمان من الرعاية الطبية بالتمييز المجحف وبالطابع العقابي في بعض الحالات، على ما يبدو، حيث كان سجناء آخرون محتجزون في قضايا غير سياسية يُنقلون إلى مستشفيات خارج السجون بشكل اعتيادي، وإن لم يكن سريعاً، ويسمح لهم بالحصول على الأدوية.

وقد تعرّض جميع الأشخاص الذين وثقت منظمة العفو الدولية حالاتهم لغرض التقرير الحالي وعددهم 67، للحرمان من الرعاية الصحية الكافية في السجون ومن النقل إلى مستشفيات متخصصة خارج السجون، مرة واحدة على الأقل خلال احتجازهم. وبين هؤلاء سجناء من كبار السن، وآخرون كانوا يعانون قبل احتجازهم من مشاكل طبية تتطلب متابعة منتظمة، وإجراء فحوص تشخيصية، وضبط جرعات الدواء، وغير ذلك من أساليب العلاج.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

واشتكى المحتجزون بشكل متسق من قيام مسؤولي السجون بمنع دخول الأدوية. وتفتقر سلطات السجون إلى سياسة موحدة وشفافة بخصوص قبول الأدوية التي يحضرها الأهالي، حيث يختلف التعامل باختلاف السجون والسجناء، بل وحتى باختلاف تواريخ محاولات إدخال الأدوية. وفي بعض الأحيان، يُحرم أشخاص محتجزون في قضايا سياسية من تلقي أدوية بينما يُسمح لآخرين بتلقيها.

ويؤدي التفاعل عن توفير الرعاية الطبية مجاناً، بما في ذلك الأدوية الأساسية، إلى التأثير سلباً على الحق في الصحة بالنسبة للسجناء المنحدرين من بيئات فقيرة اقتصادياً، الذين لا يستطيع أهاليهم تحمّل تكاليف هذه الرعاية.

ويُحتمل أن يؤدي حرمان السجناء من الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك من يعانون من أمراض مزمنة، إلى عواقب مميّزة، وقد يُعد انتهاكاً للحق في الحياة. وفي عدد من الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، كان تعتمد السلطات منع الرعاية الصحية عن سجناء ذوي حيثية سياسية، بغرض معاقبتهم على معارضتهم، يتسبب في قدر كبير من الألم والمعاناة، ويُعتبر بمثابة نوع من التعذيب.

"يحاولون قتلي بشكل بطيء أو دفعي إلى الجنون"

يُحتجز عبد المنعم أبو الفتوح، وهو مرشح رئاسي سابق ومؤسس "حزب مصر القوية" المعارض، ويبلغ من العمر 69 عاماً، بشكل تعسفي منذ فبراير/شباط 2018 في ظروف قاسية وغير إنسانية. وقد ظل رهن الحبس الانفرادي إلى أجل غير مسمى طوال مدة احتجازه، بالرغم من اعتقال صحته.

وكان عبد المنعم أبو الفتوح قبل احتجازه يعاني من مرض السكري، ومن ارتفاع ضغط الدم، وتضخم البروستاتا. ومع ذلك، أُخّرت سلطات السجن بشدة، أو رفضت، طلباته للحصول على جهاز تنفس يحتاجه أثناء النوم، ولنقله للعلاج خارج السجن، وعرضه على أطباء داخل السجن. كما رفضت النيابة الشكاوى التي قدمها.

إزهاق الأرواح قبل أوانها

تشير تقديرات جماعات حقوق الإنسان إلى أن مئات الأشخاص قد تُوفوا أثناء الاحتجاز خلال السنوات الخمس الماضية. إلا إن العدد الفعلي قد يكون أكبر من ذلك، حيث لا تفصح السلطات المصرية عن أية معلومات بخصوص أعداد المحتجزين، ناهيك عن أولئك الذين تُوفوا قيد الاحتجاز، كما تتمتع بشدة أية محاولة مستقلة لمراقبة ظروف الاحتجاز والإبلاغ عنها.

وقد توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن الآثار التراكمية للظروف المزرية التي احتُجز فيها هؤلاء الأشخاص، بالإضافة إلى الحرمان من الرعاية الصحية الكافية، قد تسببت أو أسهمت في وفاة ما لا يقل عن سبعة أشخاص في عامي 2019 و2020، وهم: الرئيس الأسبق محمد مرسي؛ والقيادي البارز في جماعة "الإخوان المسلمين" عصام العريان؛ وأحمد عبد النبي؛ وعمرو أبو خليل، وهو شقيق مقدم برامج في قناة تليفزيونية معارضة؛ بالإضافة إلى كل من "أنور" و"علي" و"محمود"، وهم سجناء لهم حيثية سياسية، وُحجبت هوياتهم بناء على طلب عائلاتهم. كما تُوفي شخصان آخران كانا محتجزين في قضايا سياسية، وذلك أثناء حبسهما انفرادياً في عام 2029، بعد أن ظلّا يقرعان على الأبواب لفترة طويلة طلباً للنجدة، ولكن دون جدوى. وكان أولهما، ويُدعى حسام حامد، قد تعرض للضرب على أيدي حراس السجن، حسبما أفادت مصادر مطلعة. أما الآخر، ويُدعى "محمد" فقد أُخبر الحراس أنه يعاني من مشاكل في التنفس، ولا يمكنه تحمّل الرطوبة وسوء التهوية في الزنزانة المخصصة للحبس الانفرادي. كما تُوفي سجين آخر له حيثية سياسية، وهو مصطفى قاسم، الذي يحمل الجنسيّتين المصرية والأمريكية، في مطلع عام 2020؛ بينما كان مضرباً عن الطعام احتجاجاً على سجنه، وعلى ظروف احتجازه.

ولم يتم إجراء أي تحقيقات فعّالة وواقية ونزيهة ومستقلة في أسباب وملابسات أي من هذه الوفيات، ولا في ملابسات وفاة المخرج والمصور السينمائي شادي حبش (انظر الجزء المعنون: "الإهمال الطبي" أعلاه)، ووفاته الصحفي محمد منير (انظر الجزء المعنون: "سوء التصدي لوباء فيروس كوفيد-19 في السجون" أعلاه).

الإفلات من العقاب وغياب الإشراف

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

يمارس مسؤولو السجون عملهم وهم بمنأى عن العقاب، حيث لا يخضعون لإشراف يُذكر من جهات مستقلة، أو لأي إشراف على الإطلاق. ويجري محققو النيابة وأعضاء "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، وهو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مصر، زياراتٍ للسجون، ولكنها غير منتظمة ومحدودة النطاق. ولا تسمح السلطات المصرية لمراقبين مستقلين بزيارة السجون، كما تقوم بترهيب ومضايقة الضحايا، وأهاليهم ممن يعبرون عن بواغث قلق مع منظمات مستقلة معنية بحقوق الإنسان، ومع خبراء حقوق الإنسان المستقلين بالأمم المتحدة، مما أسهم في خلق مناخ من الخوف.

وللنيابة سلطة إجراء زيارات غير مُعلن عنها سلفاً إلى أماكن الاحتجاز، وإجراء تحقيقات بشأن الانتهاكات أثناء الاحتجاز. إلا إنه كثيراً ما يتم تجاهل الشكاوي المقدمة للنيابة عن سوء ظروف الاحتجاز، والحرمان من الرعاية الصحية، وغير ذلك من الانتهاكات على أيدي سلطات السجون.

وهذا التفاعس الممنهج من جانب النيابة عن إجراء تحقيقات مستقلة وفعّالة في الادعاءات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الوفيات قيد الاحتجاز، وكذلك عن محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، يمكن أن يُعد بمثابة نوع من التواطؤ في ترسيخ مناخ الإفلات من العقاب، وتسهيل تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد سعت السلطات مراراً إلى التغطية على الوضع المزري في السجون، ودأبت على وضم من يثيرون بواغث قلق بهذا الشأن بأنهم "أعداء للدولة". ولا تزال الرواية الرسمية التي تمتدح الأوضاع، ونظام الرعاية الصحية، في السجون تُقابل بالتشكيك من جانب المحتجزين وأهاليهم ونشطاء حقوق الإنسان؛ بالرغم من حملة المضايقات التي تشنها السلطات دون هوادة على من يكشفون عن بواغث القلق، بما في ذلك القبض عليهم، ومحاكمتهم بتهمة نشر "أخبار كاذبة".

وقد نظّم بعض المحتجزين إضراباتٍ عن الطعام، فُوبلت في بعض الأحيان بالتهديد والضرب. وفُيُض على بعض الأهالي الذين احتجوا علناً. كما واجه عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمحامين تهديدات وعقوبات بالسجن استناداً إلى تهمة لا أساس لها تتعلق بالإرهاب، وذلك بعدما طالبوا بالإفراج عن محتجزين، أو بتحسين ظروف الاحتجاز.

توصيات

حتى يتسنى إنهاء الاستخفاف الصارخ بصحة المحتجزين وأرواحهم، يتعيّن على السلطات إجراء تحقيقات مستقلة وفعّالة بخصوص جميع حالات الوفاة قيد الاحتجاز، وادعاءات المنع المتعمد للرعاية الصحية، ومحاسبة من يُشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الممارسات وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ولتجنب تعميق أزمة الصحة وحقوق الإنسان، بالنظر إلى انتشار وباء فيروس كوفيد-19 في السجون المصرية المكتظة، ينبغي على السلطات أن تبادر على وجه السرعة بتخفيض العدد الإجمالي للمحتجزين في السجون، على أن تبدأ بالإفراج عن جميع المحتجزين دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، وعن أولئك المحتجزين منذ فترات طويلة رهن الحبس الاحتياطي، كما يتعيّن عليها أن تدرس الإفراج عن الأشخاص المعرضين على وجه الخصوص لخطر الإصابة بفيروس كوفيد-19، بسبب أعمارهم أو المشاكل الصحية التي يعانون منها.

ويجب على السلطات أن تسمح بالرقابة المستقلة لأماكن الاحتجاز، بما في ذلك المنظمات الدولية المتخصصة مثل "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، وأن تعمل أيضاً مع المهنيين الطبيين المستقلين وأعضاء المجتمع المدني، وخبراء آخرين من قبيل "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" و"المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية"، من أجل معالجة ظروف الاحتجاز المزرية، ولضمان حصول جميع المحتجزين دون تمييز مجحف على الرعاية الصحية الكافية.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

المنهجية

يستند التقرير الحالي إلى بحث أجرته منظمة العفو الدولية في الفترة من فبراير/شباط إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2020، بالإضافة إلى توثيق الأوضاع في السجون المصرية على مدى سنوات.

- وجمعت المنظمة معلومات مفصلة عن حالات 67 شخصاً من حيث ظروف الاحتجاز والحصول على الرعاية الصحية، ويشمل هؤلاء الأشخاص:
- 12 رجلاً تُوفوا في الفترة بين يونيو/حزيران 2019 وسبتمبر/أيلول 2020 إما أثناء الاحتجاز أو بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم؛
 - 28 رجلاً وثمانين نساء كانوا مسجونين وقت كتابة التقرير؛
 - 13 رجلاً وست نساء أفرج عنهم بعد أن ظلوا محبوسين في الفترة من منتصف عام 2014 وحتى نهاية عام 2020.

وقد تنقل بعض هؤلاء بين عدة سجون أثناء احتجازهم.

ويغطي البحث الأوضاع في 16 سجنًا، وهي:

- **ثلاثة سجون للنساء**، وهي "سجن القناطر للنساء" في محافظة القليوبية، و"سجن بورسعيد للنساء"، و"سجن دمنهور للنساء"؛
- **13 سجنًا للرجال**، وهي "سجن طرة التحقيق"؛ و"سجن مزرعة طرة"؛ و"سجن طرة شديد الحراسة 1" (ويُعرف باسم "سجن العقرب")؛ و"سجن ليمان طرة"؛ و"سجن طرة شديد الحراسة 2"؛ و"سجن استقبال طرة"، وجميعها تقع ضمن "مجمع سجون طرة" في محافظة القاهرة³؛ بالإضافة إلى "سجن برج العرب" بمحافظة الإسكندرية؛ و"ليمان 440" الواقع في سجن وادي النطرون بمحافظة البحيرة؛ و"سجن الجيزة المركزي"؛ و"سجن الإسماعيلية المركزي"؛ و"سجن الفيوم"؛ و"سجن المنيا شديد الحراسة"؛ و"سجن بورسعيد للرجال".

واعتمد اختيار الحالات الفردية على مدى توفر المعلومات ومدى استعداد الأفراد المتضررين وأهاليهم ومحاميهم لتبادل خبراتهم مع منظمة العفو الدولية. ومن بين هؤلاء الأفراد مدافعون عن حقوق الإنسان، وصحفيون وأعضاء في حركات وأحزاب سياسية معارضة، وغيرهم ممن يُعتبرون من معارضي الحكومة.

وبينما يركز التقرير الحالي على تجارب أشخاص احتُجزوا لأسباب سياسية، فقد سعت منظمة العفو الدولية أيضاً للحصول على معلومات عن أوضاع سجناء آخرين، من مصادر شتى، مثل الصحفيين والمعتقلين السابقين، وذلك حتى يتسنى لها تحديد ما إذا كان المسجونون لدوافع سياسية يواجهون التمييز المجحف، أو يتعرضون على وجه الخصوص لإجراءات عقابية في السجون.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 73 شخصاً، كان أغلبهم يقيمون في مصر وقت إجراء المقابلات، وبينهم محتجزون سابقون، وعاملون في المجال الطبي، بالإضافة إلى أهالي ومحامين وأصدقاء مقربين لمحتجزين تُوفوا ومحتجزين حاليين. وأجريت المقابلات باللغة العربية، بدون الاستعانة بمرترجمين، سواء عبر الهاتف أو عبر تطبيقات آمنة للمراسلة.

وأحجم عدد من الأشخاص الذين لديهم معرفة بحالات الوفيات أثناء الاحتجاز، ممن اتصلت بهم منظمة العفو الدولية، عن تقديم معلومات تفصيلية، متعللين في ذلك بتهديدات من قوات الأمن. ويُذكر أن

³ فيما يلي، تُستخدم الأسماء العربية للسجون في مجمع سجون طرة"

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

السلطات المصرية كثيراً ما لجأت إلى مضايقة وترهيب بعض المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين، وغيرهم من الأشخاص الذين جاهروا بالحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان، كما استهدفت بعض أهالي ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.⁴ فعلى سبيل المثال، لاحقت السلطات عدداً من الأشخاص الذين قصوا تجاربهم على منظمة "هيومن رايتس ووتش" (مراقبة حقوق الإنسان) خلال بحثها تمهيداً لإصدار تقريرها المعنون: "نحن نقوم بأشياء غير منطقية هنا: التعذيب والأمن الوطني في مصر تحت حكم السيسي"⁵، بالرغم من استخدام أسماء مُستعارة في التقرير لإخفاء هوية المشاركين في البحث.⁶ كما اعتقلت السلطات سيدة في الفترة من فبراير/شباط 2018 إلى يوليو/تموز 2020 بسبب مشاركتها في برنامج وثائقي بثته "بي بي سي" (هيئة الإذاعة البريطانية) عن التعذيب في مصر، تحدثت خلاله عن اختفاء ابنتها قسراً.⁷ ونتيجةً لهذه الأعمال الانتقامية الموثقة جيداً، حرصت منظمة العفو الدولية حرصاً شديداً على حماية هوية بعض الأشخاص الذين وردت حالاتهم، والذين أجريت مقابلات معهم لغرض التقرير الحالي، وذلك بأساليب شتى، من بينها حذف الاسم والسن، وفي بعض الحالات بيانات أخرى دالة مثل المهنة ومحل الإقامة والحالة الصحية، بالإضافة إلى استخدام أسماء مستعارة يُشار إليها في الهوامش. وفي بعض الحالات، قررت المنظمة عدم الإفصاح عن نتائجها إذا لم يكن ممكناً عرض المعلومات بدون تعريض الأشخاص المعنيين لخطر الأعمال الانتقامية.

كما فحصت المنظمة، حيثما تيسر ذلك، وئاتق قضائية،⁸ وتقارير طبية، ووصفات طبية، وشكاوى رسمية، وشهادات وفاة. فعلى سبيل المثال، فحصت المنظمة ملفات سبع قضايا، تشمل 300 معتقل احتجزوا فيما يتصل بقضايا سياسية، قدمتها "الجبهة المصرية لحقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية مقرها في الجمهورية التشيكية. وتضم هذه الملفات سجلات لشكاوى قدمها هؤلاء المتهمون للنيابة والمحاكم خلال جلسات التحقيق ولسلسات تجديد الحبس، وتتعلق بطروف احتجاجهم وبالوصول على الرعاية الصحية في سبعة سجون، من بينها خمسة سجون يتناولها التقرير الحالي، وهي "سجن العقرب" و"سجن طرة شديد الحراسة 2"، و"سجن استقبال طرة"، و"سجن طرة التحقيق"، و"سجن الجزيرة المركزي".⁹ كما اطلعت المنظمة على مقاطع فيديو، ورسائل صوتية، ورسائل مكتوبة، سجلها أو كتبها بعض السجناء، وهُربت من السجون.

وفحصت منظمة العفو الدولية أيضاً تقارير صادرة عن عدة منظمات مصرية ودولية معنية بحقوق الإنسان، وعن هيئات تابعة للأمم المتحدة، وعن "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، بالإضافة إلى بيانات رسمية ومقالات صحفية.

وكان من شأن القيود الحالية المفروضة على حرية التعبير، وعلى أنشطة حقوق الإنسان والبحوث المستقلة، فضلاً عن الاستهداف الدؤوب للمدافعين عن حقوق الإنسان، أن يمنع منظمة العفو الدولية من إجراء بحوث في مصر. ولا يُسمح لأي منظمة مستقلة معنية بحقوق الإنسان بزيارة السجون في مصر.

وفي 17 ديسمبر/كانون الأول 2020، بعثت منظمة العفو الدولية برسائل إلى وزير الداخلية، ومساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان، والنائب العام، ورئيس "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، عرضت فيها تفصيلاً للنتائج التي توصلت إليها وبواعث قلقها، وطلبت تعليقات وإيضاحات من السلطات، بما في ذلك إيضاحات عن أسباب وملابسات حالات الوفاة الواردة في التقرير، والإجراءات التي اتخذتها

⁴ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مصر: خبيران دوليان قلقان حيال سوء معاملة مدافعين عن حقوق الإنسان بعد زيارتهما البلاد"، 4 ديسمبر/كانون الأول 2018. مُتاح على الرابط:

<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=23971&LangID=A>

هيومن رايتس ووتش، "عائلات المعارضين تحت طائلة القمع"، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. مُتاح على الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/19/335660>

⁵ هيومن رايتس ووتش، "نحن نقوم بأشياء غير منطقية هنا: التعذيب والأمن الوطني في مصر تحت حكم السيسي". 5 سبتمبر/أيلول 2017. مُتاح على الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/report/2017/09/05/308368>

⁶ صحيفة "اليوم السابع"، "النيابة العامة تصدر بياناً بشأن مزاعم هيومان رايتس حول حقوق الإنسان في مصر"، 30 يناير/كانون الثاني 2019. مُتاح على الرابط:

bit.ly/3p5iILY

⁷ منظمة العفو الدولية، "مصر: سجن مفتوح للمنتقدين (رقم الوثيقة: MDE 12/9107/2018). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1291072018ARABIC.pdf>

⁸ في القضايا التي تولت نيابة أمن الدولة العليا التحقيق فيها ولم تتم إحالتها للمحاكمة، منعت نيابة أمن الدولة العليا المحامين والمحتجزين من الاطلاع على أي وثائق تتعلق بالقضايا.

⁹ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "انتهاكات مُمنهجة، شكاوى مُتجاهلة: 300 شهادة موثقة أمام النيابة عن أوضاع السجون المصرية"، 17 أغسطس/أب 2020. مُتاح على الرابط:

egyptianfront.org/ar/2020/08/systematic-abuse-complaints-ignored/

وقد قدمت الجبهة لمنظمة العفو الدولية البيانات الأصلية بالإضافة إلى تحليلها لملفات القضايا.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

السلطات والخطط المُزمعة لمعالجة المسائل المثارة في التقرير. ولم تتلق المنظمة أي رد بحلول تاريخ نشر التقرير.

ويجدر التنويه بأنه لم يكن ممكناً إجراء البحث لغرض التقرير الحالي بدون دعم وتعاون كثير من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، والذين حُذفت أسماؤهم وطبيعة المساعدات التي قدموها خشية تعرضهم لأعمال انتقامية. وتعتبر منظمة العفو الدولية عن شكرها وامتنانها لما قدموه من مساعدات، كما تتوجه بالشكر والامتنان لجميع الضحايا والشهود الذين وافقوا على تبادل خبراتهم.

"ما تموتوا ولا تولعوا!"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

خلفية

لم تفصح السلطات المصرية عن العدد الفعلي للسجون العاملة في مصر، كما لم تُفصح عن العدد الإجمالي للسجناء، ولم تقدم بيانات تفصيلية عن كل منهم، من حيث الوضع القانوني (محكوم عليه أو محبوس احتياطياً على ذمة المحاكمة)، أو الجنس، أو السن، أو نوع العقوبة.¹⁰

ويعرض الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية قائمة تضم 44 سجناً تخضع لإشراف قطاع مصلحة السجون في وزارة الداخلية. وفي يناير/كانون الثاني 2021، نقلت مقالة إعلامية عن اللواء هشام البرادعي، الرئيس السابق "لقطاع مصلحة السجون"، قوله إن هناك 47 سجناً تخضع لإشراف "قطاع مصلحة السجون".¹¹ وتُستبعد من هذا العدد السجون المركزية، التي تخضع مباشرة لإشراف مديريات الأمن على مستوى المحافظات، وهذه المديريات بدورها تتبع أيضاً وزارة الداخلية، ومنذ عزل الرئيس الراحل محمد مرسي، في يوليو/تموز 2011، أصدرت الحكومة ما لا يقل عن 24 قراراً بإنشاء سجون جديدة، من بينها 21 سجناً مركزياً.¹²

ويفيد بيان صادر عن "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، في أبريل/نيسان 2020، بأنه يوجد ما لا يقل عن 114 ألف سجين في مصر.¹³ وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، نقلت قناة إعلامية موالية للحكومة الرقم نفسه، وأوضحت أن من بين هؤلاء 84 ألف سجين يقضون أحكاماً، و30 ألفاً رهن الحبس الاحتياطي على ذمة المحاكمة.¹⁴ وتمثل هذه الأرقام زيادة كبيرة مقارنة بالعدد المقدّر للسجناء في عام 2012، والذي كان يتراوح بين 50 ألفاً و70 ألفاً، وفقاً لما ذكرته "مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان"، وهي منظمة مقرّبة إلى الحكومة.¹⁵ وفي مقابلة مع صحيفة "لو فيغارو"، في ديسمبر/كانون الثاني 2020، لم يذكر الرئيس عبد الفتاح السيسي العدد الفعلي للسجناء، ولكنه ذكر تحديداً أن طاقة السجون المصرية تستوعب 55 ألف شخص.¹⁶ وإذا ما صحّت التقديرات عن أن عدد السجناء يبلغ 114 ألف سجين، فهذا يعني أن السجون المصرية تأوي في المتوسط ما يزيد عن ضعف عدد السجناء الذين تستوعبهم طاقة السجون، أو بعبارة أخرى أن السجون تعمل بطاقة 207 بالمئة.

¹⁰ في أغسطس/آب 2020، نشرت وزارة الداخلية قائمة بأرقام هواتف السجون الأربعة والأربعين على موقعها الإلكتروني، وتبّنت أقارب السجناء إلى ضرورة الاتصال بهذه الهواتف لتنظيم زيارات السجون. واستُبعدت من هذه القائمة أرقام هواتف عدة سجون أخرى يُعرف أنها عاملة، ومن بينها "سجن طرة شديد الحراسة 1" (ويُعرف باسم "سجن العقرب")، و"سجن طرة شديد الحراسة 2". انظر موقع وزارة الداخلية على الرابط: <http://moi.gov.eg/home/>. ولمزيد من المعلومات عن نظام السجون في مصر، انظر المنشورات الخاصة بتشريعات السجون، والمبادرة عن "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" على الرابط: eipr.org/publications.

¹¹ عماد الدين حسين، "السجون.. ما الفرق بين المركزية والعمومية؟"، صحيفة "الشروق"، 4 يناير/كانون الثاني 2021. مُتاح على الرابط: www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=04012021&id=8434401b-3386-40d3-859b-25a9577ed1b4

¹² تنص المادة 1 من "قانون تنظيم السجون" على منح رئيس الجمهورية سلطة إصدار قرارات بإنشاء السجون، ومنح وزير الداخلية سلطة تعيين الجهات التي تُنشأ فيها السجون. ومنذ عام 2013، أصدر رئيس الجمهورية ووزير الداخلية قرارات بإنشاء سجون أو بتعيين مناطق كسجون. ومع ذلك، لم يُعلن عن أي معلومات عما إذا كان قد بدأ تشغيل هذه السجون، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد عدد السجون العاملة في مصر.

¹³ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "إحاطة إعلامية بشأن مصر"، 3 أبريل/نيسان 2020. مُتاح على الرابط: <https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25772&LangID=A>

¹⁴ قناة "TeN TV"، "بالورقة والقلم"، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. مُتاح على الرابط: www.youtube.com/watch?time_continue=13&v=iEiiQkFUIU&feature=emb_title

¹⁵ "اليوم السابع"، "في التقرير الأول لـ"ماعت" لأوضاع السجناء: مصر بها 180 ألف سجين بـ45 سجناً في أنحاء الجمهورية.. 28% منهم مُدانون في نهم مادية وقروض.. والأوضاع الاقتصادية الصعبة دافع ارتكابهم الجريمة"، 21 يونيو/حزيران 2012. مُتاح على الرابط: <https://bit.ly/3ij9KFd>

¹⁶ رينو غيرار، "السيسي: مصر وفرنسا تجاربان معاً على جبهات كثيرة"، صحيفة "لوفيجارو"، 8 ديسمبر/كانون الأول 2020. [بالفرنسية]. مُتاح على الرابط: <http://www.lefigaro.fr/international/al-sissi-l-egypte-et-la-france-luttent-ensemble-sur-plusieurs-fronts-20201208>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ووفقاً لما نص عليه "قانون تنظيم السجون" (القانون رقم 396 لسنة 1956)، توجد أربعة أنواع من السجون تخضع لإشراف وزارة الداخلية.¹⁷ واستناداً إلى شدة العقوبة، يُنقل السجناء المحكوم عليهم، بما في ذلك المحكوم عليهم في قضايا سياسية، إما إلى "سجن مركزي"¹⁸ أو "سجن عمومي"¹⁹ أو إلى "ليمان"²⁰ بالقرب من أماكن إقامتهم. والنوع الرابع من السجون له وضع خاص في القانون والممارسة، وهو يُستخدم لاحتجاز السجناء المحكوم عليهم والسجناء المحبوسين احتياطياً على ذمة المحاكمة فيما يتصل بأنواع معينة من الجرائم. فعلى سبيل المثال، يُحتجز في "سجن العقرب"، وهو أحد سجون "مجمع سجون طرة"،²¹ أشخاص تعتبر السلطات أنهم يشكّلون خطراً خاصاً على الأمن القومي، مثل الشخصيات القيادية في جماعة "الإخوان المسلمين"، ومن يُحتجزون فيما يتصل بقضايا جنائية تنطوي على استخدام العنف ضد منشآت الدولة أو موظفيها.

ومع تزايد استخدام الحبس الاحتياطي المطوّل في قضايا تتولى التحقيق فيها نيابة أمن الدولة العليا، وهي فرع خاص من النيابة مسؤول عن التحقيق في القضايا التي تمس "أمن الدولة" حسبما يُحدّدها عدد من القوانين،²² أصبح كثير من الأشخاص المقبوض عليهم فيما يتصل بقضايا سياسية، بما في ذلك سجناء الرأي والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان، يُحتجزون في "سجن العقرب"، وغيره من السجون في "مجمع سجون طرة". واحتُجزت نساء، بما في ذلك من قُبض عليهن بتهم تتعلق بالإرهاب وتقع ضمن اختصاص نيابة أمن الدولة العليا، في "سجن القناطر للنساء" بغض النظر عن مكان إقامتهن.

2.1 سياسة الاحتجاز التعسفي الجماعي

تحتجز السلطات المصرية تعسفاً آلاف الأشخاص دونما سبب سوى ممارستهم لحقوقهم التي يكفلها القانون الدولي،²³ أو استناداً إلى محاكمات فادحة الجور، بما في ذلك محاكمات جماعية أمام محاكم مدنية²⁴ وعسكرية، أو احتجازهم احتياطياً على ذمة المحاكمة لفترات مطوّلة امتدت لعدة سنوات.²⁵

وتسئ السلطات المصرية استخدام الحبس الاحتياطي لاحتجاز أشخاص لشهور أو لسنوات دون توجيه تهم رسمية لهم أو محاكمتهم، وذلك لأسباب شتى من بينها تعبيرهم عن آرائهم، أو المشاركة في مظاهرات سلمية، أو أداء أعمال إعلامية، أو انتقاد السلطات عبر الإنترنت، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، أو المشاركة في عمل سياسي. وفي عام 2013، قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مادة كانت تُجيز الاحتجاز الإداري لأجل غير مُسمى بموجب حالة الطوارئ، ولكن حلّ محلّ هذا الأسلوب استخدام الحبس الاحتياطي لفترات طويلة وإلى أجل غير مُسمى.²⁶ وقد توصلت منظمة العفو الدولية

¹⁷ انظر المواد 1، 2، 3، و4 من "قانون تنظيم السجون".
¹⁸ وفقاً لقرار وزير الداخلية رقم 1654 لسنة 1971، تُخصّص مثل هذه السجون للأشخاص المحكوم عليهم بمدد سجن قصيرة أو المحبوسين لعجزهم عن سداد ديون مُستحقة عليهم.

¹⁹ تُستخدم هذه السجون لحبس النساء المحكوم عليهن بمدد سجن تزيد عن ثلاث سنوات، والرجال المحكوم عليهم بمدد سجن لا تقل عن ثلاث سنوات، ممن يُقلون من أحد الليمانات لأسباب صحية، أو كمكافأة على حُسن السير والسلوك، أو بعد قضاء جزء من الأحكام في أحد الليمانات.

²⁰ تُستخدم لحبس الرجال الذين يقضون أحكاماً بالسجن لمدد تزيد عن ثلاث سنوات.

²¹ يتكون "مجمع سجون طرة" من سبعة سجون، وهي: "سجن محكوم طرة"، و"سجن استقبال طرة"، و"سجن طرة التحقيق"، و"سجن مزرعة طرة"، و"سجن طرة شديد الجراسة 1" (ويُعرف باسم "سجن العقرب")، و"سجن طرة شديد الجراسة 2". وعلى مر الزمن، حُصص كل من هذه السجون لاحتجاز أنواع مختلفة من السجناء، وإن كانت هذه الأنواع قد تغيّرت مؤخراً.

²² انظر: منظمة العفو الدولية، "مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا" (رقم الوثيقة: MDE 12/1399/2019).
مُتاح على الرابط:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1399/2019/ar/>

²³ منظمة العفو الدولية، "مصر: أكبر موجة من الاعتقالات الجماعية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة السلطة" (بيان صحفي، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2019). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/10/egypt-largest-wave-of-mass-arrests-since-president-abdel-fattah-al-sisi-came-to-power/>

²⁴ منظمة العفو الدولية، "مصر: إصدار أحكام بالإعدام وأحكام سجن مشددة في محاكمة جماعية مخزية" (بيان صحفي، 8 سبتمبر/أيلول 2018). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/09/egypt-death-sentences-and-heavy-prison-terms-handed-down-in-disgraceful-mass-trial/>

²⁵ هيومن رايتس ووتش، "مصر: محاكمة 7400 مدني في محاكم عسكرية مصرية"، 13 أبريل/نيسان 2016. مُتاح على الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/13/288650>

²⁶ منظمة العفو الدولية، "مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا" (رقم الوثيقة: MDE 12/1399/2019). مُتاح على الرابط:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1399/2019/ar/>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

إلى أن محققى نيابة أمن الدولة العليا يلجأون بشكل ممنهج إلى إصدار أوامر بحبس المشتبه فيهم بعد التحقيق معهم ويجددون قرارات حبسهم لمدد تصل إلى 150 يوماً بدون أي إشراف قضائي، ويُحتجز بعض المشتبه فيهم لمدد أطول من خلال قيام قضاة دوائر الإرهاب بتجديد قرارات الحبس، وأحياناً ما يستمر الحبس لمدد تزيد عن عامين، وهو الحد الأقصى للحبس الاحتياطي المنصوص عليه قانوناً. وفي بعض الحالات، تلجأ نيابة أمن الدولة العليا إلى الالتفاف على قرارات صادرة من المحاكم أو من وكلاء نيابة بالإفراج عن أشخاص محبوسين احتياطياً، وذلك بإصدار أوامر بحبسهم احتياطياً على ذمة التحقيق بتهم مشابهة في قضايا منفصلة، وهو الأمر الذي يجيز من الناحية الفعلية احتجازهم لأجل غير مُسمى بدون تهمة أو محاكمة، في أسلوب يُشار له عموماً باسم "التدوير".

وفي مايو/أيار 2020، انتهى الوقف المؤقت لأعمال المحاكم وجلسات تجديد أمر الحبس من جانب محققى النيابة والقضاة بسبب المخاوف المتعلقة بوباء فيروس كوفيد-19، واستأنفت السلطات عقد مثل هذه الجلسات في غياب المتهمين، وهو أسلوب حافظ عليه محققو نيابة أمن الدولة العليا. ويمثل هذا الإجراء انتهاكاً للحد الأدنى من معايير الإجراءات الواجبة، بما في ذلك قدرة المتهمين على الطعن في قانونية احتجازهم وحقوقهم في الحضور أثناء المحاكمة. كما انتهك حق المتهمين في الدفاع من خلال محامين، حيث مُنع المحامون من تقديم دفاعهم. وبالرغم من هذه المخالفات الإجرائية، فقد أصدر القضاة في دوائر الإرهاب ما يقرب من 1600 قرار بتمديد الحبس الاحتياطي، خلال الفترة من 4 إلى 6 مايو/أيار 2020 فقط، في غياب المتهمين.²⁷

وبالإضافة إلى سجن أشخاص بسبب ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية المشروعة بموجب مواد فضفاضة عفى عليها الزمن في "قانون العقوبات"، فإن التشريعات المصرية تُجرّم أيضاً، وتفرض عقوبات بالسجن على أفعال لا تُعتبر من الجرائم الجنائية المتعارف عليها دولياً. فعلى سبيل المثال، ما زالت السلطات المصرية تسجن أشخاصاً لعجزهم عن سداد ديون مُستحقة عليهم، وذلك بموجب المادة 341 من "قانون العقوبات"، وهو الأمر الذي يعتبره "فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" نوعاً من الحرمان التعسفي من الحرية، وشكلاً من أشكال التمييز المجحف ضد أشخاص ذوي إمكانات اقتصادية محدودة. وما زالت السلطات المصرية أيضاً تسجن أشخاصاً بالغين بسبب اشتراكهم في علاقات جنسية بالتراضي، استناداً إلى ميولهم الجنسية الحقيقية أو المفترضة، وذلك بموجب "قانون مكافحة الدعارة والتجريض على الفسق والفجور" الصادر عام 1961،²⁸ كما يُستخدم هذا القانون لسجن عاملات الجنس.²⁹ ويجرم القانون المصري أيضاً فعل الزنا، ويوقع ضرراً على النساء بشكل غير متناسب.³⁰

ويعتمد نظام العدالة الجنائية اعتماداً كبيراً على السجن، ولا يلجأ إلى استخدام بدائل للحبس إلا في حالات محدودة. ويجيز القانون المصري للمحكوم عليه بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أن يطلب بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله بدون مقابل لدى إحدى الجهات الحكومية لمدة ست ساعات يومياً.³¹ كما يحدد "قانون الإجراءات الجنائية" بعض الاعتبارات الصحية والاجتماعية التي تُجيز للمتهم طلب عقوبة بديلة للحبس في حالة الحكم عليه.³² ووفقاً لمعلومات من محامين ومنظمات معنية بحقوق الإنسان تهتم بقضايا العدالة الجنائية، فإن ذلك نادراً ما يحدث.

²⁷ منظمة العفو الدولية، "مصر: المحكمة تمدد الحبس الاحتياطي تعسفاً لما يزيد عن 1600 متهم" (بيان صحفي، 7 مايو/أيار 2020).
مُتاح على الرابط:

www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/05/egypt-court-arbitrarily-extends-the-pretrial-detention-of-over-1600-defendants/

²⁸ منظمة العفو الدولية، "سجن 16 رجلاً وسط حملة غير مسبوقه من العداة للمثلية" (بيان صحفي، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2017). [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.amnesty.org/en/latest/news/2017/11/egypt-16-men-jailed-amidst-unprecedented-homophobic-crackdown/

²⁹ سارة محمد، "المجتمع الذكوري يُقضي عاملات الجنس في مصر"، موقع "إيجيبتيان ستريتس" (شوارع مصرية)، 12 يوليو/تموز 2018. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

<https://egyptianstreets.com/2018/07/12/patriarchal-society-alienates-sex-workers-in-egypt/>

³⁰ المادتان 274 و277 من "قانون العقوبات".

³¹ المادتان 479 و521 من "قانون الإجراءات الجنائية".

³² المواد من 485 إلى 488 من "قانون الإجراءات الجنائية".

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

2.1.1 التقاعس عن معالجة اكتظاظ السجون رداً على انتشار وباء فيروس كوفيد-19

في 14 فبراير/شباط 2020، أعلنت السلطات المصرية عن ظهور أول حالة إصابة فيها بفيروس كوفيد-19. وفي الشهور القليلة التالية، اتخذت السلطات لمنع انتشار الفيروس، من بينها إغلاق الحدود الدولية يوم 19 مارس/آذار 2020؛³⁴ وإغلاق الأماكن العامة؛ وحظر التجمعات الكبيرة، بما في ذلك التجمعات لأغراض دينية؛ وفرض حظر التجول.³⁵ إلا إن السلطات خففت بعض هذه الإجراءات بحلول يونيو/حزيران.³⁶ وبالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات، في الفترة من مارس/آذار إلى يوليو/تموز 2020، بتعليق أو تأجيل جلسات المحاكم وجلسات تجديد أمر الحبس نظراً لمخاطر نقل السجناء، كما أوقفت زيارات العائلات إلى السجون في الفترة من مارس/آذار إلى أغسطس/آب 2020.

وفي 15 يناير/كانون الثاني 2021، ذكرت وزارة الصحة أن إجمالي عدد الأشخاص الذين أصيبوا بفيروس كوفيد-19 154,620 شخصاً، وتوفي منهم 8,473 شخصاً.³⁷ وفي ديسمبر/كانون الأول 2020، نشر موقع "بي بي سي" (هيئة الإذاعة البريطانية) أرقاماً صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهو جهاز حكومي، أشار فيه إلى أن معدل الوفيات العامة سجل زيادة بنحو 60 ألف حالة وفاة في شهر يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب 2020.³⁸ ورغم أنه من غير الممكن إرجاع جميع هذه الزيادات في عدد الوفيات إلى فيروس كوفيد-19 دون إجراء مزيد من البحث والتحقيق، فإن بعض مسؤولي الحكومة اعترفوا بأن أرقام وزارة الصحة تقل كثيراً عن العدد الحقيقي للإصابات والوفيات، نظراً للافتقار إلى إجراء فحوص على نطاق واسع، واستبعاد نتائج الاختبارات في المعامل الخاصة وكذلك حالات الوفاة التي لم تتأكد إصابة أصحابها قبل وفاتهم عبر فحص "بي سي آر" (PCR) في معمل ومستشفيات حكومية فقط.³⁹ وفي إحاطة إعلامية، في 8 ديسمبر/كانون الأول 2020، قال ريك بريان، مدير برنامج الطوارئ لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في "منظمة الصحة العالمية" إن "عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا التي تسجلها وزارة الصحة المصرية لا تعكس العدد الفعلي للإصابات في البلاد".⁴⁰ وفي ديسمبر/كانون الأول 2020، ذكر الدكتور محمد عوض تاج الدين، مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الصحة والوقاية، أن الأرقام التي تنشرها وزارة الصحة تمثل عدد الحالات المسجلة فقط وليس عدد الحالات الفعلية.⁴¹ وفي ديسمبر/كانون الأول 2020، أقر الدكتور محمد عبد الحكيم النادي، عضو اللجنة الحكومية المسؤولة عن مواجهة وباء فيروس كوفيد-19، بأن الأعداد الفعلية للإصابات قد تكون عشرة أضعاف الأعداد التي تنشرها وزارة الصحة.⁴²

وقد جاء في توجيهات "منظمة الصحة العالمية" بشأن التأهب لمواجهة وباء فيروس كوفيد-19، والمنشورة في مارس/آذار 2020، ما يلي:

³³ إيجيبت توداي، "مصر تعلن عن أول إصابة بفيروس كورونا"، 14 فبراير/شباط 2020. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: <http://www.egypttoday.com/Article/1/81641/Egypt-announces-first-Coronavirus-infection>

³⁴ اليوم السابع، "اليوم.. المطارات المصرية تعلق رحلات الطيران لتقليل حركة الاختلاط"، 19 مارس/آذار 2020. مُتاح على الرابط: <https://cutt.ly/6hQTFWT>

³⁵ اليوم السابع، "الحكومة: حظر التجوال يبدأ من الساعة الثامنة مساءً بدلاً من السابعة أسبوعين". مُتاح على الرابط: <https://cutt.ly/xhQTBSE>

³⁶ اليوم السابع، "أخبار مصر اليوم.. الحكومة: إلغاء الحظر من السبت مع فرض إجراءات احترازية"، 23 يونيو/حزيران 2020. مُتاح على الرابط: <https://cutt.ly/HhQT9JQ>

³⁷ صفحة وزارة الصحة على موقع "فيسبوك"، "الصحة: ارتفاع حالات الشفاء من مصابي فيروس كورونا إلى 121792 وخروجهم من المستشفيات"، 15 يناير/كانون الثاني 2021. مُتاح على الرابط: <https://www.facebook.com/egypt.mohp/posts/291638979053388>

³⁸ عبد الرحمن أبو طالب، "فيروس كورونا: هل تعكس إحصاءات الوفيات في مصر الواقع؟"، "بي بي سي عربي"، 26 ديسمبر/كانون الأول 2020. مُتاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55447345>

³⁹ تتيح الزيادات في الوفيات خلال عام 2020 فهم الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة لفيروس كوفيد - 19 على معدل الوفيات، والمقصود بالزيادة في الوفيات عدد الأشخاص الذين تُوفوا زيادةً عن العدد المتوقع اعتماداً على معدل الوفيات خلال السنوات السابقة.

⁴⁰ إيجيبت إنديبنت، "مسؤول في منظمة الصحة العالمية يُشكك في إحصائيات مصر بشأن إصابات فيروس كورونا"، 9 ديسمبر/كانون الأول 2020. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: <https://egyptindependent.com/who-official-doubts-egypts-statistics-for-coronavirus-infections/>

⁴¹ الوطن نيوز، "مستشار الرئيس: أعداد الإصابات بفيروس كوفيد - 19 المعلنة هي المسجلة فقط لدى الصحة"، 15 ديسمبر/كانون الأول 2020. مُتاح على الرابط: <https://www.elwatannews.com/news/details/5137498>

⁴² قناة "أون تي في"، فيديو على موقع "فيسبوك"، "عضو اللجنة القومية لمواجهة كورونا يعلن مفاجأة من العيار الثقيل عن السلالة الخطيرة الجديدة للفيروس وأعداد الوفيات في مصر"، 20 ديسمبر/كانون الثاني 2020. مُتاح على الرابط: <https://www.facebook.com/watch/?v=229947821848278>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

"يكون الأشخاص المحرومون من حريتهم، مثل الأشخاص في السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى، أكثر عُرضة لتفشي مرض فيروس كوفيد-19 من عموم السكان، وذلك بسبب ظروف الاحتجاز التي يعيشون فيها معاً لفترات طويلة وشبه استحالة التباعد الجسدي"⁴³

وتفيد المراجع العلمية أن الأشخاص من الفئات التالية يكونون أكثر عُرضة لمخاطر المضاعفات المتعلقة بفيروس كورونا، وكذلك لمعدلات وفيات أعلى: كبار السن، والأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مُزمنة، بما في ذلك مرض السكري وأمراض القلب وأمراض الرئة المُزمنة وضعف جهاز المناعة.⁴⁴ ويوجد أمثال هؤلاء الأشخاص بين السجناء في السجون المصرية.

وفي مارس/آذار 2020، دعت "مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" جميع الدول إلى الإفراج عن سجناء للحد من الاكتظاظ في السجون والحيلولة دون وقوع وفيات بين المحتجزين. وشددت المفوضة على ضرورة الإفراج عن جميع الأشخاص الذين احتُجزوا دون أساس قانوني كافٍ، بما في ذلك النشطاء السياسيين، وغيرهم ممن احتُجزوا دونما سبب سوى تعبيرهم عن آراء انتقادية أو معارضة.⁴⁵ وأشارت المفوضة إلى أن كثيرين يُحتجزون في ظروف تتسم بالاكتظاظ وتفتقر إلى النظافة، حيث يكون من غير الممكن تحقيق التباعد الجسدي والحفاظ على شروط النظافة الشخصية.

وعلى مدار العام، لم تعلن السلطات عن أية نية لتخفيض عدد المحتجزين في السجون للحد من مخاطر تفشي فيروس كورونا في السجون. وفي تصريحات للإعلام، قال اللواء هشام البرادعي، الذي كان يرأس من قبل "قطاع مصلحة السجون" في وزارة الداخلية، إن الحكومة أقرت خلال عام 2020 عن 36 ألف سجين بموجب أوامر العفو الرئاسي السنوية وقرارات الإفراج المشروط، ويقل هذا الرقم بحوالي أربعة آلاف عن عدد الذين أفرج عنهم في عام 2019، مما يبيّن الاستخفاف الصارخ بالمخاطر الناجمة عن الإصابة بفيروس كوفيد-19.⁴⁶ وقد كانت مثل هذه الإجراءات جزءاً من خطط الحكومة القائمة منذ فترة طويلة لمعالجة مسألة الاكتظاظ في السجون، وذلك حسبما جاء في مذكرة قدمتها البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة في جنيف، في مايو/أيار 2015.⁴⁷

وتتطلب شروط الحصول على عفو أن يكون المفرج عنه لا يمثل "خطراً على الأمن القومي"، وهو تعبير ليس له تعريف واضح في القانون المصري، ويُترك تفسيره لتقدير أجهزة الأمن، بما في ذلك "قطاع الأمن الوطني"، وهو جهاز شرطي متخصص يتبع وزارة الداخلية ويتولى الحفاظ على الأمن الوطني والتعاون مع الأجهزة الأخرى لمكافحة الإرهاب.⁴⁸ وفي الواقع العملي، يُستبعد من قرارات العفو هذه المحكوم عليهم في قضايا سياسية، بما في ذلك السجناء الذين أدينوا بأنواع معينة من الجرائم، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالمشاركة في مظاهرات وغيرها من الأنشطة السياسية، كما يُستبعد آلاف المحتجزين لفترات طويلة رهن الحبس الاحتياطي ممن يواجهون تهماً ذات دوافع سياسية.⁴⁹

وفي إبريل/نيسان 2020، دعت "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" السلطات المصرية إلى الإفراج عن أدينوا بجرائم غير عنيفة، ومن يحتجزون احتياطياً، وهم يشكلون حسب قول المفوضية أقل قليلاً من ثلث مجموع السجناء في السجون. كما دعت "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" إلى الإفراج عن الأشخاص الذين احتُجزوا تعسفاً بسبب أنشطتهم السياسية أو عملهم في مجال حقوق الإنسان، ومن هم عُرضة على وجه الخصوص لمخاطر بسبب سنهم (الأطفال وكبار السن) أو لأنهم يعانون من حالات طبية خطيرة.⁵⁰ وفي أغسطس/آب 2020، ذكر 11 من خبراء الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن "الحبس الاحتياطي المطول وغير الضروري لعشرات المصريين

⁴³ منظمة الصحة العالمية، "التأهب والوقاية والسيطرة على فيروس كوفيد-19 في السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى"، 15 مارس/آذار 2020. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

https://www.euro.who.int/data/assets/pdf_file/0019/442414/COVID-19-people-in-prison-eng.pdf

⁴⁴ مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، "تقديرات أولية بشأن مدى انتشار مجموعة مختارة من الحالات الصحية المُزمنة بين المرضى بفيروس كورونا- الولايات المتحدة الأمريكية، فبراير/شباط - 28 مارس/آذار 2020. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.cdc.gov/mmwr/volumes/69/wr/mm6913e2.htm#T1_down

⁴⁵ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "باشلييت تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمنع فيروس كوفيد-19 من "اجتياح أماكن الاحتجاز"" (بيان صحفي، 25 مارس/آذار 2020). مُتاح على الرابط:

<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25745&LangID=A>

⁴⁶ عماد الدين حسين، "السجون.. ما الفرق بين المركزية والعمومية؟"، صحيفة "الشروق"، 4 يناير/كانون الثاني 2021. مُتاح على الرابط:

www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=04012021&id=8434401b-3386-40d3-859b-25a9577ed1b4

⁴⁷ انظر: رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية موجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 7 مايو/أيار 2015. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

⁴⁸ انظر، على سبيل المثال، المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم 157 لسنة 2020.

⁴⁹ انظر، على سبيل المثال، المادة 52 مكرر من "قانون تنظيم السجون" والمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم 157 لسنة 2020.

⁵⁰ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إحاطة إعلامية بشأن مصر، 3 إبريل/نيسان 2020. مُتاح على الرابط:

<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25772&LangID=A>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

المدافعين عن حقوق الإنسان يجعلهم عُرضة لخطر جسيم لا ضرورة له خلال وباء كوفيد-19".⁵¹ وحدّد الخبراء المطالبة بالإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان، ودعوا السلطات إلى "تسهيل الإفراج عن السجناء المحتجزين بدون أساس قانوني كافٍ أو من يعانون من أمراض مُزمنة".⁵²

⁵¹ خبراء الإجراءات الخاصة في "مجلس حقوق الإنسان" هم خبراء مستقلون لحقوق الإنسان يُكلفون بوضع تقارير وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان بخصوص موضوع أو بلد بعينه.

⁵² مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "خبراء حقوق إنسان: النشاط المعتقلون في مصر مُعرضون لخطر شديد" للإصابة بفيروس كوفيد-19". (بيان صحفي، 24 أغسطس/آب 2020). مُتاح على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2020/08/1060252>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية

"كثير من الناس [في "سجن العقرب"] يتمنون الموت، بسبب الظروف المرّوعة التي يعيشون فيها."

مصدر على معرفة وثيقة بالوضع في "سجن العقرب"⁵³

تتعاكس السلطات المصرية عن الوفاء بحق السجناء في الصحة وعن احترام المعايير الدنيا لمعاملة السجناء كما قررها القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فقد عرّض مسؤولو السجون وضباط "قطاع الأمن الوطني" المحتجزين لديهم لظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية في السجون الستة عشرة التي تناولها البحث لإعداد هذا التقرير، وهو أمر أثر سلباً على تمتع السجناء بحقهم في الصحة، وأدّى في كثير من الحالات إلى تدهور صحة المحتجزين، أو ساهم في ذلك، بل وأدّى، في بعض الحالات، أو ساهم في وقوع وفيات كان من الممكن تجنبها.

وترتبط بعض بواعت القلق الجديدة في السجون، والتي وثّقها منظمة العفو الدولية استناداً إلى إفادات المحتجزين السابقين، ببعض العوامل الأساسية المحدّدة للصحة، ومن بينها:

- الاكتظاظ والمسكن غير الملائم؛
- سوء التهوية؛
- تدني مستوى مرافق الصرف الصحي والنظافة؛
- نقص التغذية الملائمة؛
- غياب أو نقص سبل التعرّض للهواء الطلق، والتريّض، والمياه الآمنة.

وتنقص ظروف الاحتجاز عن الوفاء بالمعايير الدولية الدنيا في جميع السجون الستة عشرة، مع تباين درجة القصور فيما بين السجون وداخل السجن الواحد.

ويتأثر الأفراد القادمون من بيئات محرومة اقتصادياً، بوجه خاص، بتعاكس السلطات عن الوفاء بحاجات المحتجزين الأساسية المتعلقة بالفراش، والملبس، والغذاء، ومياه الشرب، حيث إنهم لا يقدرّون مالياً على إدخال أي تحسين على ظروف احتجازهم حتى لو كان هامشياً. ويتباين وضعهم تبايناً حاداً مع السجناء الأغنياء وذوي الصلات السياسية الذين يُحتجزون في أماكن منفصلة تتسم بالنظافة والرحابة وينعمون بالترفيه وبمساحة لقضاء الوقت خارج الزنازين.⁵⁴

وتوصلت منظمة العفو الدولية إلى أن مسؤولي السجون يفرضون ظروفاً قاسية وغير إنسانية بوجه خاص في سجون الحراسة المشددة التي يغلب على المحتجزين فيها الأفراد "المسجلون خطراً أمنياً"، مثل "سجن العقرب"، وكذلك في بعض العنابر والزنازين المحددة المخصصة للأفراد ذوي الصفة السياسية في

⁵³ مقابلة أجريت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
⁵⁴ نجوم إف إم 100.6، فيديو على موقع "فيسبوك"، "هاني مهنا: صداقتي مع جمال وعلاء مبارك بدأت في السجن"، 4 يناير/كانون الثاني 2021. مُتاح على الرابط:

www.facebook.com/nogoumfm/videos/774053013469631

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

السجون العادية. وزادت حدة هذه الظروف غير الإنسانية من جراء الحبس الانفرادي لفترات مطوّلة للأفراد المحتجزين فيما يتصل بقضايا سياسية، وهو الأمر الذي يُعد في بعض الحالات من قبيل التعذيب.⁵⁵

وتعمّد مسؤولو السجون وضباط "قطاع الأمن الوطني" حرمان بعض الأفراد المحتجزين فيما يتصل بقضايا سياسية من الحصول على الضروريات الأساسية، مثل الأطعمة وأدوات النظافة، حتى عندما تحملت الأسر التكلفة. ويشير هذا إلى أن مسؤولي السجون يفرضون، في بعض الحالات، ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية بوجه خاص على بعض الأفراد المحتجزين فيما يتصل بقضايا سياسية، ومن بينهم بعض سجناء الرأي، عقاباً لهم على معارضتهم، فيما يبدو. ويُعد مثل هذا الحرمان المتعمد، عندما يسبب "ألاماً مبرحة ومعاناة"، من ضروب التعذيب.

لمحة من الحياة في "سجن العقرب"

درست منظمة العفو الدولية تسجيل فيديو صُوّر في زنزانة في "سجن العقرب"، في أكتوبر/تشرين الأول 2020، وهُرّب إلى خارج السجن. ويقدم الفيديو، الذي يتضمن تعليقا بصوت الشخص الذي صوّره، لمحة من ظروف المعيشة في السجن المعروف بسوء الظروف فيه.

وعرض المعلق زنزانة صغيرة، قدّر مساحتها بستة أمتار مربعة. ويشترك أربعة رجال في الزنزانة. وبدت الزنزانة قذرة وجدرانها مغطاة بالملاط. وكانت بالسقف شقوق، ولم تكن أسلاك الكهرباء معزولة. ولم يكن بالزنزانة أسرة، بل مجرد حشيات وبضع بطانيات. ويقع المرحاض داخل الزنزانة قرب مكان نوم المحتجزين دون حاجز أو ستار. وعرض الشخص الذي يُصوّر الفيديو حوضاً قائلاً إنه غير متاح به غير الماء البارد، ثم عرض قطعة من الصابون قائلاً إن السجناء يحصلون على واحدة كل خمسة أو ستة أشهر. وكانت الإضاءة بالزنزانة ضعيفة، وتخلو الزنزانة من



صورة ثابتة مأخوذة من فيديو صُوّر في سجن العقرب في أكتوبر/تشرين الأول 2020 وشاهدته منظمة العفو الدولية. © Private

النوافذ أو أي مصادر أخرى للتهوية والضوء الطبيعي. وقال المعلق إن السجناء لم يُسمح لهم منذ سبتمبر/أيلول 2020 بالخروج من الزنزانة لأي سبب على الإطلاق، بما في ذلك التريّض أو غسل ملابسهم. وأوضح الرجل الذي يُصوّر أن السجناء ليس لديهم أي أدوات لائقة للطهو والأكل، وكان عليهم أن يستخدموا طرقاتاً بدائية لطهو طعامهم وتسخينه. وقال إن آخر مرة سُمح لهم فيها بتلقي قنينات مياه معبأة كانت قبل ذلك بخمسة أشهر. وعرض المعلق كذلك بقعا من الدم على الجدران موضحاً أنها بسبب انتشار الناموس.

وقد عُرفت الظروف في "سجن العقرب" بالقسوة والإنسانية على مدى سنوات. ومع ذلك فقد لفت السجناء، وأقاربهم، والنشطاء الانتباه إلى إجراءات عقابية إضافية اتخذتها إدارة السجن عقب حادث أمني، وقع يوم 23 سبتمبر/أيلول 2020، وقتل فيه أربعة سجناء محكوم عليهم بالإعدام وأربعة من أفراد قوات الأمن. وأرجعت مصادر رسمية العنف إلى محاولة هروب زعم أن السجناء قاموا بها. غير أنه لم يتم إجراء تحقيق مستقل ومحايّد ووافٍ في الحادث. وردا على الحادث، فيما يبدو، خفّضت السلطات كمية الطعام المقدمة للسجناء، وحبستهم في زنابنهم 24 ساعة في اليوم، وقطعت التيار الكهربائي عن زنابنهم.

⁵⁵ منظمة العفو الدولية، "سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية" (رقم الوثيقة MDE 12/8257/2018). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1282572018ARABIC.PDF>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

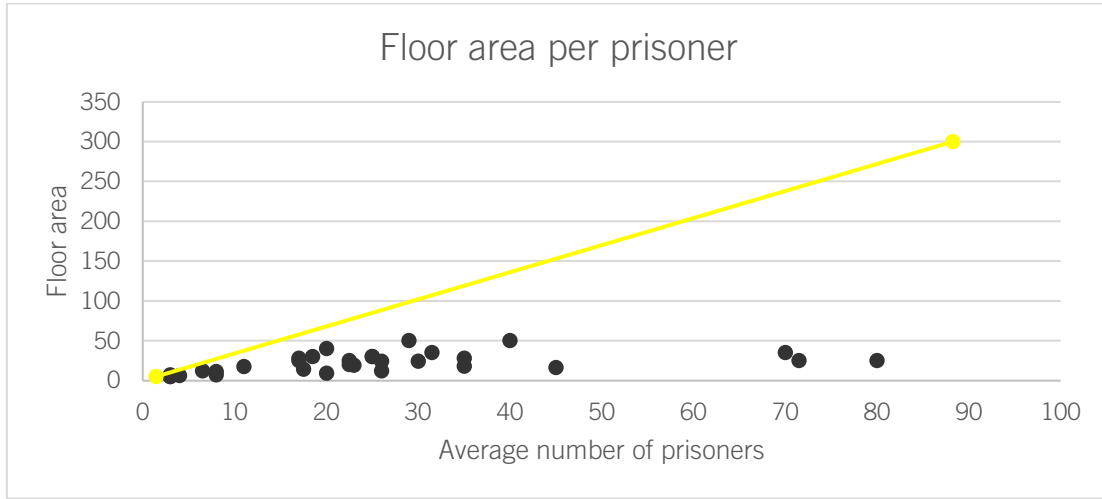
منظمة العفو الدولية

3.1 الاكتظاظ ورداءة المسكن

كان الاكتظاظ ملمحاً ثابتاً في جميع السجون الستة عشرة التي شملها البحث، حيث حُسر مئات السجناء في زنازين شديدة الاكتظاظ. ويتفق هذا مع النتائج التي توصلت إليها عدة منظمات أخرى لحقوق الإنسان معنية بالقضايا المتعلقة بالعدالة الجنائية في مصر.⁵⁶

ويثير الاكتظاظ، وهو مشكلة في حد ذاته، بواعث قلق خاصة بشأن السلامة خلال وباء فيروس كوفيد-19، وله تأثير مباشر على الحق في الصحة. وقد أوضحت "منظمة الصحة العالمية" بجملة ضرورة مراعاة قواعد التباعد الجسدي حتى في ظروف الاحتجاز.⁵⁷ ويستحيل على المحتجزين في ظروف تتسم بالاكتظاظ الشديد في السجون المصرية اتباع توصية وزارة الصحة المصرية نفسها بأن يحتفظ الناس بمسافة ما بين متر ومترين فيما بينهم، وهو أمر يؤدي إلى زيادة العدوى بفيروس كوفيد-19.⁵⁸

وقد جُمعت بيانات من 31 سجيناً سابقاً، أُفرج عنهم في عام 2020، وأفراد أسر سجناء حاليين بشأن تقديرهم لمساحة الزنازين وعدد المحتجزين في الزنزانة الواحدة، وفُورنت بإرشادات "اللجنة الدولية للصليب الأحمر". ويُقدَّر متوسط المساحة المتاحة للسجناء في العينة التي جُمعت بياناتها بما يقرب من 1,1 متر مربع للسجين، وهو ما يقل كثيراً عن المساحة التي توصي بها "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" وقدرها 3,4 متر مربع.⁵⁹



المساحة المتاحة لكل سجين من أرضية الزنزانة

[المحور الرأسي]

مساحة الأرضية

[المحور الأفقي]

متوسط عدد السجناء

عدد السجناء الذين يشغلون الزنازين التي قيست مساحتها بالمتر المربع استناداً إلى تقديرات الطول والعرض التي قدمها المحتجزون السابقون. وتمثل النقاط ملاحظات كل فرد من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات بشأن كلا المحورين. والخط الأصفر هو معيار "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، وهو 3,4 متر مربع للسجين في الزنازين التي يشغلها عدة سجناء.

⁵⁶ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "المبادرة المصرية: الغاية الأساسية من فرض الإجراءات الطارئة الحالية هي الحفاظ على أرواح الأفراد ووقاية المجتمع من انتشار فيروس كورونا"، (بيان صحفي، 6 أبريل/نيسان 2020). مُتاح على الرابط: eipr.org/en/press/2020/04/we-urge-egyptian-authorities-take-steps-reduce-prison-population-and-avoid-increasing

⁵⁷ منظمة الصحة العالمية، "التأهب والوقاية والسيطرة على فيروس كوفيد-19 في السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى"، 15 مارس/أذار 2020. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: https://www.euro.who.int/_data/assets/pdf_file/0019/442414/COVID-19-people-in-prison-eng.pdf

⁵⁸ وليد عبد السلام، "الصحة: حافظوا على مسافة من متر لمترين عن الآخرين منعاً لعدوى فيروس كورونا"، صحيفة "المصري اليوم"، 29 مارس/أذار 2020. مُتاح على الرابط: cutt.ly/fhKZ7ah

⁵⁹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الماء، والصرف الصحي، والنظافة، والمسكن في السجون"، فبراير/شباط 2013. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/icrc-002-0823.pdf

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ووصفت محتجزات سابقات، أُفرج عنهن من "سجن القناطر للنساء" في عام 2020، الاكتظاظ الذي تعرضن له. وكان على بعض المحتجزات أن يتشاركن الأسرة. ولم يكن لدى أخريات أي أسرة وكان عليهن النوم على الأرض وأجسادهن تتلامس بسبب ضيق المساحة.

ووصفت إحدى المحتجزات الاكتظاظ الشديد في زنازتها في "سجن القناطر للنساء" قائلة:

"حجم الزنزانة خمسة أمتار x خمسة أمتار، وفي الخارج مرحاض صغير من النوع الذي يجلسون عليه القرفصاء. وفي الزنزانة ثلاثة أسرة، كل سرير [يتألف من] ثلاث طبقات. وتنام اثنتان أو ثلاث [نساء] على كل سرير. ويزيد عدد النزيلات دائماً عن 60. وعندما دخلت كنت رقم 63. وخلال إحدى الفترات كان عدد المقيّمات في الزنزانة يقرب من 80، وكان علينا أن نقعد القرفصاء [بدلاً من الجلوس]."⁶⁰

وحتى لو كانت تلك الزنزانة ممتلئة بسعتها الكاملة التي تبلغ تسع نزيلات (على أساس عدد الأسرة) لكانت المساحة المتاحة لكل نزيل، وهي 2,7 متر مربع، دون المعايير الدولية. وخلال المدة التي قضتها المحتجزة السابقة رهن الاحتجاز كان الرقم يُقدَّر بما بين 0,9 و1,4 متر مربع لكل محتجزة.

ولاحظ المحتجزون السابقون كذلك أن الزنازين المخصصة للحبس الانفرادي كانت تُستخدم أحياناً لاحتجاز عدة أشخاص. وقال أحدهم موضحاً:

"بسبب ارتفاع أعداد [المحتجزين]، تعيّن استخدام زنازين الحبس الانفرادي [في إيواء عدة سجناء]."⁶¹

وأفاد المحتجزون السابقون في سجون الرجال بوجود اكتظاظ مماثل. وعلمت منظمة العفو الدولية من محتجزين سابقين في "سجن العقرب" بأنهما كانا مُحتجزين مع حوالي 24 محتجزاً آخرين في زنازين مساحتها ثلاثة أمتار x عشرة أمتار (30 متراً مربعاً) تقريباً، وهو ما يعني أن لكل سجين ما يقرب من 1,2 متر مربع من مساحة الأرضية. وأضاف أن بعض الزنازين كانت مخصصة أصلاً للحبس الانفرادي لكنها استُخدمت كزنازين للحبس الجماعي. ووصفت تقارير إعلامية، نقلاً عن مصادر رسمية لم تسمها، حالة اكتظاظ مماثلة في "سجن العقرب".⁶²

ووصف سجين في "سجن برج العرب" اشتراكه في زنازته التي تبلغ مساحتها 3,5 متر x 5,5 متر تقريباً (19 متراً مربعاً) مع 23 سجيناً آخرين، وهو ما يعني أن لكل منهم مساحة تقرب من 0,8 متر مربع من أرضية الزنزانة.

وقد أثارت منظمات مصرية ودولية لحقوق الإنسان أيضاً، وبشكل متسق، بواعث قلق بخصوص الاكتظاظ في السجون المصرية. فأبرزت "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، في تقريرها لعام 2014 بشأن الصحة في السجون، الأثر السلبي للاكتظاظ على تمتع السجناء بحقوقهم في الصحة.⁶³ وكررت "المبادرة" دعوتها إلى تقليل الاكتظاظ في إبريل/نيسان 2020.⁶⁴ وأثارت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أيضاً مرات متكررة بواعث قلق مماثلة أحدثها في يوليو/تموز 2020.⁶⁵

⁶⁰ مقابلة أجريت في 6 مارس/آذار 2020.

⁶¹ مقابلة أجريت في 6 مارس/آذار 2020.

⁶² يسري البديري، "سجن العقرب" نظام أمريكي تحول من 'قبلة المعتقلين' إلى 'نهاية الإسلاميين'، صحيفة "المصري اليوم"، 10 أغسطس/آب 2015. مُتاح على الرابط: www.almasryalyoum.com/news/details/790126

⁶³ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "الصحة في سجون مصر: بحث ميداني عن محدودات الصحة داخل عالم السجون المغلق"، 17 يونيو/حزيران 2014. مُتاح على الرابط:

www.eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/health_in_prison_a.pdf

⁶⁴ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "المبادرة المصرية: الغاية الأساسية من فرض الإجراءات الطارئة الحالية هي الحفاظ على أرواح الأفراد ووقاية المجتمع من انتشار فيروس كورونا"، (بيان صحفي، 6 أبريل/نيسان 2020). مُتاح على الرابط:

eipr.org/en/press/2020/04/we-urge-egyptian-authorities-take-steps-reduce-prison-population-and-avoid-increasing
⁶⁵ انظر هيومن رايتس ووتش، "مصر: تفشي فيروس كورونا، على ما يبدو، في السجون"، 20 يوليو/تموز 2020، [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.hrw.org/news/2020/07/20/egypt-apparent-covid-19-outbreaks-prisons

وهيومن رايتس ووتش، "نحن في قبر: الانتهاكات في سجن العقرب المصري"، 28 سبتمبر/أيلول 2016، [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.hrw.org/report/2016/09/28/we-are-tombs/abuses-egypts-scorpion-prison

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ولا توجد إفادات أو بيانات رسمية بشأن معدلات الإشغال في السجون، ومع ذلك فثمة مؤشرات تدل على الاكتظاظ حتى في الموضوعات الإخبارية وتسجيلات الفيديو التي ينشرها الإعلام المؤيد للحكومة. ففي موضوع نُشر في الموقع الإلكتروني لصحيفة "الدستور"، مع فيديو أنتج بالاشتراك مع وزارة الداخلية ويصوّر عنبراً في "سجن برج العرب" يأوي أشخاصاً أدينوا بالاختلاس والسرقة وجرائم ذات صلة بالمخدرات، وُصفت زنزانة لثمانية سجناء بأن مساحتها 2,5 متر × 4,5 متر (1.4 متر مربع لكل سجين)،⁶⁶ وهي مساحة ما زالت تقصر عن المعايير الدولية. وخلص تقرير صدر عن "المجلس القومي لحقوق الإنسان" في عام 2016 إلى أن معدّل الإشغال في السجون يبلغ 150 في المئة تقريباً.⁶⁷

كما جمعت منظمة العفو الدولية معلومات بشأن قيام سلطات السجون، بما في ذلك السلطات في "مجمع سجون طرة"، بحرمان السجناء من أماكن النوم الكافية والفُرش المناسبة للطقس. فقد أجبر جاسر عبد الرزاق، المدير التنفيذي "للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، الذي احتُجز في الفترة ما بين 19 و30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في "سجن ليمان طرة" رداً على عمل المبادرة، على النوم على سرير معدني دون حشوية أو بطانيات كافية.⁶⁸ وقال مصدر لديه معرفة وثيقة بالوضع في "سجن العقرب" لمنظمة العفو الدولية:

"ينام المحتجزون على بطانية على الأرض، لكن الحراس يأخذونها في بعض الأحيان وينتفون المحتجزين ينامون على الأرض الباردة، بما في ذلك أثناء الشتاء."⁶⁹

وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثّقت نقص مساحة النوم الكافية والفُرش للنساء السجينات، بما في ذلك حالات نساء حوامل وأمّهات في فترة النفاس لم يكن لهن أسيرة طوال مدة احتجازهن، وهو ما أجبرهن على النوم على الأرض مع أطفالهن حديثي الولادة.⁷⁰

لمحة من الحياة في السجن بالنسبة إلى الأغنياء وأصحاب النفوذ

في مقابلة مصوّرة مع قناة "نجوم إف إم"، نُشرت في 9 يناير/كانون الثاني 2021، وصف الموسيقار هاني مهنا، الذي كان قد احتُجز في "مجمع سجون طرة" لمدة ستة أشهر في عام 2013 مع ابنيّ الرئيس السابق حسني مبارك، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، وعدد من رجال الأعمال الأثرياء، وكبار ضباط الشرطة، تجربته في السجن، وهي تختلف اختلافاً بيناً. فقد وصف العنبر الذي كان محتجزاً فيه بأنه فسيح بأوي 16 رجلاً في مبنين مخصصين لإيواء 3000 محتجز. وذكر أن أحد رجال الأعمال المحتجزين أقام مسجداً لاستخدامهم الخاص، بينما أقام آخر قاعةً للتمارين الرياضية ومنجماً صحياً مجهزاً تجهيزاً جيداً، وجلب موائد للعبتيّ تنس الطاولة والسنوكر. وأشار كذلك إلى أن أحد ابنيّ الرئيس السابق أعطاه جهاز تلفزيون وتلاجة (براد) لاستعمالهما في زنزانته التي يقيم فيها بمفرده. وأضاف أنه كان بإمكان المحتجزين لعب كرة القدم مع الحراس. وذكر كذلك أن المحتجزين كانوا يتمتعون "بصحة جيدة".

3.2 تدني مستوى النظافة والمرافق الصحية

تتعاكس سلطات السجون عن ضمان الحفاظ على معايير النظافة في السجون الستة عشرة التي شملها البحث لأغراض هذا التقرير، وهو ما يُسهّل بالتالي تفشي الأمراض المعدية، بما في ذلك التهاب الكبد الوبائي من النوع "ج" والجرب.⁷¹ فقد كانت الزنازين والعنابر بأكملها غير نظيفة وتغص بالحشرات،

⁶⁶ الدستور، "شاهد... كيف يعيش سجناء عنبر 20 داخل سجن برج العرب"، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. مُتاح على الرابط: www.dostor.org/2914375

⁶⁷ محمود حسين، "أزمة كورونا.. سجون مصر برميل بارود قابل للانفجار"، "دويتش فيله"، 19 مارس/آذار 2020. مُتاح على الرابط: cutt.ly/5hQGkkw

⁶⁸ مذكرة صوتية في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

⁶⁹ مقابلة أجريت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

⁷⁰ منظمة العفو الدولية، "دوائر الجحيم: العنف في محيط الأسرة والعنف المجتمعي والرسمي ضد المرأة في مصر" (رقم الوثيقة: MDE 12/004/2015) [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.amnesty.org/download/Documents/212000/mde120042015en.pdf

⁷¹ يمثل التهاب الكبد الوبائي من النوع "ج" (سي) مبعث قلق خطير لمصر، حيث قُدّرت نسبة انتشاره بين السكان بما يقرب من 63 في المائة في 2019. انظر مثلاً، منظمة الصحة العالمية، مصر: إجراء اختبار فيروس سي على 35 مليون شخص، (بيان صحفي، 20 مارس/آذار 2019). [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.who.int/hepatitis/news-events/egypt-hepatitis-c-testing/en/

وبدأت الحكومة المصرية برنامجاً للتصدي لفيروس التهاب الكبد الوبائي "سي" عن طريق تحديد المصابين به وعلاجهم. وأعلنت وزارة الصحة إجراء الاختبارات على 50 مليون مصري في عام 2020 وحده. وأعلنت وزارة الداخلية كذلك خططاً للتصدي للمرض في 2017. انظر: "مصلحة السجون: الإفراج عن 45 ألف من الغارمين في عام 2019"، "إيجيبت توداي"، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ولاسيما الناموس، وتنبعث فيها روائح كريهة، على الرغم من تباين مستوى النظافة بين السجون وداخل السجن الواحد. وأبلغ المحتجزون السابقون والسجناء منظمة العفو الدولية كذلك بأن الحصول على المياه النقية يتم على فترات منقطعة، وعانى بعضهم من عدم وجود مراحيض ومنشآت للاغتسال أو من تقييد الذهاب إليها. ولم تكن أدوات النظافة الشخصية، مثل فرش الأسنان والمناشف، متاحة دائماً، أو كان يتعين على النساء مشاركتها فيما بينهن.

3.2.1 الحصول على أدوات ومواد التنظيف والنظافة الشخصية

لا تُوفّر السجون إمدادات النظافة مجاناً، باستثناء صابون الغسيل الذي لا يصلح إلا لغسيل الملابس. ولا تُوفّر للنساء المحتجزات المنتجات اللازمة للوفاء بحاجاتهن الخاصة المتعلقة بالنظافة، بما في ذلك الفوط الصحية. ويتعين على السجناء والمحتجزين إما شراء هذه الأدوات والمواد، مثل الصابون، وفرش الأسنان، ومعجون الأسنان، والمناشف، والمنتجات الصحية، من مقصف السجن، وإما الاعتماد على أهاليهم في جلبها لهم. ويصعب الحصول على هذه الضرورات الأساسية بوجه خاص بالنسبة للسجناء المحرومين اقتصادياً أو الذين تقطعت روابطهم مع أسرهم، مثل النساء اللاتي تعرضن للعنف في محيط الأسرة.⁷²

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال محام مثل عشرات الأفراد المحتجزين في سجون مختلفة في قضايا سياسية وغير سياسية:

"لا يُعطى السجناء سوى قطعة صابون [لغسل الثياب] وملابس السجن. أما أي شيء آخر فعليهم شراؤه من السجن أو تلقيه من أسرهم. وإذا لم يكن لهم أقارب أو لا يمكنهم شراؤه، فهم إما يعملون في السجن وإما يعملون لدى سجناء ميسورين حتى يتمكنوا من تحمل كلفته."⁷³

ويمنع مسؤولو السجون أقارب المحتجزين في بعض الأحيان من تزويدهم ببعض المواد، بما في ذلك إمدادات النظافة الشخصية، أو يمنعون دخول أي مواد لبعض السجناء. ويرفض المسؤولون تقديم أي تبرير أو تفسير لقراراتهم. ولمست منظمة العفو الدولية عدم اتساق بين السجون في رفض إدخال المواد أو السماح بها، بل وداخل السجن الواحد حسب تاريخ محاولة إدخال المواد والمحتجز المعني.

⁷² المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "لبيع في الكانتين الإفكار العمدي في السجون المصرية"، سبتمبر/أيلول 2018. متاح على الرابط:

eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/for_sale_in_the_prison_canteen.pdf

⁷³ مقابلة أجريت في 22 إبريل/نيسان 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية



سُلافة مجدي. © Private



فعلى سبيل المثال، لم يُسمح للصحفية سُلافة مجدي، المحتجزة تعسفاً في "سجن القناطر للنساء"، يوم 16 إبريل/نيسان 2020 بتسلم امدادات للنظافة وملابس، بل وبعض المال لإيداعه في حسابها في مقصف السجن، على الرغم من السماح لمحتجزات أخريات في السجن بتلقي مثل هذه المواد من أسرهن.⁷⁴

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال سجين سابق أُفرج عنه في عام 2020 من سجن مركزي في مصر: "لم يكن هناك أي منطق في منع أي مواد. فقد منعوني من تلقي قِصَافَة أطافر أو أداة لحلاقة الذقن، ولم أُنشأ مشاركة آخرين في هذه الأدوات."⁷⁵ وأبلغ محتجزون سابقون آخرون المنظمة بأنهم أمكنهم تلقي قِصَافَات أطافر، وأدوات حلاقة، وغيرها من المواد الخاصة بالنظافة الشخصية بسهولة، بما في ذلك عن طريق شرائها من المقصف، وهو أمر يُبين عدم الاتساق في السجن، والسلطة التقديرية الواسعة التي يمارسها مسؤولو السجن.

وأبلغت بعض الأسر منظمة العفو الدولية بأن قدرتها على تسليم المواد، بما في ذلك امدادات التنظيف والحماية، مثل الكمادات والقفازات، ظلت منذ تفشي وباء فيروس كوفيد – 19 خاضعة لتقدير سلطات السجن. ولمّا كانت الأسطح الملوثة تُعد إحدى الطرق الممكنة لانتقال العدوى بفيروس كوفيد-19، فقد أوصت "منظمة الصحة العالمية" باعتماد عدد من إجراءات الحماية والوقاية في السجن، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحفاظ على النظافة الشخصية، لمنع تفشي الفيروس.⁷⁶

3.2.2 الحصول على المياه النقية واستخدام مرافق الاغتسال والمراحيض

قال المحتجزون السابقون إن استخدامهم لمرافق الاغتسال والمراحيض كان يختلف من غير لآخر ومن سجن لآخر. وعلى وجه العموم، كانت قدرة الأفراد المحتجزين رهن الحبس الانفرادي في "زنزين

⁷⁴ مقابلة أُجريت في 19 إبريل/نيسان 2020.

⁷⁵ مقابلة أُجريت في 18 مايو/أيار 2020.

⁷⁶ منظمة الصحة العالمية، "التأهب والوقاية والسيطرة على فيروس كوفيد-19 في السجن وأماكن الاحتجاز الأخرى"، 15 مارس/آذار 2020. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

https://www.euro.who.int/_data/assets/pdf_file/0019/442414/COVID-19-people-in-prison-eng.pdf

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجن المصرية

منظمة العفو الدولية

التأديب" على استخدام تلك المرافق أقل من قدرة أولئك المحتجزين في الزنازين العادية في السجن نفسه.⁷⁷

وفي بعض السجون، كان يُسمح للمحتجزين رهن الحبس الانفرادي باستخدام المراحيض مرتين في اليوم أو لا يُسمح لهم باستخدامها على الإطلاق، وكان عليهم بدلاً من ذلك استخدام دلاء في زنازينهم. وقال محتجزون سابقون كانوا رهن الحبس الانفرادي، أو ما يُشار إليه بزنازين "الاعتبارات الأمنية"، إنهم لم يكن يُسمح لهم بالاعتسالك لأسابيع في المرة الواحدة.⁷⁸ وأثار بعض السجناء المحتجزين في زنازين عادية في سجون، من بينها "سجن العقرب" و"سجن القناطر للنساء"، بواعث قلق مماثلة بشأن تقييد استخدام مرافق الاستحمام والمراحيض اللائقة.

وكان توفر المياه يختلف أيضاً من سجن لآخر، فيما يبدو. فقد قال بعض المحتجزين السابقين إن الحصول على الماء كان متاحاً لهم طوال اليوم. وقال آخرون، كان بعضهم محتجزين في "مجمع سجون طرة"، إن الحصول على الماء لم يكن متاحاً إلا في الصباح. وشكا محتجزون سابقون بشأن نوعية المياه المتاحة.

وقالت محتجزة سابقة في "سجن القناطر للنساء"، أُفرج عنها في أوائل عام 2020، لمنظمة العفو الدولية:

"كان طعم الماء لاذعاً للغاية وتشبه رائحته رائحة المجاري. كانت كثير من السجناء يعانون من دم في بولهن بسبب المياه غير النقية."

وأكدت محتجزة سابقة أخرى في "سجن القناطر للنساء"، أُفرج عنها أيضاً في أوائل عام 2020، أن المياه لم تكن صحية، وقالت:

"كانت المياه سيئة للغاية، لا تصلح لغسل الوجه أو الاستحمام و[بسبب تجنبنا استعمال هذه المياه] أصيبت كثيرات منا بالجرب."

وأصيبت محتجزة سابقة ثالثة، أُفرج عنها من "سجن القناطر للنساء" في 2020، بالجرب في السجن.⁷⁹ وقد اشتبهت في أن إصابتها كانت نتيجة عدم السماح لها بتغيير ملابسها أو الاستحمام لمدة تقرب من 14 يوماً.

وفاة سجين شاب لم يكن يعاني من مشاكل صحية سابقة في ظروف غير واضحة

لم يكن علي، وهو رجل في أوائل الثلاثينيات من عمره، يعاني من مشاكل طبية سابقة، ومع ذلك فقد تُوفي في أوائل عام 2020 بعد أن قضى ما يزيد قليلاً على الشهر في "سجن الفيوم".⁸⁰ وقالت أسرته إن صحته تدهورت بسرعة بسبب تضافر عدة عوامل، مثل حبسه في زنانه صغيرة مكتظة دون السماح له بالخروج إلى الفناء، والنوم على الأرض دون فراش، والغذاء غير النظيف، ونقص مياه الشرب.⁸¹

وقبل وفاة علي بيومين، اتصل شرطي بالأسرة ليلبغها بالذهاب لتسليمه من أحد أقسام الشرطة. ووجدته الأسرة في مقعد متحرك يعاني صعوبة في التنفس. وحسب أسرته، وجد الأطباء أنه يعاني من فشل كلوي وكبد، وأنه أصيب بمشاكل تنفسية. ونُقل إلى وحدة الرعاية المركزة في مستشفى خارج السجن حيث تُوفي.

وقالت أسرته لمنظمة العفو الدولية:

"لم يكن يعاني قط من أي مشاكل طبية قبل القبض عليه، لكن صحته تدهورت لأنه حُرِم من المياه النقية، والغذاء النظيف، بينما كانت هناك عدة أمراض داخل "سجن الفيوم"."⁸²

⁷⁷ ينص "قانون تنظيم السجون" ولوائح السجون الداخلية على إمكان إيداع المحتجز رهن الحبس الانفرادي في "زنازين التأديب" لانتهاكه لوائح السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر. كما يمنح القانون واللوائح سلطات السجن صلاحيات تقديرية واسعة في إصدار الأمر بحبس المحتجز انفرادياً. انظر منظمة العفو الدولية، "سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية".

⁷⁸ تعبيرات تُستخدم في وصف عنابر الحراسة المشددة في كثير من السجون المصرية، وتشمل كذلك في بعض الأحيان الزنازين المستخدمة في الحبس الانفرادي.

⁷⁹ مقابلة أجريت في 6 إبريل/نيسان 2020.

⁸⁰ اسم مهنته.

⁸¹ مقابلة أجريت في 20 فبراير/شباط 2020.

⁸² مقابلة أجريت في 9 مارس/أذار 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ووصف كريم طه، وهو محتجز سابق في "سجن الفيوم"، بعض الممارسات المؤدية إلى تفشي العدوى بالأمراض، من بينها عدم سماح سلطات السجن سوى بشفرة حلاقة واحدة لعنبر بأكمله.⁸³ ولم يتم إجراء أي تحقيق فعال في أسباب وظروف وفاة علي.

3.3 نقص التهوية، والإضاءة، والترئيب

شكا المحتجزون السابقون بشكل متسق من رداءة التهوية في السجون، وهي مشكلة أدى إلى تفاقمها عدم كفاية التعرض للهواء الطلق وممارسة الترييض أو غيابهما. كما أبرز المحتجزون السابقون، ومصادر أخرى ذات معلومات موثوق بها بشأن الظروف الحالية في السجون، نقص سبل التحكم في درجات الحرارة، مضافاً إليها نقص الملابس والفرش المناسبة، كسبب لخطر كبير من المعاناة. وتتفق النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية مع نتائج منظمات أخرى لحقوق الإنسان⁸⁴ وكذلك مع نتائج بحوثها السابقة عن الظروف في السجون.⁸⁵

وتتباين خبرات المحتجزين بين السجون وداخل السجن الواحد، لكن التهوية لم تكن كافية في كثير من الحالات. فعلى سبيل المثال، أوضحت سجيناً سابقة في "سجن القناطر للنساء"، أفرج عنها في أوائل عام 2020، لمنظمة العفو الدولية أن زنازتها، التي كانت تضم ما بين 60 و80 سجيناً خلال المدة التي قضتها رهن الاحتجاز، لم يكن بها سوى منفذ تهوية واحد ولم يكن يعمل دائماً. ووصفت الزنازتين بأنها حارة في الصيف باردة في الشتاء.⁸⁶ وقالت إن الحرارة قد تصل في الصيف إلى 35 درجة مئوية، حيث لم يكن بالزنازاة سوى مروحة سقف واحدة مكسورة. ووصفت التهوية في عنبر آخر نُقلت إليه بأنها أفضل، خصوصاً في الصيف، لكن الجو يكون شديد البرودة في الشتاء.

ووصفت محتجزة أخرى، أُفرج عنها في أوائل عام 2020، إحدى الزنازتين في "سجن بورسعيد" قائلةً إنها تواجه غلاية من جانب وموقداً من الجانب الآخر، وهو ما جعل الجو شديد الحرارة والرطوبة والهواء خانقاً.⁸⁷

"كانت الزنازاة صغيرة للغاية، وكانت حارة في الشتاء شديدة الحر في الصيف... كنا أكثر من 30 في مساحة صغيرة للغاية، وكان البعض ينمن على أسرة والأخريات على الأرض. كان الاكتظاظ شديداً والتهوية رديئة".

وقالت إن زنازتها في عنبر آخر كان بها تهوية كافية حيث كانت بها مروحة سقف تعملان.

وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثقت الصعاب التي تتعرض لها النساء الحوامل والمرضعات في الحجز في غياب مرافق تلبية حاجتهن الخاصة.⁸⁸ ووصفت محتجزة سابقة في "سجن القناطر للنساء" عنبر الأمهات قائلةً:

"كان عنبر الأمهات يقع أمام مستشفى السجن، وكلما مررت شممت رائحة كريهة للغاية بسبب تغوط الأطفال الرضع مع نقص التهوية".⁸⁹

وكانت التهوية في سجون الرجال تتباين كذلك فيما بين السجون وداخل السجن الواحد. وأفاد محتجز سابق في "سجن العقرب" بأنه احتُجز في البداية في زنازاة مظلمة طوال الوقت حيث كان المصدر

⁸³ مقابلة أُجريت في 9 مارس/آذار 2020.

⁸⁴ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "الصحة في سجون مصر: بحث ميداني عن محددات الصحة داخل عالم السجون المغلق"، 17 يونيو/حزيران 2014. متاح على الرابط:

https://www.eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/health_in_prison_a.pdf

⁸⁵ منظمة العفو الدولية، "سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية"، ومنظمة العفو الدولية، "دوائر الجحيم: العنف في محيط الأسرة والعنف المجتمعي والرسمي ضد المرأة في مصر".

⁸⁶ مقابلة أُجريت في 6 مارس/آذار 2020.

⁸⁷ مقابلة أُجريت في 1 إبريل/نيسان 2020.

⁸⁸ منظمة العفو الدولية، "دوائر الجحيم: العنف في محيط الأسرة والعنف المجتمعي والرسمي ضد المرأة في مصر".

⁸⁹ مقابلة أُجريت في 6 مارس/آذار 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الوحيد للهواء والضوء فتحة صغيرة في الباب.⁹⁰ وأيد محتجز سابق آخر احتجز في السجن نفسه هذا. وقال شخص ثالث على معرفة وثيقة بالوضع في "سجن العقرب" لمنظمة العفو الدولية:

"هناك نوعان مختلفان من الزنازين. نوع به مصباح كهربائي ضعيف داخل الزنانية، لكن مفتاحه خارجها ويتحكم به الحراس فيطفئونه متى شاؤوا، بينما لا توجد في زنازين أخرى [مخصصة] للمحكوم عليهم بالإعدام، والمحتجزين ذوي السجل الحافل، أي إضاعة على الإطلاق. والمصدر الوحيد للضوء هو الفتحة الصغيرة [في باب الزنانية] التي تواجه الرواق، لكن [الحراس] يسدون هذه أيضاً."⁹¹

وقال أحد أفراد أسرة محتجز في "سجن طرة شديد الحراسة 2" إن السجناء محتجزون في زنانية صغيرة، بها نافذة صغيرة هي المصدر الوحيد للتهوية.⁹² ومن ناحية أخرى قال محتجز سابق في "سجن طرة التحقيق" إن زنانيته كان بها ست نوافذ، كل منها 0,5 متر × 0,5 متر، ومروحة تعمل.⁹³

وتتباين فرص التريض اليومي في السجن الستة عشرة التي شملها البحث. ففي "مجمع سجون طرة"، و"سجن القناطر للنساء"، و"سجن برج العرب"، تمنع سلطات السجن بعض السجناء المدانين والأفراد المحتجزين على ذمة محاكمات في قضايا ذات دوافع سياسية من أي تريض وتركهم محبوسين في زنازينهم أو عنابهم 24 ساعة في اليوم لا يغادرونها، حتى خلال الوجبات،⁹⁴ إلا لاستعمال المرحاض في الحالات التي لا يوجد فيها مرحاض في الزنانية. وفي حالات أخرى أمر السجناء باستعمال دلاء في زنازينهم، ولم يُسمح لهم بمغادرة الزنانية مطلقاً.

وتعرضت محتجزة في "سجن القناطر للنساء"، حُرمت من حريتها فيما يتصل بقضية سياسية، للحرمان من التريض لأشهر عدة في كل مرة. وقالت ابنتها لمنظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2019: **"أبلغتنا أُمِّي بأنها عندما سألت على أي أساس تُمنع من التريض في الخارج، قالت لها الحارسة: 'هذه هي الأوامر، دون توضيح.'"**⁹⁵

وحتى في الحالات التي يُسمح فيها للمحتجزين بالتريض بشكل عام، قد يُمنعون من الخروج في الهواء الطلق لأسابيع حسب أهواء مسؤولي السجن، دون أي تبرير رسمي. وعندما يُسمح لهم بالتريض، قد لا يُسمح لبعض السجناء بأن يفعلوا ذلك إلا داخل العنابر المغلقة وليس في الفناء في الخارج. فعلى سبيل المثال، قال محتجز سابق إنه عندما كان محتجزاً في "سجن العقرب" حتى عام 2018، لم يكن يُسمح لهم بالتريض سوى مدة تتراوح بين 30 و60 دقيقة داخل العنبر، وليس في منطقة مكشوفة.⁹⁶

وشكا المحتجزون أيضاً بشأن نقص النظافة في مرافق التريض. ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال محتجز سابق أفرج عنه في أواسط عام 2020 من "سجن طرة التحقيق":⁹⁷

"كان يُسمح لنا بالتريض في الخارج لمدة ساعة ونصف الساعة في ساحة واسعة ذات أرضية خرسانية ومُحاطة بالأسلاك، لكنها لم تكن نظيفة في أغلب الحالات، حيث كانت بها مياه مجار، وكان علينا إما أن نتجنب معظمها وإما أن ننظفها".

وكانت منظمة العفو الدولية قد وثّقت من قبل منع بعض السجناء المحتجزين في الحبس الانفرادي من القيام بأي تريض خارج زنازينهم كذلك.⁹⁸

وتؤدي رداءة التهوية إلى اشتداد خطر انتقال العدوى بفيروس كوفيد-19. فوفقاً لإرشادات "منظمة الصحة العالمية"، يزيد خطر الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الجو في الأماكن رديئة التهوية.⁹⁹ كما

⁹⁰ مقابلة أجريت في 15 أغسطس/آب 2019.

⁹¹ مقابلة أجريت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

⁹² مقابلات أجريت في 7 سبتمبر/أيلول 2020.

⁹³ مقابلة أجريت في 13 مايو/أيار 2020.

⁹⁴ تناول السجناء للطعام في زنازينهم ليس من الأمور غير المألوفة.

⁹⁵ مقابلة أجريت في 15 مايو/أيار 2019.

⁹⁶ مقابلة أجريت في 15 مايو/أيار 2019.

⁹⁷ مقابلة أجريت في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

⁹⁸ منظمة العفو الدولية، "سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية".

⁹⁹ منظمة الصحة العالمية، "السجون والصحة"، 2014. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.euro.who.int/data/assets/pdf_file/0005/249188/Prisons-and-Health.pdf

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

تضاعف رداءة التهوية بواحد القلق بشأن السجناء الذين يعانون من أمراض تنفسية، مثل الربو، وهو ما يزيد خطر إصابتهم بمضاعفات إذا انتقلت إليهم عدوى فيروس كوفيد-19.¹⁰⁰

وقد قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

"إذا كانت التهوية رديئة، تراكمت الحرارة والرطوبة وجعلنا الجو خانقاً... [وعندئذ] يعيش المحتجزون بشكل دائم في ظروف مفرطة الرطوبة، وهو ما يمكن أن يكون مواتياً للإصابة بالأمراض الجلدية والتنفسية."¹⁰¹

3.4 نقص الغذاء

قال المحتجزون السابقون في جميع السجون الستة عشرة التي شملها البحث إن الطعام الذي تقدمه سلطات السجن غير صحي وغير كاف من حيث قيمته الغذائية وكميته.

وتبيع مقاصف السجون طعاماً مطهواً بأسعار ليست في متناول كثير من المحتجزين، حسيماً أفاد المحتجزون السابقون، ونتيجة لذلك يعتمد كثير من المحتجزين أساساً على الطعام الذي تحضروه أسرهم. غير أن ذلك يضع عبئاً ثقيلاً على كاهل السجناء القادمين من بيئات محرومة اقتصادياً وأسرههم. كما يؤثر ذلك بصورة غير متناسبة على السجناء الذين لا أقارب لهم أو الذين تقطعت الأواصر بينهم وبين عائلاتهم. وعانى بعض السجناء الذين اضطروا للاعتماد على طعام السجن من نقص الوزن وآلام في الهضم.

وفضلاً عن ذلك، فمن شأن رفض سلطات السجن من حين لآخر قبول حزم الغذاء أن يحدّ من قدرة الأسر على تسليم الغذاء بشكل منتظم. وتبيّن بحوث منظمة العفو الدولية أن سلطات السجون منعت في بعض الأحيان دخول الطعام كأسلوب لعقاب الأفراد المحتجزين فيما يتصل بقضايا سياسية، بينما سمحت لآخرين محتجزين في السجون نفسها بتلقيه.

وكشفت ملفات القضايا السبعة والتحليلات المقدمة من "الجبهة المصرية لحقوق الإنسان"، والتي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، عن أن 62 محتجزاً حُرّموا من حريتهم فيما يتصل بقضايا سياسية شكوا للنيابة، في جلسات التحقيق عُقدت فيما بين عامي 2013 و2018، من أن إدارات السجون لا تقدم لهم طعاماً كافياً، وتمنعهم من تلقي غذاء تكميلي كافٍ من أسرهم.

وتقع على عاتق السلطات مسؤولية ضمان حصول السجناء على طعام ذي قيمة غذائية، وكافٍ للحفاظ على صحتهم وعافيتهم، ومن نوعية مفيدة، وجيد الإعداد والتقديم.¹⁰² وللتعاقس عن القيام بذلك عواقب ضارة بصحة السجناء ورفاههم.

3.4.1 الغذاء المُتاح داخل السجون

يشير الوصف المقدم من المحتجزين السابقين إلى تباين واسع بين السجون، سواء في نظم الغذاء العامة، التي يُشار إليها "بالتعيين"، أو في نوعية الغذاء المُتاح.

ففي أحد السجون، وافقت السلطات على السماح للسجناء بطهو الطعام النيء الذي يقدمه السجن في زنازينهم، بعد شكاوى بشأن رداءة الطهو. ومن ناحية أخرى، وصف المحتجزون في سجون أخرى

¹⁰⁰ منظمة الصحة العالمية، "نصيحة للجمهور بشأن مرض فيروس كوفيد - 19 (كورونا): تحطيم الأساطير". [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/myth-busters

¹⁰¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "المياه، والصرف الصحي، والنظافة، والمسكن في السجون"، فبراير/شباط 2013. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/icrc-002-0823.pdf

¹⁰² المادة 20 من "القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء".

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الطعام المطهو الذي توزعه إدارة السجن بأنه غير قابل للأكل ومتعفن. فمثلاً، قال محتجز سابق في "سجن وادي النطرون":

"كان طبق الفول المدمس مليئاً بالديدان."¹⁰³

ووصف محتجز سابق في "سجن العقرب" كذلك طعام السجن بأنه يحوي حشرات.

ووصفت محتجزة سابقة في "سجن بورسعيد للنساء" الطعام هناك بأنه لم يكن كافياً في عنبرها الذي كان يضم ما يزيد على 30 سجيناً في المتوسط.

"كانت سلطات السجن تقدم لنا ثلاثة أرغفة من الخبز يومياً، وبيضتين كل خميس وجمعة، وعلبة جبن¹⁰⁴ للخبز بأكمله، وخصراوات."¹⁰⁵

ووصفت محتجزة سابقة أُفرج عنها من "سجن القناطر للنساء" في أوائل عام 2020 لمنظمة العفو الدولية ما كان يُقدّم يومياً للزنازة، التي قد تضم ما يزيد على 60 سجيناً، بأكملها:

"في الأيام الأربعة عشرة الأولى، لم يكن يُسمح لي بتلقي طعام سوى التعيين الذي كان يتألف من ثلاثة أرغفة، وعلبة من الجبن، وبعض الطعام الذي كان دهنيًا وبه رمل."¹⁰⁶

وأضافت:

"كان اللحم أسود وصعب المضغ، وكان يقدم مرة أسبوعياً."

وسبق أن وثقت منظمة العفو الدولية رداءة الطعام المقدم إلى النساء المحتجزات والأفراد المحتجزين رهن الحبس الانفرادي ونقص كميته.¹⁰⁷ وكان على النساء المحتجزات اللاتي لا يتلقين طعاماً من أهلهن أو لا يقدرن على شراء وجبات أفضل أن يعتمدن على إحسان زميلاتهن في الزنازة أو العمل بشكل غير رسمي لدى سجينات أخريات في وضع مالي أفضل.¹⁰⁸

ولا ينظم القانون الأسعار في مقاصف السجون، ويتسم أساس التسعير بعدم الوضوح. وقال محتجزون سابقون إن الأسعار أعلى كثيراً منها في المجتمعات المحلية. وقالت محتجزة سابقة في "سجن القناطر للنساء" موضحةً:

"المقصف به كل أنواع الطعام، لكن الأسعار مرتفعة إلى حد بعيد ولا يقدر عليها إلا الأغنياء."¹⁰⁹

وقد بحثت دراسة أجرتها "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" عام 2018 في قدرة السجناء على شراء الغذاء الكافي وغيره من المواد الأساسية من مقاصف السجون، وخلصت إلى أن الأسعار بعيدة عن متناول كثير من السجناء، وزادت بنسبة تتجاوز 240 في المائة في الفترة ما بين يوليو/تموز 2016 و2017، عقب فرار السلطات بتعويم الجنيه المصري¹¹⁰ في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.¹¹¹ وتتفق النتائج المتعلقة برداءة الطعام الموزع، والتي توصلت إليها دراسة سابقة أعدتها "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" في عام 2014، مع المعلومات التي جُمعت لإعداد هذا التقرير.¹¹²

¹⁰³ مقابلة أجريت في 13 مارس/آذار 2020.

¹⁰⁴ يشير هذا إلى علبة صغيرة من الجبن المطبوخ، وتناول كل محتجزة ما يُقدّر بعشرين جراماً.

¹⁰⁵ مقابلة أجريت في 1 إبريل/نيسان 2020.

¹⁰⁶ مقابلة أجريت في 6 مارس/آذار 2020.

¹⁰⁷ منظمة العفو الدولية، "سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية".

¹⁰⁸ منظمة العفو الدولية، "دوائر الجحيم: العنف في محيط الأسرة والعنف المجتمعي والرسمي ضد المرأة في مصر".

¹⁰⁹ مقابلة أجريت في 19 مارس/آذار 2020.

¹¹⁰ قبل عام 2016، كان البنك المركزي المصري يحدد سعر صرف الجنيه. وفي عام 2016، اتخذت الحكومة إجراءات لخفض قيمة الجنيه قبل أن تسمح بالتعويم الحر للعملة، وعقب ذلك هبط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي بشدة.

¹¹¹ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "المبادرة المصرية: الغاية الأساسية من فرض الإجراءات الطارئة الحالية هي الحفاظ على أرواح الأفراد ووقاية المجتمع من انتشار فيروس كورونا"، (بيان صحفي، 6 إبريل/نيسان 2020). مُتاح على الرابط:

¹¹² المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "الصحة في سجون مصر: بحث ميداني عن مُحدّيات الصحة داخل عالم السجون المغلق"،

17 يونيو/حزيران 2014. مُتاح على الرابط:

www.eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/health_in_prison_a.pdf

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

وفضلاً عن ذلك، لم يكن الشراء من المقصف مُتاحاً دائماً. فعلى سبيل المثال، كانت سلطات "سجن العقرب" تغلق المقصف من فترة لأخرى، ويستمر الإغلاق لأشهر في كل مرة، مثل ما حدث في عامي 2015 و2017. وصاحب مثل هذا الإغلاق، في بعض الحالات، منع زيارات الأسر، ومنع تلقي طعام من الأسر، كإجراء عقابي، وهو ما أجبر بعض السجناء على الاعتماد كليةً على الطعام المقدم من السجن.

ففي معرض الرد، فيما يبدو، على حادث وقع في 23 سبتمبر/أيلول 2020 (انظر الفصل 3-1 أعلاه) في "سجن العقرب"، خفّضت إدارة السجن كمية الطعام المقدم للسجناء، حسب معلومات تلقتها المنظمة من مصادر لديها معرفة بظروف الاحتجاز في "سجن العقرب". وقال أحد المصادر:

"خفضوا حصص الطعام إلى النصف.. بينما خفضوا كمية الخبز إلى رغيفين لزنائين الأمن المشدد، في حين أنه لا توجد مصادر أخرى للطعام، حيث يُمنع تسليم الطعام منذ 2018".¹¹³

وقال أفراد الأسر إنهم لاحظوا عندما رأوا أحياءهم في المحكمة - في أوقات لم يكن مسموحاً لهم فيها بتزويدهم بالطعام - أنهم فقدوا وزناً وبدت عليهم علامات ضعف، ربما بسبب اعتمادهم كلياً على غذاء السجن وحده. ورأت منظمة العفو الدولية صور ستة سجناء كانوا محتجزين في "سجن العقرب" خلال تلك الفترة التي مُنعت فيها زيارات الأسر وكان المقصف مغلقاً، وهي تُبين أنهم فقدوا كثيراً من وزنهم مقارنة بالصور الملتقطة لهم قبل احتجازهم.

3.4.2 تسليم الطعام من خارج السجن

وفقاً للقانون المصري، يحق للمحتجزين رهن الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة تلقي طعام من خارج السجن على نفقتهم.¹¹⁴ ولا يتطرق القانون إلى ما إذا كان هذا الحق ينطبق على السجناء المحكوم عليهم. أما في الواقع العملي، فيمكن لأغلب السجناء المحكوم عليهم والأشخاص المحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا قبل المحاكمة تلقي طعام من ذويهم.

وحسب معلومات جمعتها منظمة العفو الدولية، تحظر سلطات السجن تسليم أي طعام لبعض السجناء الذين وُجّهت إليهم تهمة بموجب "قانون مكافحة الإرهاب" أو "قانون التطاهر" بسبب تاريخ الفرد المعني من النشاط أو انتمائه السياسي المفترض، ويُفرض هذا الحظر إما من حين لآخر وإما طوال مدة احتجازهم. وفي جميع الحالات السبع والستين الموثقة في هذا التقرير، منعت إدارات السجن الأسر من تسليم مواد غذائية محددة، أو أي أغذية على الإطلاق، إلى المحتجزين في مرة واحدة، على الأقل، خلال مدة احتجازهم.

وأفاد أفراد الأسر الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية بأن إدارات السجن لا توضح سبب عدم تمكنهم من تسليم الطعام لأحبائهم في السجن. وقال بعض المحتجزين السابقين إن مسؤولي السجن أبلغوهم بأنهم ينفذون تعليمات من "قطاع الأمن الوطني". ولم تُقدّم قط أسباب القرارات التي يُزعم صدرها من "قطاع الأمن الوطني".

وفي حالات أخرى، حُرّم المحتجزون الذين منعتهم النيابة من تلقي زيارات الأسر من تلقي إمدادات من أسرهم كذلك.¹¹⁵

وقال محام معني بحقوق الإنسان مثل عدداً من السجناء في "سجن طرة شديد الحراسة 2" و"سجن العقرب" في عام 2019 لمنظمة العفو الدولية:

"عندما استفسرت من مسؤولي السجن عن سبب عدم سماحهم للأهالي بتسليم طعام لأقاربهم المحتجزين، أبلغوني بأن هناك قراراً بتعليق زيارات الأسر".¹¹⁶

وتلقي قرارات وزارة الداخلية بنقل السجناء بعيداً عن أماكن إقامتهم المعتادة بعبء مالي ضخم على كاهل الأهالي يؤثر على قدرتهم على تسليم الطعام لأحبائهم في السجن. فعلى سبيل المثال، أبلغ محام يُمثّل سجيناً - نُقل في أواخر عام 2019 من "مجمع سجون طرة" في القاهرة إلى "سجن الوادي الجديد" على بعد أكثر من 600 كيلومتر من القاهرة - منظمة العفو الدولية بأنه بعد أن قامت الأسرة

¹¹³ مقابلة أجريت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

¹¹⁴ المادة 14 من القانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم السجناء.

¹¹⁵ انظر الفصل 4.

¹¹⁶ مقابلة أجريت في 13 مايو/أيار 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجناء المصرية

منظمة العفو الدولية

بالرحلة الطويلة والمكلفة من القاهرة، لم يسمح لها الحراس برؤية ابنها أو تسليم طعام له، ولم يقدموا أي تبرير.¹¹⁷

وخلصت المنظمة إلى أنه لا يوجد بشكل عام اتساق بين السجون فيما يتعلق بتسليم الطعام، حيث يمارس المسؤولون سلطات تقديرية واسعة. فقد أبلغت إحدى أفراد أسرة محتجزين مودعين في سجنين مختلفين فيما يتصل بقضايا سياسية منظمة العفو الدولية بأنه عندما حاولت، هي وقریب آخر، تسليم مواد غذائية، قيل أحد السجنين كل المواد، لكن الآخر رفض بعض المواد نفسها دون تفسير.¹¹⁸

وخلال تعليق زيارات الأسر في الفترة ما بين مارس/آذار وأغسطس/آب 2020 للحد من تفشي وباء فيروس كوفيد-19، تصرفت سلطات السجون أيضاً بطريقة تعسفية في قبول الطعام من الأسر. فقد أبلغ أقارب المحتجزين وأنصارهم المنظمة بأنهم تمكنوا من تسليم الطعام في بعض المرات، لكنهم منعو من ذلك في أيام أخرى على أيدي المسؤولين أنفسهم دون تفسير. وفي بعض السجون، لم يُمنع سوى بعض السجناء من تلقي حزم الطعام من أسرهم. وكانت مثل هذه القرارات تستهدف، فيما يبدو، الأفراد الذين وُجّهت إليهم تهم تتعلق بالإرهاب، ومن بينهم من احتُجزوا لتعبيرهم سلمياً عن آرائهم أو بسبب انتماءاتهم السياسية.¹¹⁹ وقال أفراد أسر أشخاص محتجزين في "سجن وادي النطرون" و"سجن استقبال طرة" في قضايا سياسية إنهم منعو من تسليم الطعام لأقاربهم في مارس/آذار 2020.¹²⁰ وعلمت منظمة العفو الدولية أن آخرين محتجزين في هذين السجنين تمكنوا من تلقي إمدادات من أسرهم خلال الفترة نفسها.

3.5 زنازين الحبس الانفرادي

ما زال حبس الأفراد المحتجزين لأسباب سياسية انفرادياً في ظروف قاسية لفترات مطوّلة ولأجال غير محددة، والذي يُعد في بعض الحالات من قبيل التعذيب، يمارس كما سبق أن وثقته منظمة العفو الدولية.¹²¹

فخلال البحوث التي أُجريت لإعداد هذا التقرير، وصف السجناء السابقون وأقارب السجناء بشكل متسق ظروفاً مسيئة في الحبس الانفرادي تؤثر سلباً على صحتهم البدنية والعقلية. وقالوا إن الزنازين كانت صغيرة، وضعيفة الإضاءة، وردئية التهوية، وتفتقر إلى الأسرة والحشيات. وتعرض المحتجزون في الحبس الانفرادي للضرب والإهانة، ولم يُقدّم لهم طعام كافٍ، وحُرموا من أي ترفيه خارج الزنازين لسنوات، ومنعت عنهم زيارات الأسر لفترات مطولة. ووجدت منظمة العفو الدولية أن المعاناة النفسية والبدنية التي ألحقت عمداً بالمحتجزين في الحبس الانفرادي أدت إلى نوبات هلع، ورهاب الارتياب، والحساسية المفرطة للمؤثرات، وصعوبات في التركيز والتذكر.

¹¹⁷ مقابلة أُجريت في 13 مايو/أيار 2020.

¹¹⁸ مقابلة أُجريت في 18 أغسطس/آب 2020.

¹¹⁹ انظر جالتي علاء عبد الفتاح وسُلّافة مجدي، على سبيل المثال.

¹²⁰ مقابلات أُجريت في 28 و29 مارس/آذار 2020.

¹²¹ منظمة العفو الدولية، "مصر: سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية".

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية



© خالد حمدي. ©
.Private



عانى خالد حمدي، وهو صحفي عمره 36 عاماً محتجز منذ مارس/أذار 2014 في "سجن العقرب"، من مضاعفات طبية يُحتمل أن تكون بسبب ظروف احتجازه. وعلمت منظمة العفو الدولية أن سلطات السجن تمنعه من تلقي زيارات من أسرته منذ إبريل/نيسان 2017. وفي 11 ديسمبر/كانون الأول 2018، أودعه مسؤولو السجن رهن الحبس الانفرادي في "زنزانة تأديب". وهو محتجز منذ ذلك الحين رهن الحبس الانفرادي ولا يُسمح له بالتريّض. وكان، حسب مصدر مطلع، يعاني قبل احتجازه من مشكلة صحية تتعلق بالجهاز الهضمي كانت تقتضي منه اتباع نظام غذائي خاص. وطبقاً لتقييم طبيب مستقل للأعراض التي يعاني منها، فقد أصيب منذ احتجازه بالربو، وهشاشة العظام، وخطر في القدمين، والتهاب الشعيرات الدموية.

وقال الدكتور طاهر مختار، وهو طبيب ممارس وسجين سابق احتُجز بسبب أنشطته السلمية¹²² لمنظمة العفو الدولية بشأن صحة حمدي:

"هذه الأمراض يمكن أن تكون قد نشأت بسبب الجو الخانق، أو عدم القدرة على التريّض بانتظام، مضافاً إليها برودة الأرض في الزنزانة."¹²³

وبرغم الطلبات المتعددة التي قدمها ذوهه، فقد رفضت سلطات السجن نقله إلى مستشفى خارجي لإجراء تشخيص شامل لحالته وعلاجه. كما رفضت كذلك باستمرار طلبه تغيير الزنزانة والسماح له بالتريّض الكافي.

وخلصت بحوث منظمة العفو الدولية السابقة إلى أن سلطات السجن تستخدم الحبس الانفرادي لإنزال عقاب إضافي بالسجناء ذوي الخلفية السياسية بوجه خاص أو كإجراء تأديبي تعسفي عقاباً على أفعال ينبغي ألا تمثل مخالفات تستوجب التأديب، مثل الاعتراض على سوء المعاملة، أو إرسال خطابات تكشف الانتهاكات لحقوق السجناء.¹²⁴

وتودع سلطات السجن كذلك الأفراد العابرين جنسياً المحتجزين في الحبس الانفرادي "لحمايتهم" حسبما يُزعم، وهو ما يؤثر سلباً على صحتهم البدنية والنفسية. فعلى سبيل المثال، عندما احتُجزت ملك الكاشف، وهي امرأة عابرة جنسياً، في عام 2019 بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب لدعتها إلى احتجاج سلمية، أودعت في "سجن مزرعة طرة للرجال". وخلال فترة احتجازها ما بين مارس/أذار

¹²² منظمة العفو الدولية، "الإفراج عن ثلاثة ناشطين بكفالة"، تحرك عاجل، (رقم الوثيقة: MDE 12/4707/2016). مُتاح على الرابط: www.amnesty.org/ar/documents/MDE12/4707/2016/ar/

¹²³ مقابلة أجريت في 13 مايو/أيار 2020.

¹²⁴ منظمة العفو الدولية، "سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية، (رقم الوثيقة MDE 12/8257/2018). مُتاح على الرابط: <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1282572018ARABIC.PDF>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

وأغسطس/آب 2019، أبقته سلطات السجن في الحبس الانفرادي¹²⁵ وبعد الإفراج عنها أقامت دعوى أمام المحكمة الإدارية ضد وزارة الداخلية طالبة إقامة أماكن احتجاز مناسبة للنوع الاجتماعي للأفراد العابرين جنسياً. ورفضت المحكمة الدعوى على أساس أنها مقامة من "غير ذي مصلحة" لأنها لم تعد مُحتجزة.¹²⁶

¹²⁵ منظمة العفو الدولية، "مصر: احتجاز امرأة عابرة جنسياً بسجن للرجال: ملك الكاشف"، تحرك عاجل، (رقم الوثيقة: MDE 12/0168/2019). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1201682019ARABIC.pdf>

¹²⁶ مدى مصر، "مستشفيات خاصة تعترض على تسعيرة الصحة لعلاج كورونا"، 3 يونيو/حزيران 2020. مُتاح على الرابط:

cutt.ly/ShKXrti

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الحرمان من الاتصال بالأسرة



بيلي سوييف، أم سجين الرأي علاء عبد الفتاح، نائمة أمام "مجمع سجون طرة" على أمل أن تسمح لها سلطات السجن بتبادل رسائل مع ابنها المسجون ظملاً وتسليم بعض الضروريات له. © Private

"هذا الصمت مخيف. لا نعرف إن كان قد حدث لعلاء شيء ما".

منى سيف، متحدثة عن منع الاتصال بأخيها علاء خلال فترة تعليق زيارات الأسر في عام 2020

منعت السلطات، على مدى السنوات الست الماضية، عشرات المحتجزين من تلقي زيارات من أسرهم لأشهر، بل ولسنوات، استناداً إلى قرارات من النيابة العامة أو تعليمات من "قطاع الأمن الوطني"، وفي بعض الحالات دون أي تبرير بالمرّة.¹²⁷ وفي عام 2020، منعت السلطات الزيارات لمدة خمسة أشهر مستندةً إلى الإجراءات الاحترازية المتعلقة بوباء فيروس كوفيد-19، دون السماح للسجناء بوسائل بديلة منتظمة للتواصل مع ذويهم. واحتُجز بعض السجناء بمعزل عن العالم الخارجي طوال مدة تعليق الزيارات.

وكان السجناء الذين تأثروا بحظر الزيارات لفترات طويلة هم أولئك المحتجزين فيما يتصل بجرائم تقع تحت طائلة "قانون مكافحة الإرهاب" أو "قانون التظاهر". ومن بينهم أفراد سُجِنوا لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير أو التجمع السلمي أو بسبب انتمايتهم السياسي المُفترض فحسب. ولم يُسمح لفرد واحد، على الأقل، حُرَم من حريته، فيما يتصل بقضية سياسية واحتُجز في "سجن ملحق مزرعة طرة"،

¹²⁷ منظمة العفو الدولية، "ضعوا حداً للحرمان القاسي من تلقي المحتجزين زيارات عائلية"، (بيان صحفي، 15 فبراير/شباط 2019).
مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/02/egypt-end-the-cruel-denial-of-family-visits-to-detainees>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

زيارة واحدة من أسرته لمدة تزيد على أربع سنوات منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2016.¹²⁸ ويمنع عشرات المحتجزين في "سجن العقرب" من تلقي زيارات من أسرهم منذ مارس/آذار 2018.¹²⁹

ودرست منظمة العفو الدولية قراراً أصدرته النيابة العامة، في فبراير/شباط 2019، بمنع جميع المحتجزين في قسم محدد من "سجن العقرب"، و"سجن طرة شديد الحراسة 2"، وبعض الزنازين في "سجن برج العرب" من تلقي زيارات الأسر. ولم يوضح القرار أسباب مثل هذا الحظر الشامل. وتضم هذه المنشآت جميعاً سجناء محتجزين فيما يتصل بقضايا سياسية على وجه الحصر. وأبلغ محامون منظمة العفو الدولية بقرارات مماثلة تشمل أفراداً محتجزين فيما يتصل بقضايا سياسية في "سجن القناطر للنساء" و"سجن المنيا شديد الحراسة".¹³⁰ ومثل هذه القرارات غير محددة المدة.

وفي بعض الحالات تقاعست سلطات السجون عن تنفيذ قرارات للمحاكم باستئناف الزيارات. فعلى سبيل المثال، قضى حكم للمحكمة الإدارية، في فبراير/شباط 2019، بأن قرار "قطاع مصلحة السجون" بحظر زيارات الأسرة لأحد المحتجزين مخالف للقانون المصري. وكان هذا الشخص محتجزاً فيما يتصل بقضية سياسية. وبرغم قرار المحكمة، فقد رفضت إدارة السجن التنفيذ واستمرت في حرمانه من الاتصال بأسرته وتسلم طعام وضروريات أخرى.¹³¹

وتكشف ملفات الحالات السبعة والتحليلات التي قدمتها "الجبهة المصرية لحقوق الإنسان"، واطلعت عليها منظمة العفو الدولية عن أن 190 محتجزاً شكوا إلى النيابة والمحاكم في الفترة ما بين عامي 2013 و2018 من أن إدارات السجون منعتهم من تلقي زيارات الأسر مرة واحدة على الأقل.

ومع تفشي وباء فيروس كوفيد-19 في مصر، علّقت وزارة الداخلية زيارات السجون في مارس/آذار 2020 لمدة عشرة أيام¹³² ثم مدّدت تعليق الزيارات في 19 مارس/آذار أسبوعين آخرين.¹³³ ولم تصدر إعلانات للمتابعة، لكن زيارات الأسر ظلت مغلقة فعلياً حتى 25 أغسطس/آب 2020.¹³⁴ وأدت هذه الإجراءات إلى عزل بعض السجناء تماماً عن العالم الخارجي، حيث تقاعست السلطات عن تقديم وسائل بديلة منتظمة للتواصل بين المحتجزين وأسرهم، بما في ذلك الاتصالات الهاتفية مرتين في الشهر التي ينص عليها القانون المصري.

وكان رئيس "قطاع السجون" في وزارة الداخلية قد أعلن في عام 2016 عن خطط لتكريب هواتف في شتى السجون للسماح بالاتصالات الهاتفية مع الأسر مرتين في الشهر.¹³⁵ ولم يُنفذ هذا حتى الآن. ولا تعلم منظمة العفو الدولية سوى بحالة واحدة تمكن فيها محتجز من التحدث هاتفياً إلى أحد أفراد أسرته خارج البلاد، ولم يحدث هذا إلا بعد ضغوط دولية.

وقد يكون تعليق زيارات الأسر خلال وباء إجراءً متناسباً، لكن رفض السلطات إتاحة أشكال بديلة منتظمة للتواصل يُعدّ حرماناً متعمداً من الحق في الاتصال بالعالم الخارجي، وبهذه الصفة يُعد من قبيل الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي. وقد خلص "فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي" و"اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري" إلى أن "تعليق الزيارات لأماكن الاحتجاز النظامية أدى، في بعض الحالات، إلى الغياب الكامل للاتصال بين المحتجزين والعالم الخارجي. وهذا يقضي إلى الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي وقد يؤدي إلى حالات اختفاء قسري".¹³⁶

¹²⁸ مقابلة أجريت في 17 أغسطس/آب 2020.

¹²⁹ مقابلات متعددة أجريت في الأعوام 2018 و2019 و2020.

¹³⁰ مقابلات أجريت في 12 و13 مايو/أيار 2020.

¹³¹ مقابلة أجريت في 13 مايو/أيار 2020.

¹³² سي إن إن بالعربية، "فيروس كورونا.. تعليق الزيارات في جميع السجون المصرية لمدة 10 أيام"، 10 مارس/آذار 2020. مُتاح على الرابط:

arabic.cnn.com/health/article/2020/03/10/egypt-halts-prisons-visits-viruscorona

¹³³ اليوم السابع، "موجز الحوادث.. تعليق زيارات السجون حتى آخر مارس بسبب كورونا"، 19 مارس/آذار 2020. مُتاح على الرابط:

cutt.ly/hhQUiAT

¹³⁴ الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على موقع "فيسبوك"، "الداخلية تستأنف الزيارات لنزلاء السجون"، 15 أغسطس/آب 2020، موقع "فيسبوك". مُتاح على الرابط:

<https://www.facebook.com/MoiEgy/posts/3270268129683494>

¹³⁵ محمود عبد الراضي، "بالصور.. وزير الداخلية يفتح أبواب السجون أمام زيارات 'حقوق الإنسان والإعلام'. نرصد تطوير العنابر والمستشفيات وتوفير المكثبات والملاعب لتأهيل النزلاء.. ولأول مرة تليفونات أرضية تربط السجناء بأسرته"، صحيفة "اليوم السابع"، 7 إبريل/نيسان 2016. مُتاح على الرابط: bit.ly/36Pij16

¹³⁶ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "إرشادات أساسية بشأن حالات الاختفاء القسري في سياق وباء فيروس كوفيد - 19"، 18 سبتمبر/أيلول 2020، [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.ohchr.org/Documents/Issues/Disappearances/Guidelines-COVID19-EnforcedDisappearance.pdf

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت محتجزة سابقة، أُفرج عنها من "سجن القناطر للنساء" في مارس/أذار 2020:

"عندما أُبلغنا بأن الزيارات ممنوعة، طلبنا السماح لنا بالاتصال بأسرنا لكن سلطات السجن رفضت."¹³⁷

وقد تمكن بعض الأقارب، وليس جميعهم، من إرسال واستقبال خطابات. وتباین إمكانية تسلم السجناء لخطابات ووتيرة تسلمها، إذا كان ذلك متاحاً، من سجن لآخر ومن محتجز لآخر.

باتريك جورج زكي.
Private ©



وأبلغ بعض الأقارب منظمة العفو الدولية بأنهم اكتشفوا بعد استئناف الزيارات في 25 أغسطس/آب 2020 أن مسؤولي السجن حجّبوا، على ما يبدو، الخطابات المرسلة من السجناء وإليهم. فوفقاً لصفحة "الحرية لباتريك جورج" على موقع "فيسبوك"، مثلاً، لم يسلم مسؤولو السجن الرسائل المتبادلة بين باتريك جورج، المدافع عن حقوق الإنسان والباحث في شؤون النوع الاجتماعي في "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" والمحتجز تعسفياً منذ فبراير/شباط 2020، وبين أحبائه.

"لم تتلق أسرة باتريك على مدى الأشهر الخمسة والنصف الماضية منه سوى خطابين قصيرين، وقد سلموا عشرات الخطابات المرسلة لباتريك إلى المسؤولين عن الزيارة في منشأة السجن أسبوعياً. لكننا علمنا أمس من باتريك أنه أرسل خطابات طويلة موجهة لأسرته وأصدقائه – ما لا يقل إجمالاً عن 20 رسالة على مدى تلك الأشهر – لكن أسرته لم تتسلم أي منها. وعلمنا كذلك أن باتريك لم يتسلم كثيراً من الرسائل التي كتبتها له أسرته وأصدقائه، على الرغم من أن العاملين في السجن تسلموها رسمياً من أسرته."¹³⁸

ووفقاً لمحاميين يمثلان أفراداً محتجزين فيما يتصل بقضايا غير سياسية، تمكن هؤلاء المحتجزون من إرسال واستقبال رسائل في السجن، سواء قبل أو بعد تفشي وباء فيروس كوفيد-19.¹³⁹ ويشير هذا إلى إجراء عقابي ضد بعض السجناء المحتجزين فيما يتصل بقضايا ذات دوافع سياسية.

¹³⁷ مقابلة أجريت في 19 مارس/أذار 2020.

¹³⁸ صفحة "الحرية لباتريك جورج" على موقع "فيسبوك"، منشور، 4 يوليو/تموز 2020. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=162608975310187&id=110752927162459

¹³⁹ مقابلة أجريت في 8 إبريل/نيسان 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

وأبلغ أهالي بعض المحتجزين منظمة العفو الدولية بأن القلق استبد بهم بسبب عدم قدرتهم على إجراء أي اتصال بأحبائهم لافتقارهم لأي وسيلة للحصول على تأكيدات بشأن صحتهم ورفاههم.



علاء عبد الفتاح. ©
Private



وعبّر أقارب سجين الرأي علاء عبد الفتاح، المحتجز تعسفاً منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019 في "سجن طرة شديد الحراسة 2"، عن قلقهم بشأن صحته، خصوصاً بعد إضرابه عن الطعام في الفترة من 12 أبريل/نيسان إلى 19 مايو/أيار 2020، في غياب اتصال منتظم معه. وقالت أخته منى سيف:

"هذا الصمت مخيف. لا نعرف إن كان قد حدث لعلاء شيء ما أو ما إذا كان على ما يرام. ليس لدينا وسيلة نعرف بها".

ومع استئناف الزيارات، خُفِّضت وتيرتها ومدتها إلى زائر واحد لمدة 20 دقيقة كل شهر للمحبوسين احتياطياً والسجناء المحكوم عليهم على السواء.¹⁴⁰ وحتى بعد ذلك استمرت السلطات في حظر زيارات الأسر للمحتجزين ذوي الخلفية السياسية الذي كان قائماً قبل تفشي وباء فيروس كوفيد-19. وكان من شملهم ذلك الإجراء محتجزين في "سجن القناطر للنساء" و"سجن العقرب" و"سجن طرة شديد الحراسة 2".

وبالنسبة لبعض المحتجزين الذين مُنعوا من تلقي زيارات، وفر نقلهم إلى المحكمة الفرصة الوحيدة لرؤية أفراد أسرهم ومحاميهم.¹⁴¹ وفي مارس/آذار 2020، علقت المحاكم الجلسات في إطار الإجراءات الاحترازية الخاصة بوباء فيروس كوفيد-19. وبالتالي أوقف مسؤولو وزارة الداخلية نقل المحتجزين إلى المحاكم ومكاتب النيابة لحضور جلسات تجديد الاحتجاز. وحتى عندما استأنفت المحاكم جلسات تجديد

¹⁴⁰ الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على موقع "فيسبوك"، منشور على "فيسبوك"، 15 أغسطس/آب 2020. مُتاح على الرابط: www.facebook.com/MoiEqy/photos/a.181676241876047/3270267966350177/

¹⁴¹ منظمة العفو الدولية، "مصر: ضعوا حداً للحرمان القاسي من تلقي المحتجزين زيارات عائلية"، (بيان صحفي، 15 فبراير/شباط 2019). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/02/egypt-end-the-cruel-denial-of-family-visits-to-detainees>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الاحتجاز، كانت تلك الجلسات تُعقد في غياب المتهمين حتى أواسط يوليو/تموز.¹⁴² وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2020، كانت قوات الأمن تنقل المحتجزين بانتظام إلى المحاكم، ولكنها لم تنقلهم إلى نيابة أمن الدولة العليا التي استمرت في تمديد الاحتجاز دون حضور المحتجزين.

→ (CC) © هدى عبد المنعم، Private



لم يسمح المسؤولون في "سجن القناطر للنساء" للمدافعة عن حقوق الإنسان هدى عبد المنعم التي يبلغ عمرها 61 عاماً بزيارة واحدة منذ احتجازها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.¹⁴³ ولم يكن هناك قرار رسمي من النيابة بمنع الزيارات عنها. ومن ثم، لم ترها أبهرتها إلا لفترات قصيرة خلال جلسات المحكمة، وتشعر ابنتها بقلق بالغ بشأن صحتها، حيث إنها أصيبت بنوبة قلبية في 26 يناير/كانون الثاني 2020 أدت إلى نقلها إلى المستشفى. ونُقلت مرة ثانية إلى المستشفى في ديسمبر/كانون الأول 2020 مع الاشتباه في إصابتها بقصور في وظائف الكبد. وتعاني هدى عبد المنعم كذلك من ارتفاع ضغط الدم، كما أنها مصابة بجلطة في ساقها اليسرى. ومُنعت الأسرة أيضاً من تلقي أي معلومات مكتوبة بشأن حالتها الصحية، وهو أمر زاد من ألمها.

وأبلغت ابنتها منظمة العفو الدولية بأن الأسرة تلقت، بعد أن اتصلت بإدارة السجن ثلاث مرات عقب استئناف زيارات السجن في أغسطس/آب، إذناً شفهيّاً بزيارتها في 12 سبتمبر/أيلول 2020. وعندما وصلت الأسرة في الموعد المحدد، أبلغت بأن الزيارة الغيت ولا يمكنها سوى تسليم الدواء والمال.¹⁴⁴ وقالت ابنتها:

"أبلغونا [إدارة "سجن القناطر للنساء"] بأن هذه تعليمات جديدة من قطاع الأمن الوطني".

¹⁴² منظمة العفو الدولية، "مصر: المحكمة تُمدّد الحبس الاحتياطي تعسفياً لما يزيد عن 1600 متهم"، (بيان صحفي، 7 مايو/أيار 2020). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/05/egypt-court-arbitrarily-extends-the-pretrial-detention-of-over-1600-defendants/>

ومقابلتان أجريتا في 24 أغسطس/آب 2020.
¹⁴³ منظمة العفو الدولية، "مصر: احتجاج محامية بمكان لم يُكشف عنه: هدى عبد المنعم"، (رقم الوثيقة: MDE 12/9705/2019). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1297052019ARABIC.pdf>

¹⁴⁴ رسالة صوتية في 12 سبتمبر/أيلول 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

حالات الاشتباه في الإصابة بفيروس كوفيد-19 في السجون

"ما أن بدأ كورونا ينتشر في السجن [طُرة]... حتى ظهرت الأعراض على الناس... وأصيب البعض بمضاعفات شديدة للغاية من بينها مشاكل في التنفس".
مصدر على معرفة وثيقة بالأوضاع في "سجن العقرب"¹⁴⁵

اتسمت الاستجابة الرسمية لوباء فيروس كوفيد-19 بالضعف في شتى السجون التي شملها البحث لإعداد هذا التقرير. فقد تقاعست إدارات السجون عن توزيع أدوات النظافة، وتتبع القادمين الجدد وفحصهم، وإجراء اختبارات للأفراد المشتبه في إصابتهم بالفيروس وعزلهم. وباستثناء التعليق المؤقت لزيارات السجون وجلسات المحاكم، لم تكن هناك سياسة منسقة لاحتواء تفشي فيروس كوفيد-19، حيث كانت إدارة كل سجن تتصرف بشكل مستقل.

ومع نقص المياه النقية، وسوء التهوية، والاكتظاظ، ونقص المواد الصحية المتاحة للسجناء في السجون كما وصف هذا التقرير في الفصول السابقة، يستحيل تنفيذ التباعد البدني وإجراءات النظافة الوقائية، بينما ما زالت نظم الرعاية الصحية في السجون غير مجهزة للتعامل مع حالات الاشتباه في الإصابة بفيروس كوفيد-19.

وقالت "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" في تقريرها المعنون "حقوق الإنسان في تطبيق العدالة" المقدم إلى "مجلس حقوق الإنسان":

"تنتشر الأمراض المعدية والقابلة للانتقال في منشآت الاحتجاز المكتظة بسهولة بسبب ضعف النظافة والصرف الصحي وانتشار الهوام والحشرات، وهو ما قد يكون له أثر معاكس على حق المحتجزين في الحياة."¹⁴⁶

وقد أصدرت وزارة الداخلية، منذ مارس/أذار 2020، عدة إعلانات بشأن جهودها لتطهير السجون ومراكز الشرطة بانتظام لحماية المحتجزين، والزائرين، والعاملين.¹⁴⁷ وفيما يتعلق بالسجون تحديداً، أعلنت الوزارة أن الزنازين، ومناطق الزيارة، والمكتبات، والعيادات طُهرت.¹⁴⁸ وأعلنت بشكل متكرر في صفحاتها

¹⁴⁵ مقابلة في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

¹⁴⁶ مجلس حقوق الإنسان، "حقوق الإنسان في تطبيق العدالة"، رقم الوثيقة: A/HRC/42/2023، [بالإنجليزية].

¹⁴⁷ كل المحتجزين الجدد تقريباً يُحتجزون في البداية في مركز للشرطة قبل نقلهم إلى أحد السجون. صحيفة "اليوم السابع"، "صور..

الداخلية تواصل تعقيم السجون وأقسام الشرطة لمواجهة كورونا"، 7 إبريل/نيسان 2020، cutt.ly/JhQIqaw

¹⁴⁸ مصراوي، فيديو على يوتيوب، "وزارة الداخلية تقوم بتطهير وتعقيم كافة السجون" فيديو على "يوتيوب"، 2 أبريل/نيسان 2020. مُتاح على الرابط:

www.youtube.com/watch?v=1Womi6wFbSU

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

على وسائل التواصل الاجتماعي أنها طهرت عدة مبان تحت سيطرتها، من بينها السجون.¹⁴⁹ وصرح مساعد سابق للوزير "لقطاع مصلحة السجون" بأن السجون آمنة نتيجة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها وزارة الداخلية، بما في ذلك توفير إمدادات التنظيف بالتصافير مع حملات لتوعية السجناء.¹⁵⁰ وأعلنت وزارة الداخلية أنها أجرت اختبارات عشوائية للكشف عن الإصابة بفيروس كوفيد-19 في السجون¹⁵¹ ونشرت في أبريل/نيسان تسجيلاً مصوراً يظهر إجراء اختبارات لبعض المحتجزين.¹⁵²

غير أن المعلومات التي أفادت بها أسر أفراد محتجزين، ومحتجزون أُفرج عنهم بعد تفشي وباء فيروس كوفيد-19، ومنظمات غير حكومية لحقوق الإنسان تتعارض مع تأكيدات وزارة الداخلية بشأن التطهير المنتظم وإجراء اختبارات في السجون. وقالوا أيضاً إن الحراس وغيرهم من العاملين في السجون لا يضعون كمادات أو غيرها من وسائل الحماية الشخصية خلافاً لإرشادات وزارة الصحة، ولا يعزلون الأشخاص المشتبه بإصابتهم بالفيروس بشكل ممنهج عن بقية السجناء.¹⁵³

وبالإضافة إلى ذلك، فرضت السلطات المصرية تعديماً بخصوص المعلومات المتعلقة بتفشي وباء فيروس كوفيد-19 في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز، ولم تقدم أي معلومات بشأن عدد الاختبارات التي أجريت أو عدد السجناء أو العاملين الذين جاءت نتيجة اختباراتهم إيجابية أو تُوفوا بسبب الفيروس.

وقد بدأت التقارير الإعلامية بشأن تأثر أماكن الاحتجاز بفيروس كوفيد-19 تتواتر في مايو/أيار 2020. ونقل أحدها عن مسؤول بوزارة الصحة إفادته بأن شريطيين يعملان في قسم شرطة أول الزقازيق في مدينة الزقازيق التي تقع على بعد 65 كيلومتراً تقريباً شمال شرقي القاهرة جاءت نتائج اختبار فيروس كوفيد-19 الذي أجري لهما إيجابية.¹⁵⁴ ولم يتخذ المسؤولون أي إجراءات لحماية الأشخاص المحتجزين في القسم، وفقاً لمنظمة حقوق الإنسان "كوميستي فور جاستيس".¹⁵⁵

وذكرت وسائل إعلام محلية أن أحد العاملين في "سجن طرة التحقيق" استمر في العمل حتى 18 مايو/أيار، برغم ظهور أعراض الإصابة بفيروس كوفيد-19 عليه، وتُوفي بعد ذلك ببضعة أيام بعد أن جاءت نتيجة اختبار فيروس كوفيد-19 الذي أجري له إيجابية.¹⁵⁶ وفي 30 مايو/أيار، أكدت وزارة الداخلية أن نتيجة اختبار فيروس كوفيد-19 الذي أجري للموظف إيجابية، لكنها تمسكت بأن سبب الوفاة غير واضح، وأنه توقف عن الذهاب للعمل في 17 مايو/أيار.¹⁵⁷

وبرغم بواعث القلق المتعلقة بوباء فيروس كوفيد-19، فقد استمرت السلطات في نقل سجناء جدد من مراكز وأقسام الشرطة إلى بعض السجون، دون إجراء أي اختبارات أو فحوص بشكل عام، مع بضع استثناءات حدثت في ديسمبر/كانون الأول 2020 حين نُقل محتجزون من مراكز الشرطة لإجراء اختبارات لهم في مستشفيات عامة قبل نقلهم إلى السجن. وفضلاً عن ذلك لم يكن القادمون الجدد يُعزلون أيضاً في كل الأحوال. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال محتجز سابق أُفرج عنه خلال وباء فيروس كوفيد-19:

"حتى خلال الوباء، كان هناك دائماً سجناء جدد لا تُجرى لهم اختبارات وبدلاً من ذلك يُحتجزون 14 يوماً على الأقل في زنزانه 'الحجز' [مع آخرين]. لكن السجناء يبقون عادة في تلك

¹⁴⁹ انظر الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على موقع "فيسبوك"، "أجهزة وزارة الداخلية تواصل أعمال التعقيم والتطهير بكافة المباني والمنشآت الشرطة على مستوى الجمهورية"، 19 مارس/أذار 2020. مُتاح على الرابط:

www.facebook.com/MoiEqy/posts/2886250304751947

والصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على موقع "فيسبوك"، "استمراراً لإجراءات الرعاية الصحية المتكاملة.. تطهير وتعقيم كافة السجون"، 2 أبريل/نيسان 2020. مُتاح على الرابط:

www.facebook.com/MoiEqy/posts/2917893111587666

¹⁵⁰ ممدوح حسن، "منع الزيارات وعنابر صحية وكشوفات دورية.. الداخلية تضع خطة لمنع تسلسل كورونا للسجون"، صحيفة "الشروق"، 20 مارس/أذار 2020. مُتاح على الرابط:

www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=20032020&id=db7d50a5-f4aa-4c12-9144-09f08c4ebfbf

¹⁵¹ محمد الصاوي، "بالفيديو.. الداخلية تجري تحليل فيروس كورونا لدومة وداود داخل السجن"، مصراوي، 16 أبريل/نيسان 2020. مُتاح على الرابط: cutt.ly/IhQHD5y

¹⁵² انظر وزارة الداخلية، قناة على يوتيوب، "مواصلة تطهير وتعقيم مقرات الأقسام والمراكز والمنشآت الشرطة"، 16 أبريل/نيسان 2020. مُتاح على الرابط: www.youtube.com/watch?v=G_QXgfybxbhw

¹⁵³ عدة مقابلات أجريت على مدى عام 2020. فاطمة علي، "إصابة رئيس مباحث قسم شرطة أول الزقازيق بفيروس كورونا"، صحيفة "الشروق"، 19 مايو/أيار 2020. مُتاح على الرابط:

www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=19052020&id=ed1a1e24-6dfe-4dbc-bd71-c1728267f443

¹⁵⁵ العربي الجديد، "إصابة ضباط شرطة مصريين بفيروس كورونا.. ماذا عن السجناء؟"، 19 مايو/أيار 2020. مُتاح على الرابط: <https://cutt.ly/WhKVxkS>

¹⁵⁶ مدى مصر، "وزير الصحة للأطباء.. اقطعوا الأجازات"، 30 مايو/أيار 2020، cutt.ly/ohKVnSD

¹⁵⁷ المصري اليوم، "مصدر أممي يوضح حقيقة وفاة موظف في سجن طرة بكورونا"، 30 مايو/أيار 2020. مُتاح على الرابط: www.almasryalyoum.com/news/details/1982089

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الزنازة مدة تزيد على 14 يوماً على أي حال [قبل الوباء]، وأي سجين جديد قد يعدي شخصاً ما سينتقل إلى زنازة أخرى قبل أن تظهر عليه أي أعراض.¹⁵⁸

وقد استمر منذ تفشي الوباء نقل السجناء بانتظام بين السجون، والمحاكم، ومراكز وأقسام الشرطة دون أي وسائل للحماية الشخصية أو إجراءات للتباعد البدني.

وتقاوست السلطات عن توفير إمدادات كافية ومنتظمة من مواد النظافة الصحية والشخصية للسجناء ومنعت الأسر في بعض الحالات من تسليم مثل هذه الإمدادات.



محمد الباقر. ©
Private



فعلى سبيل المثال، منع المسؤولون في "سجن طرة شديد الحراسة 2" أقارب محامي حقوق الإنسان محمد الباقر في مارس/أذار من تسليم أي إمدادات للتنظيف أو التطهير له.¹⁵⁹

وحسب معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية، لم تقم سلطات السجن بشكل اعتيادي بإجراء اختبارات للسجناء الذين تظهر عليهم أعراض أو تعزل الحالات المشتبه بها.¹⁶⁰

وأبلغ أحد أقارب "وائل" المحتجز منذ أكتوبر/تشرين الأول 2018 بأن "وائل" ظهرت عليه أعراض الإصابة بفيروس كوفيد-19، بما في ذلك الارتفاع الشديد في درجة الحرارة وصعوبة التنفس، في أواسط يونيو/حزيران في "سجن طرة التحقيق"، بعد نقل سجين تظهر عليه أعراض مماثلة للإصابة بالفيروس، ولكن أكثر حدة، إلى زنازته.¹⁶¹ ووفقاً لـ "وائل"، لم تُجر السلطات اختباراً للشخص الذي ظهرت عليه الأعراض أو أي من زملائه في الزنازة ولم تعزل من تظهر عليهم الأعراض.¹⁶²

¹⁵⁸ مقابلة أجريت في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

¹⁵⁹ مقابلة أجريت في 16 مارس/أذار 2020.

¹⁶⁰ مقابلات أجريت في 28 و29 و30 مارس/أذار، و11 أغسطس/آب، و28 سبتمبر/أيلول، و27 أكتوبر/تشرين الأول، و13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

¹⁶¹ اسم مستعار.

¹⁶² مقابلة أجريت في 11 أغسطس/آب 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

وفي سجون أخرى، أنشأت السلطات قسماً خاصاً لعزل الحالات المشتبه بها أو عزلت الحالات المشتبه بها في الزنازين المستخدمة في الحبس الانفرادي. وكان العزل في هذه الزنازين يردع السجناء عن الإبلاغ عن الأعراض نظراً للظروف القاسية وغير الإنسانية فيها.¹⁶³

وقال رجل أفرج عنه في عام 2020 من سجن مركزي لمنظمة العفو الدولية:

"كنا نتجنب إبلاغهم [حراس السجن] بأن هناك شخص لديه مرض معد حتى لا يُحتجز انفرادياً".¹⁶⁴

وفي أغلب الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية في "مجمع سجون طرة"، و"سجن القناطر للنساء"، و"سجن وادي النطرون 440 شديد الحراسة"، و"سجن برج العرب"، و"سجن المنيا شديد الحراسة" ظل المحتجزون الذين ظهرت عليهم أعراض الإصابة بفيروس كوفيد-19 في زنازينهم يعانون دون علاج ويُعرضون الآخرين للخطر.¹⁶⁵ ولم يتم إجراء أي اختبارات في أي من حالات الاشتباه.

فعلى سبيل المثال، أبلغ أحد أقارب محتجز ظهرت عليه أعراض الإصابة بفيروس كوفيد-19 أثناء احتجازه في "سجن وادي النطرون رقم 440" منظمة العفو الدولية بأن قريبه المحتجز اضطر للاعتماد على الباراسيتامول لتخفيف الأعراض ولم يتم إجراء اختبار له.¹⁶⁶

ويُحتمل أن تكون أوجه القصور في التصدي لأخطار الوباء قد ساهمت في إصابة سجناء بفيروس كوفيد-19 واحتمال وفاتهم نتيجة لذلك. ففي يوليو/تموز 2020، توفي الصحفي محمد منير بعد عشرة أيام من الإفراج عنه من "سجن طرة التحقيق". وأفادت ابنته بأنه قبض عليه وأودع رهن الحبس الاحتياطي في أواسط يونيو/حزيران، وكان يعاني من ارتفاع شديد في درجة حرارته يوم الإفراج عنه في 2 يوليو/تموز. وفي الأيام التالية أصيب بصعوبات في التنفس والتهاب رئوي، وجاءت نتيجة اختبار أجري له في 8 يوليو/تموز، إيجابية فيما يتعلق بفيروس كوفيد-19.¹⁶⁷ وأكد طبيبه أنه توفي بسبب مضاعفات الإصابة بفيروس كوفيد-19.¹⁶⁸ ولم تعلق السلطات المصرية علناً على الحالة.

وأثارت ثلاث رسائل كتبها سجناء في "مجمع سجون طرة" في مايو/أيار، ويوليو/تموز، ونوفمبر/تشرين الثاني 2020، وأطلع مدافعون عن حقوق الإنسان منظمة العفو الدولية عليها، بواعث قلق بشأن وباء فيروس كوفيد-19 في السجون، وتقايس السلطات عن نوعية السجناء بشأن إجراءات الوقاية والحماية، ونقص العاملين الطبيين المؤهلين والأدوية، والاكتمال، وتدني ظروف الاحتجاز. كما أبرزت الرسائل جهود إدارات السجون للتهوين من شأن تفشي الفيروس وإخفاء المعلومات عن السجناء والعالم الخارجي. وأفادت إحدى الرسائل بأن إدارات السجون عاقبت بعض المحتجزين الذي طلبوا من الحراس الالتزام بإجراءات السلامة، مثل وضع الكمامات، بنقلهم إلى سجن آخر. وعرضت الرسالة مسار الوباء في "مجمع سجون طرة":

"بعد إنكار استمر ثلاثة أسابيع داخل منطقة سجون طرة لوجود حالات إصابة بفيروس كورونا، علمنا بانتشار حالات في "سجن الليمان"، ثم "سجن الاستقبال" وحوّل مسرحة إلى منطقة عزل صحي. ثم سمعنا عن ظهور حالات عدوى في "سجن [طرة] شديد الحراسة 1" (المعروف باسم "سجن العقرب") في العنبر رقم 2. ثم انتشرت العدوى في "سجن طرة التحقيق"...

"وقبل أسبوع بدأ ظهور حالات في عنبر الزراعة. ولم نتلق بعد معلومات بشأن "ملحق سجن مرزعة [طرة]" و"سجن مرزعة [طرة]" (وهو سجن أقل اكتظاظاً ويُحتجز به السجناء الأكبر سناً والمرضى) و"سجن طرة] شديد الحراسة 2".¹⁶⁹

وقال مصدر على معرفة وثيقة بالأوضاع في "سجن العقرب" لمنظمة العفو الدولية:

¹⁶³ انظر الفصل 3-5

¹⁶⁴ مقابلة أجريت في 18 مايو/أيار 2020.

¹⁶⁵ مقابلة أجريت في 28 سبتمبر/أيلول 2020.

¹⁶⁶ مقابلة أجريت في 25 أغسطس/آب 2020.

¹⁶⁷ انظر صفحة سارة منير على موقع "فيسبوك"، "قصة وفاة والدها"، 14 يوليو/تموز 2020، فيسبوك:

www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1695608207289043&id=100005196408487

¹⁶⁸ انظر صفحة علاء عوض على موقع "فيسبوك"، "قصة إصابة محمد منير بكورونا"، 18 يوليو/تموز 2020، "فيسبوك":

www.facebook.com/alaataha.eg/posts/10221776893025137

¹⁶⁹ رسالة اطلعت عليها منظمة العفو الدولية. للاطلاع على النص الكامل انظر:

www.facebook.com/zenzanavoice/photos/a.112256220188296/296342448446338

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

"ما أن بدأ فيروس كوفيد-19 ينتشر في السجن [طُرة]... حتى ظهرت الأعراض على الناس... وأصيب البعض بمضاعفات شديدة للغاية من بينها مشاكل في التنفس".¹⁷⁰

وذكرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن سجناء في "سجن المنيا شديد الحراسة"، و"سجن وادي النطرون 440 شديد الحراسة" كتبوا، في رسائل سُرِّبت، أن لديهم أعراض الإصابة بفيروس كوفيد-19، ووصفوا ظروف احتجاز غير إنسانية والافتقار إلى الرعاية الصحية الكافية. وطبقاً لإحدى الرسائل المسرَّبة، فقد تعرض السجناء الذين شكوا بشأن سوء تصدي السلطات للوباء في السجن للضرب بمسدسات الصعق الكهربائي والعصي ونُقلوا إلى الحبس الانفرادي.¹⁷¹

وأثارت منظمات مصرية لحقوق الإنسان كذلك بواعث قلق بشأن انتشار وباء فيروس كوفيد-19 في السجون ومراكز الشرطة بين العاملين والسجناء، وهو أمر أدى في بعض الحالات إلى وفيات. وقالت منظمة "كوميتي فور جاستيس" في أغسطس/آب 2020 إن 98 سجيناً، وعشرة من أفراد الشرطة، وثلاثة من العاملين في أماكن الاحتجاز، على وجه الإجمال، جاءت نتائج اختبارات فيروس كوفيد-19 التي أجريت لهم إيجابية، بينما تُوفي 11 محتجزاً وأحد العاملين بسبب فيروس كوفيد-19. وقالت المنظمة إن 200 محتجز و20 شرطياً آخرين يُعتقد أنهم أصيبوا بفيروس كوفيد-19 ويُعتقد أن خمسة محتجزين آخرين تُوفوا نتيجة للإصابة بالفيروس.¹⁷² وأفادت "الجبهة المصرية لحقوق الإنسان" كذلك بحالات اشتباه في الإصابة بفيروس كوفيد-19 بين أطقم العاملين في السجون والمحتجزين.¹⁷³

وأصدر 11 من إجراءات الأمم المتحدة الخاصة (خبراء مستقلون يقدمون تقارير ومشورة "لمجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة) بياناً، في أغسطس/آب 2020، ينتقد "الحبس الاحتياطي المطوّل وغير الضروري" للمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، والذي وضع المحتجزين في "خطر شديد وغير ضروري" خلال وباء فيروس كوفيد-19، وكذلك عدم الشفافية.¹⁷⁴

¹⁷⁰ مقابلة أجريت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

¹⁷¹ هيومن رايتس ووتش، "مصر: تفشي محتمل لفيروس "كورونا" في السجون"، 20 يوليو/تموز 2020، مُتاح على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/news/2020/07/20/375795>

¹⁷² كوميتي فور جاستيس، "مقياس فيروس كورونا داخل أماكن الاحتجاز المصرية"، تحديث 7 أغسطس/آب 2020، [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.cfjustice.org/corona-alert/

¹⁷³ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "كورونا في سجن جديد: موظف بسجن عنبر الزراعة ينقل العدوى للمحتجزين"، 8 يونيو/حزيران 2020. مُتاح على الرابط: cutt.ly/dhQJbEJ

¹⁷⁴ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يقولون إن المدافعين عن حقوق الإنسان السجناء في مصر معرضون بشدة لخطر فيروس كوفيد - 19"، 24 أغسطس/آب 2020، [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26182&LangID=E

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الإهمال الطبي

"الرعاية الصحية في السجون مجرد مظهر مزيف"
محتجز سابق في "سجن طرة التحقيق" أفرج عنه في أواسط عام 2020

تقاعست السلطات في جميع السجون الستة عشرة، التي شملها البحث لغرض إعداد هذا التقرير، عن توفير الموارد والتجهيزات الكافية للمنشآت الطبية في السجون لتمكينها من تقديم الرعاية الصحية الكافية للمحتجزين، وخصوصاً لمن يحتاجون إلى علاج متخصص. وبالإضافة إلى ذلك، فكثيراً ما يؤخر مسؤولو السجون أو يرفضون نقل المحتجزين إلى منشآت خارجية لديها الإمكانيات المتخصصة اللازمة، بما في ذلك في الحالات الحرجة التي تحتاج إلى علاج عاجل.

وقد أشاد مسؤولو وزارة الداخلية، بشكل متكرر، بالرعاية الصحية المُقدَّمة في السجون، نافين وجود أي تمييز مجحف بين السجناء في الحصول على الرعاية الصحية، ووجود أي نقص في الموارد يُمثل مشكلة.¹⁷⁵

وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات تدهورت فيها صحة المحتجزين أثناء سجنهم، وبينهم من كانوا يعانون قبل احتجازهم من مشاكل صحية، وذلك لأسباب شتى، من بينها عدم تمكنهم من الحصول على الرعاية الطبية المنتظمة. ويُحتمل، في حالة واحدة على الأقل، أن يكون إهمال إدارة السجن وأطبائه قد ساهم في وقوع وفاة كان من الممكن تجنبها.¹⁷⁶

ونتيجة لعدم تقديم أطباء السجن رعاية كافية، يلجأ السجناء إلى وصف أعراضهم لأهلهم الذين يعيدون عرضها على مهنين طبيين خاصين، وهو ما يؤدي، أحياناً، إلى وصف أدوية دون فحص المريض وتشخيص حالته بشكل صحيح.

وتُهمل الصحة العقلية إهمالاً شبه كامل في السجون المصرية، حيث لا سبيل لمقابلة طبيب نفسي أو أخصائي نفسي، برغم أن ظروف السجن يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مشاكل الصحة العقلية الموجودة أصلاً وتسبب مشاكل جديدة.

وتتعاكس السجون عن تقديم الرعاية المتخصصة التي تراعي النوع الاجتماعي. فلا تُقدَّم خدمات الصحة الإنجابية الكافية، بما في ذلك أوجه قصور في تلبية الحاجات الخاصة للنساء المحتجزات الحوامل أو المرضعات. وفي بعض الحالات، لا تُبدي السلطات الاستعجال اللازم في نقل النساء اللاتي تداهمهن آلام الوضع إلى مستشفيات خارجية، وهو ما سبق أن وثقته منظمة العفو الدولية.¹⁷⁷

وتتفق النتائج التي توصلت إليها المنظمة مع تقرير أصدرته "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" في عام 2014 بشأن الإهمال الطبي في السجون. وقد خلص ذلك التقرير إلى نقص المهنين الطبيين في

¹⁷⁵ مصطفى عطية، "مدير الإدارة الطبية 'بالسجون': هناك طفرة في مستشفيات المصلحة"، صحيفة "الشروق"، 15 مارس/أذار 2016. مُتاح على الرابط: www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15032016&id=06e996ad-1eb1-445e-8c6f-657800df7176

¹⁷⁶ انظر حالة شادي حبش في الفصل 8.

¹⁷⁷ منظمة العفو الدولية، "دوائر الجحيم: العنف في محيط الأسرة والعنف المجتمعي والرسمي ضد المرأة في مصر".

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

السجون، وعدم وجود آلية واضحة للحصول على الرعاية الطبية في الطوارئ، وضعف الإمكانيات الطبية في السجون، ونقص الرعاية المتخصصة للنساء والأطفال.¹⁷⁸

وتُبين ملفات القضايا السبعة التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية أن 106 محتجزين ذوي خلفية سياسية شكوا إلى النيابة والمحاكم، في الفترة ما بين عامي 2013 و2018، من أن إدارات السجون لم تقدم لهم الرعاية الصحية الكافية.

6.1.1 الحد من الحصول على الرعاية الصحية على أيدي الحراس وغيرهم من مسؤولي السجون

تفيد معلومات جمعتها منظمة العفو الدولية من محتجزين سابقين، وأقارب محتجزين حاليين، ومحامين، ومنظمات لحقوق الإنسان، بأن السجناء كثيراً ما يجدون صعوبة في تلقي الاهتمام الطبي في الوقت المناسب داخل السجون. فمسؤولو السجن، ومن بينهم الحراس، لديهم سلطة تقديرية تامة في أن يقرروا إحضار السجناء أمام أطباء السجن للعلاج المنتظم، والسماح لهم بمقابلة الأخصائيين الطبيين الزائرين، والموافقة في نهاية الأمر على نقلهم إلى مستشفى خارج السجن.

ووصف محتجزون سابقون عدم وجود آلية واضحة للسماح للسجناء بطلب المساعدة الطبية، بما في ذلك في حالات الطوارئ. أما في الواقع العملي، فقد كان السجناء يعتمدون على رضا الحراس، الذين يؤخرون عادةً نقل السجناء إلى عيادة السجن، ولاسيما أثناء الليل، وهو ما يؤدي إلى تفاقم مشاكلهم الصحية. وذكر محتجزون سابقون أن من يحتاجون إلى اهتمام طبي كانوا يُضطرون دوماً إلى الطرق بشكل متكرر على باب الزنزانة. ويتراوح الوقت الذي تستغرقه استجابة الحراس بين بضع دقائق وعدة ساعات، حسب السجن والوقت من اليوم. وبعد ذلك ينقل الحراس الموقوف إلى مسؤول أعلى لاتخاذ قرار بشأن التصرف في الحالة.

وقال محتجز سابق أفرج عنه في عام 2020 من "سجن طرة التحقيق" شارحاً العملية:¹⁷⁹

"عليك أولاً أن تصيح لإيقاظ الحارس، الذي يقوم بعد ذلك بالاتصال بالطبيب، الذي يحصل بعد ذلك على موافقة من الضابط. وعند ذلك فقط يمكن للحراس الحصول على المفتاح لفتح الزنزانة والعنبر ونقل المحتجز إلى العيادة. ويستغرق هذا 20 دقيقة، على الأقل، ومن ثم، لا سبيل للاستجابة لأي حالة طارئة في الوقت المناسب".

وفي بعض الحالات، يرفض الحراس والضباط شكاوى السجناء، ويهينون من يطلب المساعدة. ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال محتجز سابق في سجن وادي النطرون، أفرج عنه في عام 2014:

"ذات مرة، كان أحد [المحتجزين] يتألم، وبدا كأنه يُحتضر. وظلنا نقرع الباب إلى أن جاء أحد الحراس وقلنا له إنه لا بد أن يُنقل إلى المستشفى وإلا فسيموت. فرد قائلاً 'إنتوا ناس مؤمنين وعارفين إن الأعمار بيد الله'.¹⁸⁰

ويكون العرض على المهنيين الطبيين المتخصصين أكثر صعوبة، حيث لا يعرف السجناء جدول زيارتهم الدورية للسجون. وأبلغ محتجزون سابقون المنظمة بأن الحراس لا يخطرون السجناء بانتظام بمواعيد الزيارة، وفي بعض الحالات، يُمنع المحتجزون من مقابلة الطبيب المتخصص خلال الزيارات النادرة. وفي مقابلة مع المنظمة، قال طاهر مختار، وهو طبيب ممارس ومحتجز سابق:

"الأخصائيون لا يزورون السجن إلا مرة في الشهر أو نحو ذلك، ولذا فقد يفوت على السجناء مقابلتهم ما لم يعرفوا الموعد. وحتى عندما يعرفون الموعد فقد لا يأخذهم الحراس لمقابلة الأخصائي، ومن ثم يكون عليهم الانتظار شهراً آخر".¹⁸¹

¹⁷⁸ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "الصحة في سجون مصر: بحث ميداني عن محددات الصحة داخل عالم السجون المغلق"، 17 يونيو/حزيران 2014. مُتاح على الرابط: www.eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/health_in_prison_e.pdf

¹⁷⁹ مقابلة أجريت في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

¹⁸⁰ مقابلة أجريت في 13 مارس/آذار 2020.

¹⁸¹ مقابلة أجريت في 13 مايو/أيار 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ونظراً لافتقار السجون إلى المعدات الطبية اللازمة لأي إجراءات طبية جدية، يحتاج المحتجزون إلى نقلهم إلى مستشفيات عامة خارج السجن. وأبلغ محتجزون سابقون منظمة العفو الدولية بأن مسؤولي السجن أبطأوا في نقلهم إلى مستشفيات خارجية للحصول على الرعاية التي لا تتوفر في السجن.¹⁸² وتختلف تجارب المحتجزين اختلافاً كبيراً من سجن لآخر. فقد انتظر بعض المحتجزين السابقين شهوراً، وهو ما أدى إلى مضاعفات طبية ومعاناة لا مبرر لها.

وينص "قانون تنظيم السجون" ولائحة السجون على منح إدارة الخدمات الطبية في "قطاع مصلحة السجون" بوزارة الداخلية صلاحية إحالة السجناء إلى مستشفيات خارجية.¹⁸³ إلا أنه يمكن لأطباء السجن في الحالات المستعجلة طلب موافقة شفهية من "قطاع مصلحة السجون" هاتفياً.¹⁸⁴ أما في الواقع العملي، فلا بد من موافقة مأموري السجون أو مسؤولين أمنيين آخرين على مثل هذه الإحالة لأن نقل أي سجين يحتاج إلى سلطتهم لتخصيص الموارد الكافية للنقل وحراسة السجين في المستشفى.

وروت سجينة سابقة في "سجن القناطر للنساء"، وأُفرج عنها في أوائل عام 2020، لمنظمة العفو الدولية حادثاً شهدته يتعلق بسجينة مُدانة في قضية غير سياسية:

"كانت هناك سجينة تعاني من آلام في الكلى، وفي كل مرة تذهب فيها إلى مستشفى السجن تُعطى مسكناً للألم. وطلبت عدة مرات نقلها إلى مستشفى خارجي، لكنها لم تُنقل إلا بعد شهرين، حيث اكتشفوا أنها مصابة بسرطان الرحم، وكان عليهم استئصال الرحم لأن الورم كان في مرحلة متأخرة".¹⁸⁵

ويُحتمل أن يكون التقاعس عن نقل المحتجز المريض "محمود" إلى مستشفى خارج السجن لتشخيص حالته وعلاجه قد ساهم في وفاته في أواسط عام 2020.¹⁸⁶ وكان "محمود" في أواخر الثلاثينيات من عمره، وكان محتجزاً رهن الحبس الاحتياطي في "سجن استقبال طرة" منذ أواخر عام 2019 على ذمة التحقيق في تهم تتصل بالإرهاب. وأفاد محاميه بأنه كان يعاني من مشاكل مؤلمة في المعدة منذ أوائل عام 2020 أدت، على مدى عدة أشهر، إلى القيء المتكرر، وفقدان الشهية، والخمول واصفرار بشرته. وقال محاميه لمنظمة العفو الدولية:

"فحصه طبيب السجن عدة مرات، لكنه لم يعطه سوى مطهر للأعضاء ومسكنات، لكن لم يتم على الإطلاق إجراء فحص صحيح له في مستشفى السجن أو في مستشفى خارجي أو على يدي طبيب متخصص في أمراض الجهاز الهضمي، برغم الطلبات المتعددة التي قدمتها أسرته إلى النيابة لنقله للعلاج في مستشفى خارجي".¹⁸⁷

وتوفي محمود في أواسط عام 2020. وزعمت إدارة السجن أن وفاته بسبب انخفاض حاد في الدورة الدموية وتوقف عضلة القلب. وكان ذوهه يريدون دفنه على وجه السرعة، ولذلك لم يرغبوا في انتظار إجراء تشريح، حسيماً أفاد محاميه.

6.2 تدني مستوى المنشآت الطبية والعاملين

برغم تباين إمكانات الرعاية الصحية بين السجون المختلفة، حيث تحوي مستشفيات بعض السجون بعض المعدات الحديثة، فقد وصف جميع المحتجزين السابقين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية المنشآت الطبية في السجون بأنها غير مجهزة تجهيزاً كافياً، وتتسم بعدم النظافة، وتفقر إلى المهنيين الطبيين المؤهلين. وأثارت النساء المحتجزات بواعث قلق إضافية تتعلق بعدم وجود طبيبات من النساء، وبالتعرض لتحرشات جنسية على أيدي الأطباء والممرضات.

¹⁸² في الحالات التي سُمح لهم فيها بتلقي رعاية طبية خارجية.

¹⁸³ المادة 37 من اللائحة الداخلية للسجون.

¹⁸⁴ المادة 37 من اللائحة الداخلية للسجون.

¹⁸⁵ مقابلة أجريت في 6 مارس/أذار 2020.

¹⁸⁶ اسم مستعار.

¹⁸⁷ مقابلة أجريت في 21 مايو/أيار 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

وما زال الافتقار إلى المعدات والنظافة في أغلب المنشآت الطبية في السجون باعثاً على القلق الشديد، ورغم أن المستشفيات في بعض السجون الأكبر، مثل "مجمع سجون طرة"، أفضل تجهيزاً.

ووصفت محتجزة سابقة في "سجن القناطر للنساء" الظروف غير الصحية والافتقار إلى المعدات في مستشفى السجن. وعبرت عن اعتقادها أن عدة محتجزات أصبن بالتهاب الكبد الوبائي من النوعين "ب" أو "ج" في السجن بسبب عدم تعقيم معدات طب الأسنان على الوجه الصحيح، وهو ما لاحظته بنفسها عندما ذهبت إلى المستشفى لعلاج أسنانها.

وروت محتجزة سابقة في "سجن دمنهور"، أفرج عنها في أوائل عام 2020، تجربتها قائلةً:

"ذات مرة جُرحت بعد أن نهضت من النوم في سريري ذي المستويات الثلاثة وارتطم رأسي بمروحة السقف. وأدى الارتطام إلى إصابتي بجرح مفتوح يحتاج إلى خياطة. وعندما أخذت إلى المستشفى [في السجن]، أراد الطبيب أن يقوم بالخياطة دون مخدر، لكنني رفضت ولذا فقد أحضر إبرة أسنان مستخدمة وغير معقمة."¹⁸⁸

وأبلغ طاهر مختار منظمة العفو الدولية بأنه عندما كان محتجزاً في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب 2016 في "سجن طرة التحقيق"، كانت عيادة السجن غير مجهزة، وقذرة، وتفتقر إلى المعدات اللازمة للتشخيص وبعض الأدوية.¹⁸⁹ وتتفق إفاداته مع إفادة محتجز سابق آخر أفرج عنه من مجمع سجون طرة في أواسط عام 2020.¹⁹⁰

6.2.1 الافتقار إلى العاملين الطبيين المؤهلين

ينبغي، وفقاً للقانون المصري، أن يكون في جميع السجون غير السجون المركزية طبيب مقيم واحد على الأقل.¹⁹¹ أما السجون المركزية، فلا بد أن يكون بها طبيب مقيم أو أن تحدد طبيباً من القطاع العام¹⁹² لأداء المهام اللازمة.¹⁹³ وأبلغ محتجزون سابقون، كانوا مودعين في سجون مركزية، منظمة العفو الدولية بأنهم لم يكن يوسعهم زيارة الأطباء وكان عليهم الاعتماد على الأطباء المحتجزين لفحصهم ونصحهم بشأن العلاج.

وحتى في الحالات التي حُصص فيها أطباء مقيمون للسجون، لم تكن مقابلتهم متاحة دائماً. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال محتجز سابق أفرج عنه من مجمع سجون طرة في أوائل عام 2020:

حتى عندما كانوا [الحراس] يأخذونني إلى العيادة، كنت أكتشف في بعض الأحيان أنه لا أطباء هناك."¹⁹⁴

وعبرت محتجزة سابقة في "سجن بورسعيد"، وأفرج عنها في عام 2020، عن بواعث قلق مماثلة. وأبلغت المنظمة بأن مستشفى السجن لم يكن به سوى طبيب واحد في الخدمة في فترات العمل الصباحية. وقالت إن مسؤولي السجن أبلغوا السجينات والمحتجزات بأن المستشفى للحالات الحرجة فقط. وأضافت أن المحتجزات اللاتي يُصنن بالأم أو يحتجن للعلاج بالمستشفى خلال الليل كان يجري تجاهلهن عادة حتى طلوع النهار.¹⁹⁵

وأثار المحتجزون السابقون كذلك بواعث قلق بشأن مدى كفاية الفحوص والعلاجات المُقدّمة، مبرزين نقص الفحوص الجسدية والفحوص التشخيصية، حيث يعتمد المهنيون الطبيون أساساً على وصف المحتجزين لأعراضهم. وتبدأ بواعث القلق المتعلقة بالفحوص ومدى كفايتها بالفحوص التي ينبغي بموجب قانون السجن المصري إجراؤها للمحتجزين الجدد لدى وصولهم، لكن عادة ما يُستهان بها.¹⁹⁶

¹⁸⁸ مقابلة أجريت في 1 إبريل/نيسان 2020. وقالت السجينة إنها اشتبهت في أن الإبرة استُخدمت من قبل لأن الطبيب لم يخرجها من غلافها، كما هو معتاد في مصر.

¹⁸⁹ مقابلة أجريت في 13 مايو/أيار 2020.

¹⁹⁰ مقابلة أجريت في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

¹⁹¹ انظر الفصل 2-1 من التقرير الحالي.

¹⁹² هذا يعني طبيباً لا يعمل لدى وزارة الداخلية. انظر الفصل 2-2-6 من التقرير الحالي.

¹⁹³ المادة 33 من قانون السجون.

¹⁹⁴ مقابلة أجريت في 12 مارس/آذار 2020.

¹⁹⁵ مقابلة أجريت في 1 إبريل/نيسان 2020.

¹⁹⁶ المادة 27 من لائحة السجون.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ففي بعض الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، طلب طبيب السجن من القادمين الجدد الإفصاح عما إذا كان لديهم أي مشاكل صحية أو أمراض معدية. وفي سجون أخرى، لم يتم إجراء أي فحوص أو توجيه أي أسئلة. ووصف محتجز سابق أفرج عنه عام 2019 من "سجن الجزيرة المركزي" عملية الفحص لمنظمة العفو الدولية قائلاً:

"جاء إلينا [نحن القادمين الجدد] طبيب... وصاح سائلاً إن كان أي منا لديه أي مرض. وعندما لم يجبه أحد بدأ في الكتابة على ورقة".¹⁹⁷

ووصف محتجز سابق آخر أفرج عنه من "سجن طرة التحقيق" في عام 2020 عملية الفحص بشكل مماثل:

"جاء طبيب وسألني إن كان لدي أي مرض. قلت له لا أعرف، فسألني إن كنت مصاباً بالسكري أو ارتفاع ضغط الدم، فقلت له لا، فقال حسناً وانصرف".¹⁹⁸

ووفقاً للإفادات، عادة ما يصرف الأطباء مسكنات، وأقراصاً منومة، ودواء للأمراض الجلدية أياً كانت أعراض المرض. وقال سجين سابق في "سجن وادي النطرون" أفرج عنه عام 2020 لمنظمة العفو الدولية:

"الطبيب لديه نوع واحد فقط من الأقراص يعطيه علاجاً لأي مرض".¹⁹⁹

وشكا محتجزون آخرون بشأن تلقيهم أدوية انقضى أجل صلاحيتها.

6.2.2 استقلال العاملين الطبيين في السجون والانتهاكات على أيديهم

أفاد محتجزون سابقون بشعورهم بالعداء من جانب بعض أطباء السجون الذين كانوا يُهَوَّنون أحياناً من جدية حالاتهم. وذكروا كذلك أن بعض أطباء السجون والممرضين تحرشوا جنسياً بالمحتجزين، أو استخدموا معهم تعبيرات مسيئة، أو أبدوا تحيزاً ضدهم، بما في ذلك اتهامهم "بالإرهاب" و"الانحلال الأخلاقي".

وقال سجين سابق، أفرج عنه من "سجن وادي النطرون" في عام 2019، لمنظمة العفو الدولية:

"قال لي الطبيب مرة 'أنتم إرهابيون فلماذا أعالجكم؟'"²⁰⁰

وقالت محتجزة سابقة في "سجن بورسعيد للنساء" أفرج عنها في عام 2020:

"كانت سجيناً جنائية تعاني من مشاكل في الكبد وكانت تتقيأ دماً. وجاء الطبيب في الليل و... قال لها 'ما تموتوا ولا تولعوا' ورفض الكشف عليها، وبدلاً من ذلك أعطاهم مسكناً وانصرف".²⁰¹

وأثارت النساء بواعث قلق بشأن وجود الأطباء الرجال في سجون النساء وسلوكهم. فمثلاً، أبلغت محتجزتان سابقتان في "سجن القناطر للنساء" منظمة العفو الدولية بأن بعض الأطباء الذكور والممرضات الإناث تحرشوا بهما تحرشاً جنسياً لفظياً وتحسسوهما بطريقة غير لائقة. وقالت محتجزة سابقة إن أحد الأطباء أمسك نهدها وتحسس حلمتها أثناء فحصها. وعندما احتجّت وطلبت منه أن يكف عن ذلك، رفض أن يكمل الفحص وجعلها تنصرف.²⁰²

ويعمل أطباء السجون لدى وزارة الداخلية، ويخضعون لإجراءاتها التأديبية. وعموماً لا يُعَيَّن في وظائف أطباء السجون المقيمين إلا خريجو أكاديمية الشرطة، وهم من أفراد الشرطة.²⁰³ وفضلاً عن ذلك، يقضي

¹⁹⁷ مقابلة أجريت في 14 مايو/أيار 2020.

¹⁹⁸ مقابلة أجريت في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

¹⁹⁹ مقابلة أجريت في 15 مارس/آذار 2020.

²⁰⁰ مقابلة أجريت في 13 مارس/آذار 2020.

²⁰¹ مقابلة أجريت في 1 إبريل/نيسان 2020.

²⁰² مقابلة أجريت في 9 يونيو/حزيران 2020.

²⁰³ لا ينص القانون على ذلك صراحة، لكن هذا هو الوضع عموماً في الواقع العملي.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

"قانون تنظيم السجون" بخضوع جميع العاملين في السجن لسلطة مأمور السجن.²⁰⁴ ولمأمور السجن كذلك سلطة تتيح له أن يتحدى التوصيات الطبية لأطباء السجن، وأن يطلب من إدارة الخدمات الطبية بوزارة الداخلية تشكيل لجنة لفحص قرار الطبيب.²⁰⁵ وينص القانون الذي ينظم الترقيات والإجراءات التأديبية في الوزارة على منح مدير "قطاع مصلحة السجون" مسؤولية الإشراف على جميع العاملين في السجون، بما في ذلك الأطباء.²⁰⁶

وشكَّ المحتجزون السابقون، والمحامون الذين يمثلون محتجزين حاليين، وأفراد الأسر الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية في التقييمات الطبية لأطباء السجون وإدارة الخدمات الطبية بوزارة الداخلية التي استخدمتها النيابة في رفض طلبات النقل إلى منشآت طبية خارجية.²⁰⁷

6.3 نقص رعاية الصحة العقلية في السجون

رغم ظروف السجن غير الإنسانية التي تؤثر سلباً على الصحة العقلية للمحرومين من حريتهم، تُهمل الصحة العقلية إهمالاً شبه تام في السجون المصرية. وقد وصف محتجزون سابقون عدم وجود مهنيين متخصصين في رعاية الصحة العقلية في أغلب السجون، فضلاً عن الوصمة التي تحيط بطلب المساعدة.²⁰⁸ وأبلغ ثلاثة على الأقل من المحتجزين منظمة العفو الدولية بأنه في الحالات النادرة التي أتيح فيها مهني متخصص في الصحة العقلية في السجن، كان يصرف الأقران نفسها لجميع المرضى دون مشورة، أو تشخيص، أو معرفة بتاريخ الصحة العقلية للشخص المعني. وقال بعض السجناء إنهم اعتمدوا، في غياب رعاية كافية متخصصة في الصحة العقلية في السجن، على وصف حالتهم لأسرهم التي قامت بالتالي باستشارة أخصائيين نفسيين نيابة عنهم. ووصف محتجزون سابقون تعرضهم لصعوبات وتأخير في تلقي دعم خارجي متخصص في الصحة العقلية حتى بعد محاولات انتحار.

وقال كثير من المحتجزين السابقين إن فكرة الانتحار راودتهم في السجن، وأرجعوا ذلك إلى شعورهم بالاحتجاز ظلماً، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وظروف الاحتجاز السيئة بوجه عام. كما ساهم تعليق الزيارات في الفترة من مارس/آذار إلى أغسطس/آب 2020، في ضوء وباء فيروس كوفيد-19، وما صاحبه من قيود على الاتصال بالعالم الخارجي في تدهور الصحة العقلية للسجناء.

وقد حاول أسامة مراد، وهو رجل عمره 40 عاماً يقضي عقوبة السجن عشر سنوات بتهمة "الانضمام إلى عضوية تنظيم إرهابي"، الانتحار في "سجن استقبال طرة" يوم 22 إبريل/نيسان 2019. وقد تدهورت صحته العقلية تدريجياً في السجن، حسبما أفادت أسرته. وقالت الأسرة إنه عقب الحكم عليه في سبتمبر/أيلول 2016 بدأ يعاني من تشنجات ومن الذهان والإغماء. وأضافت أنه لم يكن يعاني مطلقاً من أي مرض عقلي قبل القبض عليه في مايو/أيار 2015. وأفاد ذووه بأن قيام السلطات بتغيير مكان احتجازه ست مرات بعد القبض عليه أثر سلباً كذلك على سلامته:

"في كل مرة، ما أن يعرف زملاء الزنزانة حتى يُنقل إلى سجن آخر."²⁰⁹

ونظراً لغياب رعاية الصحة العقلية الكافية في السجن، فقد اضطرت أسرته إلى طلب رأي أخصائي أمراض نفسية خارج السجن فوصف دواءً دون أن يتمكن من فحص المريض. وفي إبريل/نيسان 2020، أخذ زميل سابق في الزنزانة على عاتقه مسؤولية الاعتناء به وإعطائه الدواء في موعده. وبعد ذلك بأسبوعين، نُقل زميل الزنزانة إلى زنزانة أخرى. وتوقف أسامة مراد عن تناول الدواء، وعانى من عدة نوبات ذعر، وفقاً لما ذكرته أسرته.²¹⁰

وقالت محتجزة سابقة، قابلتها منظمة العفو الدولية، إنها حاولت الانتحار مرتين خلال احتجازها. ووقعت المحاولة الأولى بعد قليل من نقلها إلى مركز للشرطة بعد أن أخضعت للاختفاء القسري لمدة ستة أيام

²⁰⁴ المادة 74 من القانون 396 لسنة 1956.

²⁰⁵ المادة 33 من لائحة السجون.

²⁰⁶ المادة 104 من القانون 109 لسنة 1971 بشأن الشرطة.

²⁰⁷ انظر حالة عبد المنعم أبو الفتوح في الفصل 7.

²⁰⁸ مقابلة أجريت في 6 مارس/آذار 2020.

²⁰⁹ مقابلة أجريت في 29 إبريل/نيسان 2019.

²¹⁰ منظمة العفو الدولية، "مصر: محاولة انتحار أسامة مراد في سجن طرة تبرز غياب الرعاية الطبية الكافية في السجون"، (رقم الوثيقة: MDE 12/0305/2019). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1203052019ARABIC.pdf>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

عقب القبض عليها. ووقعت المحاولة الثانية عندما خلعت حارسة ملابسها عنوة عندما رفضت التجرد من ثيابها أثناء تفتيش. ووصف لها طبيب السجن دواءً تعتقد أنه زاد حالتها سوءاً. وقالت:

"لم يُسمح لي بتلقي دوائي [المعتاد]، وبدلاً من ذلك وصف لي طبيب السجن دواءً آخر جعلني أهذي، وخلال ثلاثة أشهر تدهورت حالتي، وفكرت كثيراً في الانتحار."²¹¹

وبعد محاولة الانتحار الثانية، نُقلت إلى مستشفى السجن، وفحصها أخصائي نفسي من خارج السجن ووصف لها دواءً تعتقد أنه حسّن صحتها العقلية.



إبراهيم عز الدين. © Private



تعرّض إبراهيم عز الدين، وهو باحث في "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، ويبلغ من العمر 27 عاماً، للاختفاء القسري لمدة 167 يوماً عقب القبض عليه في يونيو/حزيران 2018. وأفاد محاموه بأنه تعرض خلال هذه الفترة للتعذيب، وأن صحته العقلية عانت نتيجة لذلك.²¹² وفي 20 فبراير/شباط 2020، قدم محامي إبراهيم عز الدين طلباً إلى نيابة أمن الدولة العليا لكي يتلقى موكله المساعدة الكافية المتخصصة في الصحة العقلية من خبراء خارج السجن على أن تتحمل أسرته التكلفة، بعد أن حاول الانتحار، ولكن السلطات رفضت الطلب. وفي 26 فبراير/شباط 2020، حاول إبراهيم عز الدين الانتحار ثانية.

ووصف محاميه أعراضه لأخصائي أمراض نفسية، ورأى الأخصائي أنه يعاني من اكتئاب حاد ووصف له دواءً. ووفقاً لمهنيين طبيين على اطلاع على الحالة، يُحتمل أن يكون التعذيب الذي تعرض له أثناء اختفائه قسرياً، بالإضافة إلى الإهمال الطبي الممنهج من جانب سلطات "سجن طرة" قد سببا اكتنابه. وقال أحد محامي إبراهيم عز الدين لمنظمة العفو الدولية:

"إبراهيم يعاني من اكتئاب حاد... وبالإضافة إلى ذلك يُمنع من تلقي زيارات أو تلقي طعام من أسرته."²¹³

وقد حددت "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" في تقريرها المُقدّم إلي "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في سبتمبر/أيلول 2019 عدة عوامل يحتمل أن تساهم في إيذاء النفس في السجن.²¹⁴ ومن بينها، ظروف الاحتجاز، والاحتفاظ، والحبس الانفرادي، والطعام غير الكافي، والعدد غير الكافي من الأطباء والأخصائيين النفسيين - وكلها ملامح للسجون المصرية وثقتها منظمة العفو الدولية.

²¹¹ مقابلة أجريت في 19 مارس/آذار 2020.

²¹² مقابلة أجريت في 12 أغسطس/آب 2020.

²¹³ مقابلة أجريت في 12 أغسطس/آب 2020.

²¹⁴ تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "حقوق الإنسان في تطبيق العدالة"، 21 أغسطس/آب 2019، رقم الوثيقة: A/HRC/42/20.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

وخلصت "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" في عام 2014 إلى أنه ما من سجن من السجون الخمسة التي شملتها بحوثها لديه أي برنامج ممنهج للتأهيل النفسي أو الاجتماعي للسجناء أو يوظف أخصائيين اجتماعيين لتقديم الدعم أو النصيحة النفسية للسجناء.²¹⁵

وكان من شأن وباء فيروس كوفيد-19 أن يزيد من بواعث القلق المتعلقة بالصحة العقلية للسجناء. فقد خلص "الفريق المرجعي بشأن الصحة العقلية والدعم النفسي" المنبثق عن "اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة" إلى أنه "من المألوف في أي وباء أن يشعر الأفراد بالضيق والقلق."²¹⁶ وأوصت اللجنة بإيلاء انتباه خاص للصحة العقلية للأفراد المحرومين من حريتهم. وبالإضافة إلى المخاوف بشأن تحول القلق إلى اكتئاب، يمكن للقلق كذلك أن يزيد مشاكل الصحة الجسدية المزمنة سوءاً.²¹⁷ وخلصت "منظمة الصحة العالمية" إلى أن قرارات الحد من الزيارات أو تقييدها ينبغي أن تأخذ في حساباتها التأثير الخاص على السلامة العقلية للسجناء ومستويات القلق المرتفعة التي قد يسببها العزل عن الأبناء والعالم الخارجي.²¹⁸

وفي مارس/آذار 2020، أعلنت وزارة الصحة المصرية أنها أنشأت خطأً ساخناً لتقديم دعم نفسي للمصريين الذين يعانون من القلق بسبب تأثير إجراءات الإغلاق المتعلقة بوباء فيروس كوفيد-19، وهي خدمة لم تُتَح للسجناء.²¹⁹

²¹⁵ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "الصحة في سجون مصر: بحث ميداني عن مُحدِّدات الصحة داخل عالم السجون المغلق"، 17 يونيو/حزيران 2014. مُتاح على الرابط:

https://www.eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/health_in_prison_a.pdf

²¹⁶ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، "التصدي للجوانب المتعلقة بالصحة العقلية والنفسية لوباء كورونا"، فبراير/شباط 2020.

[بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: <https://bit.ly/3cj1YaV>

²¹⁷ مركز الحد من الأمراض، "إدارة الضغوط العصبية". [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.cdc.gov/coronavirus/2019-ncov/daily-life-coping/managing-stress-anxiety.html

²¹⁸ منظمة الصحة العالمية، "التأهب والوقاية والسيطرة على كوفيد-19 في السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى"، 15 مارس/آذار 2020.

[بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

https://www.euro.who.int/data/assets/pdf_file/0019/442414/COVID-19-people-in-prison-eng.pdf

²¹⁹ محمد كامل، إبراهيم الطيب، "الصحة: خطوط ساخنة لتقديم الدعم النفسي للمواطنين لمواجهة كورونا"، صحيفة "المصري

اليوم"، 31 مارس/آذار 2020، www.almasryalyoum.com/news/details/1671446

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية

"إنهم يحاولون قتلي ببطء أو يدفعونني إلى الجنون"
المرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح يعلق على ظروف اعتقاله وحرمانه من الرعاية الطبية.

تتعهد سلطات السجون حرمان المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والسياسيين، وغيرهم من المعارضين المفترضين للحكومة، المحتجزين لمجرد ممارستهم المشروعة لحقوقهم، وغيرهم من السجناء من ذوي الخلفية السياسية، من الحصول على الرعاية الصحية. كما يمنع مسؤولو السجون الأدوية عنهم حتى عندما يكون المحتجزون وعائلاتهم قادرين على تغطية تكاليف الأدوية. وقد أدى هذا الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية إلى تدهور صحة السجناء، وربما ساهم في الوفيات أثناء الاحتجاز.

ففي عدد من الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، منعت السلطات عمداً الرعاية الصحية لغرض واضح هو معاقبة المعارضين السياسيين، مما تسبب في مزيد من الألم والمعاناة، وربما وصل الأمر إلى حد التعذيب.

7.1 الحرمان من تشخيص المرض وتلقي العلاج

حرم جميع الأفراد البالغ عددهم 67 شخصاً - الذين وثقت منظمة العفو الدولية تجاربهم في الاحتجاز، ومن بينهم السجناء الأكبر سناً، والأشخاص الذين يعانون من ظروف طبية سابقة، وتحتاج إلى مراقبة منتظمة وفحوص تشخيصية وعلاج - من الرعاية الصحية الكافية ونقلهم إلى مستشفيات خارجية ذات إمكانيات متخصصة مرة واحدة على الأقل أثناء احتجازهم. ويبدو أن هذا الحرمان من الرعاية تمييزي مجحف وعقابي، حيث أن السجناء الآخرين المحتجزين فيما يتعلق بالقضايا غير السياسية يتم نقلهم بشكل روتيني، وإن لم يكن على وجه السرعة، إلى مستشفيات خارجية؛ وذلك وفقاً للمعلومات الواردة من المحامين والمحتجزين السابقين ونشطاء حقوق الإنسان المعنيين بقضايا الاحتجاز في مصر، فضلاً عن شكاوى المحتجزين في وثائق المحاكم الرسمية التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية.

وينص القانون المصري على أن يطلب المحتجزون رهن الحبس الاحتياطي الحصول على الرعاية الطبية وتلقيها على نفقتهم الخاصة، ولكن في الواقع العملي، يحرم مسؤولو السجون بانتظام الأفراد المحتجزين على ذمة القضايا السياسية من الحصول على الرعاية الطبية الخاصة. كما أن السلطات لم تشر قط إلى نقص الموارد كسبب لعدم وفائها بالتزامها بتوفير العلاج داخل السجن أو النقل إلى مستشفيات خارجية.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

ويرقى التفاعس عن تقديم العلاج المناسب أو السماح للعلاج في مؤسسات طبية خارجية إلى حد الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية. ويمكن أن يكون لذلك عواقب وخيمة خاصة بالنسبة للسجناء الذين يعانون من أمراض مزمنة، وسط مخاوف بشأن فيروس كوفيد-19²²⁰

"أنور"، البالغ من العمر 55 عاماً، توفي مطلع عام 2020، بعد أن قضى ست سنوات في سجون وادي النطرون وبورسعيد والإسماعيلية وشبين الكوم²²¹. وعلى الرغم من أنه مدني، فقد أدانته محكمة عسكرية بتهم تتعلق بهجوم عنيف على مبنى عام. ووفقاً لمصدرين مقربين من أنور، وعلى دراية بتاريخه الطبي، فقد كان مصاباً بالتهاب الكبد الوبائي سي قبل اعتقاله، وأصيب بتليف الكبد، وتضخم خفيف في الطحال، في السجن²²².

فحصت منظمة العفو الدولية عدة شكاوى، مؤرخة في عام 2020، أرسلتها عائلة أنور إلى سلطات السجن والمدعي العسكري لطلب نقله إلى مستشفى خارجي لتلقي العلاج ثم الإفراج عنه لأسباب طبية. ووفقاً لعدة مصادر مطلعة، لم يتلق أنور العلاج المناسب في مستشفى السجن. فعلى سبيل المثال، رفضت سلطات السجن طلباته لإجراء فحوصات تشخيصية. ولم يُسمح لعائلته باستمرار بتوصيل أدوية محددة وصفها أطباء خاصون على دراية بتاريخه الطبي، ولم يتم قبول بعض الأدوية الموصوفة له. كما رفضت السلطات إطلاع أقاربه على تقرير سجنه الطبي، مما أعاق استشاراتهم مع متخصصين خارجيين. وعندما نُقل إلى سجن شبين الكوم في مطلع عام 2020، احتُجز لمدة ثلاثة أيام في الحبس الانفرادي في زنزانة صغيرة دون ملابس أو فراش أو أدوية كافية. وتوفي في مستشفى السجن بعد ثلاثة أيام من إخراجه من الحبس الانفرادي.

ومن بين أولئك الذين حُرّموا عمداً من الرعاية الصحية أعضاء بارزون في جماعة الإخوان المسلمين.

→
عصام
العرينان
AFP via ©
Getty
Images



على سبيل المثال، توفي عصام العريان، وهو طبيب ونائب رئيس سابق لحزب الحرية والعدالة المنحل الآن، والذي كان يمثل الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين²²³، في السجن في 13 أغسطس/آب 2020، بعد سنوات من الشكاوى التي لم يتم معالجتها من سوء ظروف الاحتجاز والحرمان من الرعاية الصحية. وقد أُلقي القبض عليه في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2013، واحتُجز في سجن العقرب حتى وفاته. وأدين في وقت لاحق بتهم التجسس، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة. وقال خلال جلسة المحكمة في يناير/كانون الثاني 2018:

²²⁰ حددت منظمة الصحة العالمية الأشخاص الذين يعانون من بعض الحالات الصحية الأساسية على أنهم أشد عرضة لخطر الإصابة بمرض شديد إذا أصيبوا بفيروس كوفيد - 19. لمزيد من المعلومات، انظر، منظمة الصحة العالمية، كبار السن هم الأشد عرضة لخطر الإصابة بفيروس كوفيد - 19، ولكن يجب على الجميع العمل لمنع انتشاره في المجتمع، 2 أبريل/نيسان 2020، متاح على الرابط: www.euro.who.int/en/health-topics/health-emergencies/coronavirus-covid-19/statements/statement-older-people-are-at-highest-risk-from-covid-19,-but-all-must-act-to-prevent-community-spread

²²¹ اسم مستعار

²²² مقابلات أجريت في 8 مارس/آذار 2020

²²³ منظمة نجدة لحقوق الإنسان، فيسبوك، من داخل سجن العقرب: الإهمال الطبي يهدد حياة الدكتور عصام العريان بعد إصابته بالتهاب الكبد سي، 1 فبراير/شباط، متاح العربية على الرابط: www.facebook.com/Najda4humanrights/videos/1981950145386703

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

"لقد أصبت بالتهاب الكبد سي، أثناء وجودي في السجن ... لكن مسؤولاً في السجن أخبرني أن جهاز الأمن الوطني يرفض السماح بنقلي [إلى] معهد الكبد. فقلت إذا كنتم لا ترغبون في نقلني إلى المعهد، فأطلب عرضي على الكومسيون الطبي، فأنا في حاجة لذلك لحسم التشخيص النهائي، والحصول على الدواء".²²⁴

وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثقت حبسه الانفرادي المطول إلى أجل غير مسمى، وتقاوس مسؤولي السجن عن تزويده بالطعام الكافي، ومواد النظافة الشخصية، والرعاية الطبية.²²⁵

أدان خبراء مستقلون في الأمم المتحدة الحرمان من الرعاية الصحية التي تستهدف السجناء المحتجزين بسبب انتمائهم السياسي أو أنشطتهم. وقال كل من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي فيما يتعلق بفضيتي عصام وجهاد الحداد، وكلاهما عضوان قياديان في جماعة الإخوان المسلمين محتجزان منذ 2013:

"هذان الرجلان يتعرضان فعلياً للقتل بسبب الظروف التي يحتجزان فيها والحرمان من العلاج الطبي. ويبدو أن هذا أمر مقصود، أو على الأقل مسموح به أن يحدث، من خلال الاستخفاف المتهور لحياتهم ومصيرهم".²²⁶

كما حُرمت شخصيات سياسية معارضة أخرى ذات انتماءات سياسية مختلفة من العلاج الصحي للأمراض المزمنة، وغيرها من الحالات الطبية.

→
زياد العليمي
Private ©



فعلى سبيل المثال، حرمت سلطات سجن ليمان طرة سجين الرأي زياد العليمي، وهو برلماني سابق ومحامي حقوقي وأحد مؤسسي الحزب الديمقراطي الاجتماعي المصري المعارض، ومحتجز منذ 25 يونيو/حزيران 2019، من الرعاية الصحية الكافية²²⁷. ووفقاً لسجلاته الطبية، كان يعاني من أمراض: الساركويد²²⁸، والربو، وارتفاع ضغط الدم، والسكري من النوع 2 قبل احتجازه. وقال أحمد رجب، وهو طبيب لديه دراية بتاريخ وحالة زياد العليمي الطبية، إنه أثناء وجود زياد العليمي خارج السجن تمكن من التحكم في حالته الطبية من خلال فحوص تشخيصية شهرية وتعديل أدويته

²²⁴ لين نوهيد، "محكمة مصرية تحل الجناح السياسي للإخوان المسلمين"، رويترز، 10 أغسطس/آب 2014، متاح على الرابط: www.reuters.com/article/us-egypt-brotherhood-idUSKBN0G90AM20140810

²²⁵ مصر: سحق الإنسانية - إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية.
²²⁶ المفوضية السامية لحقوق الإنسان: مصر: خبراء من الأمم المتحدة يتدوون بشروط سجن مرسى "الوحشية" ويحذرون من أن حياة آلاف السجناء الآخرين في خطر شديد، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، <https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25270&LangID=A>

²²⁷ مصر: اعتقال ثلاثة سياسيين تعسفاً: زياد العليمي، وحسام مؤنس، وهشام فؤاد، (رقم الوثيقة: MDE 12/0839/2019)، www.amnesty.org/ar/documents/mde12/0839/2019/ar/

²²⁸ مرض يتميز بنمو مجموعات صغيرة من الخلايا الالتهابية في أي جزء من الجسم.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

بانتظام، ولكن أثناء سجنه لم يتم مراقبة حالته الطبية بانتظام حيث رفضت سلطات السجن باستمرار طلبات عائلته ومحاميه لإجراء فحوصات طبية، ووصف العلاج المناسب.

ولم تنقل سلطات السجن زياد العليمي إلا مرة واحدة إلى مرفق خارجي للتشخيص في يناير/كانون الثاني 2020، ولكنها رفضت إطلاع أسرته أو أطبائه الخاصين على نتائج التشخيص، ولم تجر جميع الفحوصات التي أوصى بها أطباؤه الخاصون. وحُرم زياد العليمي أيضاً من الدواء المناسب لإصابته بالانصباب التأموري، وهي حالة قلبية ظهرت لديه في السجن، وفقاً لمصادر مطلعة. وبدون التشخيص والعلاج المناسبين، فإن صحة زياد العليمي مهددة بمزيد من التدهور²²⁹.



عبد المنعم
أبو الفتوح
Private ©



منذ 14 فبراير/شباط 2018، اعتقل المرشح الرئاسي السابق ومؤسس حزب مصر القوية، عبد المنعم أبو الفتوح، البالغ من العمر 69 عاماً، بتهم لا أساس لها فيما يتعلق بإجراء مقابلات إعلامية²³⁰. ووفقاً لمصادر موثوقة، فقد تم احتجازه في سجن مزرعة طرة في الحبس الانفرادي في زنزانه مساحتها 2 م × 3 م، وهي حارة صيفاً وباردة شتاءً، ولا يوجد بها سرير. وقد حرمت إدارة السجن من التريض إلا في حدود هذا العنبر لمدة لا تزيد عن ساعة واحدة في اليوم. وفي بعض الأحيان لا تسمح إدارة السجن بوقت للتريض على الإطلاق²³¹.

ويعاني عبد المنعم أبو الفتوح من مرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، وتضخم البروستاتا؛ وذلك وفقاً للسجلات الطبية التي سبقت اعتقاله. وقامت إدارة السجن بشكل روتيني بتأخير أو رفض طلباته للحصول على مساعدة طبية داخل السجن أو خارجه، والحصول على جهاز تنفس صناعي يحتاج إليه، على ما يبدو، أثناء النوم، وكما منع من الوصول إلى أطبائه الخاصين داخل السجن على نفقته الخاصة. كما رفضت إدارة السجن نقله إلى مستشفى خارجي لإجراء عملية البروستاتا، على الرغم من المشورة الطبية من طبيبه الخاص، واستعداد أقاربه تحمل التكاليف. وفي أربع مناسبات، لم يستجب الحراس إلا بعد ساعات من طلب المساعدة عند إصابته بالذبح الصدرية. وذكرت مصادر مطلعة أن إدارة الخدمات الطبية بقطاع السجون أعدت تقارير عن حالة عبد المنعم أبو الفتوح دون إجراء الكشف عليه، وزعمت أنه لا يعاني من أي حالة مرضية تتطلب تدخل طبي أو نقله إلى مستشفيات خارجية. ويتناقض هذا التقييم مع السجلات الطبية المستقلة التي سبقت اعتقاله. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على نسخة من التقرير الذي قدمته إدارة الخدمات الطبية بقطاع السجون إلى نيابة أمن الدولة العليا. لكن صحيفة حكومية ذكرت أن صحته "جيدة"، قائلة إن التقرير أثبت "زيف ادعاءاته"²³². ووفقاً لمصدر مطلع، فقد رُفضت شكوى لعبد المنعم أبو الفتوح تقدم بها إلى وكيل نيابة أمن الدولة العليا بشأن عدم كفاية الرعاية الصحية في السجن.

²²⁹ مقابلة أجريت في 4 مارس/آذار 2020.

²³⁰ مصر: سجن مفتوح للمنتقدين، (رقم الوثيقة: MDE 12/9107/2018).

www.amnesty.org/download/Documents/MDE1291072018ARABIC.pdf

²³¹ مقابلات أجريت في 19 مايو/أيار 2020.

²³² أخبار اليوم، "التقرير الطبي لأبو الفتوح يكشف زيف ادعاءاته"، 17 فبراير/شباط 2018، cutt.ly/zhKCaWK

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

"عندما سأله [عبد المنعم أبو الفتوح] [وكيل النيابة] كيف يمكنه [طبيب السجن] الادعاء بأن كل شيء على ما يرام دون فحص، أجاب [وكيل النيابة] بأن هذه أوامر من جهاز الأمن الوطني"²³³. وتعتبر منظمة العفو الدولية أن الحبس الانفرادي المطول لعبد المنعم أبو الفتوح لأكثر من 22 ساعة في اليوم في ظروف مزرية منذ اعتقاله في فبراير/شباط 2018، والحرمان المتعمد من الرعاية الصحية، يتعارض مع القانون المصري والدولي، ويصل إلى حد التعذيب.

عائشة الشاطر



عائشة الشاطر
EPA ©

كما حُرمت أيضاً من الرعاية الطبية عائشة الشاطر، البالغة من العمر 39 عاماً، وهي ابنة خيرت الشاطر القيادي في جماعة الإخوان المسلمين، ومسجونة منذ يوليو/تموز 2013. وعقب اعتقالها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، تعرضت للضرب المبرح والصدمات الكهربائية أثناء اختفائها القسري لعدة أشهر في مواقع لم يكشف عنها.

وبعد نقلها إلى سجن النساء بالقناطر، أواخر يناير/كانون الثاني 2019، وُضعت في الحبس الانفرادي المطول في ظروف تصل إلى حد التعذيب. وهي محتجزة في زنزانة صغيرة سيئة التهوية لأكثر من 23 ساعة في اليوم. ويُسمح لها بمغادرة زنزانتها مرتين في اليوم - لمدة تقل عن 30 دقيقة في كل مرة - لاستخدام دورة المياه؛ وإلا فإنها تُجبر على استخدام دلو في زنزانتها. ومنذ اعتقالها، رفضت السلطات تلقيها زيارات والتواصل مع أسرتها ومحاميها. وفي تسجيل صوتي، تم تسريبه من جلسة استماع للمحكمة في يونيو/حزيران 2019، وصفت حالتها:

"أريد أن أعرف أي قانون [يبرر] احتجائي في زنزانة انفرادية طولها 1.8 × 1.8 متر. فأنا ممنوعة من استخدام المراحيض. لدي دلو لاستخدامه كمرحاض. أريد أن أعرف ما في القانون المصري [يقول] لأن جريمتي هي أنني ابنة خيرت الشاطر يتم معاملتي بهذه الطريقة. لمدة ثمانية أشهر [منذ احتجازها] غير مسموح لي برؤية أطفالي، وفي كل مرة أسجل شكواي في السجن، يخبرونني أن أذهب إلى المحكمة والتحدث إلى القاضي"²³⁴. ووفقاً لمصادر طبية، فهي تعاني من فقر الدم اللاتنسجي، وهي حالة نادرة وخطيرة تصيب الدم. وقد تدهورت صحتها بسرعة أثناء الاحتجاز، وأدخلت مستشفى القصر العيني وهي مصابة بنزيف حاد، حيث أُجري لها عملية نقل الصفائح الدموية، في أكتوبر/تشرين الأول 2019. وكانت أسرتها تطالب نقلها إلى مستشفى خارجي منذ أغسطس/آب 2019. وتتطلب حالتها علاجاً متخصصاً ومكثفاً بشكل

²³³ مقابلة أجريت في 19 مايو/أيار 2020.

²³⁴ قناة مكملين: تسريب صوتي يبكي العيون دما ... عائشة الشاطر تحكي معاناتها في سجون السيسي، www.youtube.com/watch?v=BBEzecsHRYo

"ما تموتوا ولا تولعوا!"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

مستمر في مرفق طبي مجهز بشكل صحيح. وقد تفاقمت بواعت القلق بشأن حياتها وسلامتها بسبب رفض سلطات السجن السماح لها بتلقي أي زيارات عائلية طوال فترة سجنها²³⁵. ووفقاً للقانون الدولي، فإن معاملة عائشة الشاطر، بما في ذلك الحبس الانفرادي المطول، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، والحرمان من الرعاية الصحية الكافية، والحرمان من الاتصال بأسرتها، ترقى إلى مستوى التعذيب. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن معاملتها العقابية ترجع إلى حد كبير إلى كونها ابنة خيرت الشاطر.

7.2 الحرمان من الدواء

في جميع السجون التي تم استعراضها، يعاني السجناء بسبب عدم كفاية الحصول على الأدوية الأساسية. وبما أن الأدوية المتاحة للسجناء بالمجان محدودة، فإن الأدوية تقدم في المقام الأول من قبل عائلات المحتجزين على نفقتهم الخاصة. وهذا الإخفاق من قبل السلطات في توفير الأدوية الأساسية له تأثير ضار بشكل خاص على صحة السجناء من خلفيات محرومة اقتصادياً، ويرقى إلى حد الحرمان من الرعاية الطبية الكافية. ووجدت منظمة العفو الدولية أن سلطات السجن، في عدد من الحالات، تمنع الأدوية عن بعض السجناء المحتجزين لأسباب سياسية، حتى عندما توفرها عائلاتهم، بينما تسمح لسجناء آخرين في نفس السجن بتلقي الأدوية. وعندما يتسبب هذا الحرمان في ألم ومعاناة شديدين، ويقصد به العقاب أو التهيب، أو يقوم على التمييز المجحف من أي نوع، فإنه يشكل تعذيباً.

→ (👁️)
عمرو أبو
خليل
© Private



وفقاً لهيثم أبو خليل، فقد منعت إدارة السجن الدواء عن شقيقه عمرو أبو خليل البالغ من العمر 58 عاماً، والذي توفي في الحجز في سجن العقرب في 6 سبتمبر/أيلول 2020²³⁶. ويعتقد هيثم أبو خليل، وهو مذيع في قناة تلفزيونية تبث من تركيا، أن شقيقه استُهدف وعوقب فقط بسبب معارضة هيثم للحكومة المصرية. وبعد اعتقال عمرو أبو خليل، في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2019، في عيادته، احتُجز في مكان مجهول لمدة أربعة أيام دون الاتصال بالعالم الخارجي. ثم اقتيد إلى نيابة أمن الدولة العليا التي أمرت باحتجازه على ذمة التحقيق. ثم اقتادته قوات الأمن إلى سجن العقرب، حيث احتجزته في البداية لمدة 57 يوماً في الحبس الانفرادي. وخلال هذه الفترة، مُنع من الاستحمام، أو تلقي الطعام أو الملابس من أسرته. وبعد حبسه الانفرادي، تم نقله إلى زنزانه مع ثلاثة معتقلين آخرين مساحتها حوالي 7 أمتار مربعة بدون مصدر للضوء الطبيعي. ووصف شقيقه الزنزانه بأنها شديدة البرودة في الشتاء، وشديدة الحرارة في الصيف. وطيلة فترة احتجازه، لم يُسمح له بالترخيص، أو تلقي زيارة عائلية

²³⁵ مقابلة أجريت في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

²³⁶ مقابلة أجريت في 8 سبتمبر/أيلول 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

واحدة. ومنذ يناير/كانون الثاني 2020، لم يُسمح لأفراد عائلته بإيداع المال لحساب الكانتين الخاص به في السجن.

وقبل سجنه قال شقيقه إن عمرو أبو خليل يعاني من مرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، والتهاب الأعصاب الطرفية والفتق. وعلى الرغم من ذلك، منعت السلطات أسرته من تقديم أي دواء له. وتوفي في 6 سبتمبر/أيلول 2020، في حوالي الساعة 4 مساءً، بعد تدهور صحته. وقد طرق رفاقه في الزنزانة باب الزنزانة لساعات دون تلقي أي رد من الحراس²³⁷.

في بعض الحالات، التي وثقتها منظمة العفو الدولية، منع مسؤولو السجن الأدوية عن المتلقين المقصودين بعد أن قبلوها من الأقارب الزائرين. وفي حالات أخرى، رفض مسؤولو السجن مجرد قبول الدواء. كما هو الحال مع تسليم الطعام والمواد اللازمة للنظافة الشخصية (انظر الفصلين 1-2-3 و 2-4-3-4 أعلاه)، ويبدو أنه لا توجد سياسة تطبق على جميع السجناء وجميع السجنون، فالأمر متروك لتقدير حراس السجن، وضباط جهاز الأمن الوطني.

ووفقاً لأقارب أربعة محتجزين في سجن العقرب، يحظر مسؤولو السجن دخول بعض الأدوية حسب هواهم. كما يشكو الأقارب من حالات لم يسلم فيها المسؤولون الأدوية "المسموح بها" إلى المتلقين المقصودين²³⁸.

وخلال تعليق الزيارات العائلية بين مارس/آذار وأغسطس/آب 2020، حاولت العائلات توصيل الأدوية لأحبائها عبر مسؤولي السجن. ولاحظوا نفس النمط من القرارات التعسفية فيما يتعلق بقبول أو رفض الدواء دون أي تفسير. كما أعرب الأقارب عن قلقهم من عدم تمكنهم من التأكد مما إذا كان السجناء قد تلقوا بالفعل الدواء الذي يقبله مسؤولو السجن في ظل تعليق الزيارات العائلية، وغياب المكالمات الهاتفية، وانقطاع وصول الخطابات المكتوبة أثناء تفشي الوباء²³⁹.

وقالت ابنة أحد المحتجزين في سجن العقرب لمنظمة العفو الدولية إن سلطات السجن منعت عائلتها من توصيل الأدوية وغيرها من الضروريات إلى والدها منذ أبريل/نيسان 2020، دون أبداء أي تفسير²⁴⁰. وبالمثل، قال أحد أفراد عائلة سجين في سجن وادي النطرون لمنظمة العفو الدولية، في مارس/آذار 2020، إنه منذ تعليق الزيارات، لم يُسمح لها بتوصيل الأدوية²⁴¹.

وقال أحد أقارب سجين، محتجز في سجن برج العرب، لمنظمة العفو الدولية إنه في الفترة ما بين 10 و24 مارس/آذار 2020، قبل مسؤولو السجن مرتين طرودها من الأدوية، وغيرها من اللوازم الأساسية، لكنهم رفضوا المرة الثالثة دون إبداء أي أسباب²⁴². وقد دفع منع الأدوية عن أفراد محددتين المعتقلين الآخرين في سجنهم إلى طلب أدوية إضافية لتمكينهم من تمريرها إلى الأفراد المحتاجين إليها. وقال شخص مطلع على ظروف الاحتجاز في سجن العقرب لمنظمة العفو الدولية:

يمنع جهاز الأمن الوطني بعض المحتجزين من تلقي الأدوية أو الفيتامينات، لذلك يطلب المحتجزون المسموح لهم بتلقي الأدوية من أفراد عائلاتهم تزويدهم بمزيد من الأدوية حتى يتمكنوا من تقاسمها مع المحتاجين إليها"²⁴³

وقد أكد أحد أفراد عائلة سجين في ليمان طرة:

"أنه طلب منا إحضار كميات كبيرة من الفيتامينات، ربما لتقاسمها مع المحتجزين الذين لا يسمح لهم بالحصول عليها"²⁴⁴.

²³⁷ مقابلة أجريت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

²³⁸ مقابلة أجريت في 25 يوليو/تموز 2019.

²³⁹ مقابلة أجريت في 9 مارس/آذار 2020.

²⁴⁰ مقابلة أجريت في 16 مايو/أيار 2020

²⁴¹ مقابلة أجريت في 29 مارس/آذار 2020

²⁴² مقابلة أجريت في 29 مارس/آذار 2020

²⁴³ مقابلة أجريت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

²⁴⁴ مقابلة أجريت في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الوفيات في الحجز

هذه الظروف التي نحن فيها ... إنها قتل ممنهج. هذا ليس تعذيباً لانتزاع الاعترافات، لأنه لا توجد اعترافات ... نحن رهائن في وزارة الداخلية ... السجون تدار بالتعليمات، والتعليمات هدفها الآن هو الانتقام".

تصريح لعصام العريان، القيادي الراحل في جماعة الإخوان المسلمين، أمام إحدى محاكم القاهرة في 20 مايو/أيار 2017. وقد توفي في الحجز في 13 أغسطس/آب 2020²⁴⁵. يُعد انتشار حالات الوفيات البارزة في الحجز في مصر، وليس أقلها وفاة الرئيس السابق محمد مرسي في عام 2019، دليلاً صارخاً على عمق أزمة حقوق الإنسان في السجون المصرية. وعلى الرغم من الدعوات العالمية لإجراء التحقيق، والحيلولة دون وقوع المزيد من الوفيات في الحجز، تنتهك السلطات المصرية حق السجناء في الحياة مع الإفلات من العقاب. وتزهق الأرواح بسبب الأثر التراكمي لظروف الاحتجاز المزرية، إلى جانب الحرمان من تلقي الرعاية الصحية المناسبة، سواء عن قصد أو بسبب الإهمال. فقد أظهرت السلطات ازدراءً متهوراً بأرواح ورفاه الأشخاص المحتجزين لديها، متجاهلةً المحددات الأساسية للصحة، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الملائم، والغذاء والاستيعاب؛ وكذلك الحصول على العلاج الطبي المناسب. وفي حالات بعض المحتجزين من ذوي الخلفية السياسية، تذهب سلطات السجن إلى أبعد من ذلك في إخضاعهم عمداً لظروف اعتقال قاسية ولاإنسانية، وحرمانهم من الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الأدوية بهدف واضح ألا وهو معاقبة المعارضين.

بما أن السلطات ترفض الكشف عن أرقام الوفيات في الحجز، فمن الصعب قياس حجم القضية في مصر. فقد سجلت جمعية مراقبة العدالة، وهي منظمة حقوقية تركز على الانتهاكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما لا يقل عن 842 حالة وفاة في الحجز بين يناير/كانون الثاني 2014 وديسمبر/كانون الأول 2019، بناءً على البيانات التي تم جمعها من وسائل الإعلام، وغيرها من المعلومات المتاحة علناً²⁴⁶. فوفقاً لجمعية مراقبة العدالة، توفي 56 سجيناً في عام 2020²⁴⁷. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للوفيات في الحجز أعلى نظراً للقيود المفروضة على العمل الحقوقي، والتقارير المستقلة، بما في ذلك منع الوصول إلى أماكن الاحتجاز، والانتقام من أي أصوات منتقدة، وعائلات الضحايا²⁴⁸.

تمكنت منظمة العفو الدولية من التوثيق والحصول على الموافقة على نشر تفاصيل وفاة 12 رجلاً في 2019 و2020 في الحجز، أو بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم. وبالإضافة إلى هذه الحالات الـ 12، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات عن وفاة 37 رجلاً آخرين في 18 سجناً في عام 2020 وحده، وذلك من مجموعة من المصادر، بما في ذلك العائلات والمحامين والنشطاء، والتي عزوها إلى أنماط الانتهاكات التي ارتكبتها سلطات السجون والموثقة في هذا التقرير. لم يتم إجراء أي تحقيقات فعالة وشاملة ومحايدة ومستقلة في أسباب وظروف أي من هذه الوفيات التي وقعت في الحجز، مما يساهم في خلق مناخ من الإفلات من العقاب، وإظهار الازدراء التام بحياة الإنسان. كما رُوِّعت السلطات المصرية العائلات حتى لا تسعى إلى طلب الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة (انظر الفصل 10). وقالت عائلات ستة من الرجال الاثني عشر الذين لقوا حتفهم في الحجز أو

²⁴⁵ قناة الجزيرة مباشر، فيديو على يوتيوب، "عصام العريان أثناء جلسة محاكمته: "نحن نُقتل في السجون، إنهم ينتقمون منا"، 20 مايو/أيار 2017، (مناخ بالعربية) على الربط: www.youtube.com/watch?v=2D1zSo14Nzc

²⁴⁶ مراقبة العدالة، بدون محاسبة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2019، www.cfjustice.org/with-no-accountability/، والموت البطيء، الانتهاكات داخل أماكن الاحتجاز في مصر، التقرير السنوي لعام 2019، 6 أبريل/نيسان 2020، www.cfjustice.org/slow-death/

²⁴⁷ المعلومات التي قدمتها مراقبة العدالة مباشرة إلى منظمة العفو الدولية في 13 يناير/كانون الثاني 2021.
²⁴⁸ منظمة العفو الدولية، مصر: حملة لم يسبق لها مثيل على المنظمات غير الحكومية، (بيان صحفي، 23 مارس/آذار 2016) www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/03/egypt-unprecedented-crackdown-on-ngos/، انظر أيضاً الفصل 11 للمعلومات الإضافية.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم، والذين ذكرت منظمة العفو الدولية حالاتهم بالتفصيل في هذا التقرير، إنهم لن يسعوا إلى طلب إجراء المساءلة، وقت كتابة هذا التقرير، وأن قوات الأمن هددت بالتحفظ على جثث أحبائهم، أو تقييد مراسم الدفن، إذا تحدثوا إلى وسائل الإعلام، أو منظمات حقوق الإنسان.

ومن بين هذه الوفيات الـ 12، وجدت منظمة العفو الدولية أن الأثر التراكمي للظروف اللاإنسانية التي تم احتجازهم في ظلها، إلى جانب الحرمان من الرعاية الصحية المناسبة، يكون قد ساهم أو أدى إلى وفاة سبعة رجال، على الأقل، في عامي 2019 و2020، وهم: الرئيس السابق محمد مرسي؛ وعصام العريان، وهو أحد كبار قادة الإخوان المسلمين (انظر الفصل 7-1)؛ وأحمد عبد النبي وعمرو أبو خليل (انظر الفصل 7-2)، وشفيق مديع في قناة تلفزيونية معارضة، وكذلك "أنور" (انظر الفصل 7-1)، و"علي" (انظر الفصل 3-2) و"محمود" (انظر الفصل 6-1) - وهم سجناء ذوو خلفية سياسية تم حجب هوياتهم بناء على طلب عائلاتهم.

وأما أولئك المحتجزون في الحبس الانفرادي المطول لأجل غير محدد، والذي يرقى بحد ذاته إلى التعذيب، والمعتزلون عن العالم الخارجي في ظروف تسهل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والحرمان من الرعاية الصحية المناسبة، فهم معرضون بشكل خاص لخطر المعاناة من مضاعفات طبية والموت في الحجز (انظر الفصل 3-5).

→ (15)

محمد
مرسي
EPA ©



في 17 يونيو/حزيران 2019، توفي الرئيس السابق محمد مرسي في الحجز²⁴⁹. وأثناء احتجازه، وضع في الحبس الانفرادي لما يقرب من ست سنوات، وحُرم من تلقي الزيارات العائلية؛ مما شكل ضغطاً كبيراً على صحته العقلية والبدنية، وانتهاكاً للحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بموجب القانون الدولي. ففي خلال السنوات الست، كان معزولاً فعلياً عن العالم الخارجي. ولم يُسمح له إلا بثلاث زيارات عائلية طيلة المدة، وحُرم من الاتصال بمحاميه أو بطبيبه. وخلص المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً أن وفاة محمد مرسي يمكن أن ترقى إلى مستوى القتل التعسفي الذي تقره الدولة²⁵⁰.

²⁴⁹ منظمة العفو الدولية، مصر: يجب على السلطات المصرية أن تأمر فوراً بإجراء تحقيق في وفاة الرئيس السابق محمد مرسي، (بيان صحفي، 19 يونيو/حزيران 2019)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/06/egypt-must-investigate-mohamed-morsi-death/

²⁵⁰ المفوضية السامية لحقوق الإنسان: مصر: خبراء من الأمم المتحدة ينددون بشروط سجن مرسي "الوحشية" ويحذرون من أن حياة آلاف السجناء الآخرين في خطر شديد، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25270&LangID=A

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية



أحمد عبد النبي © Private



وفي 2 سبتمبر/أيلول 2020، توفي أحمد عبد النبي، البالغ من العمر 63 عاماً، في سجن طرة شديد الحراسة 2، بعد أن ظل محتجزاً لما يقرب من عامين في ظروف اعتقال غير إنسانية وقاسية، وحرمانه عمداً من الرعاية الصحية²⁵¹. وبحسب ابنته نسيبة، فقد أجبرت قوات الأمن والدها وزوجته ريا حسن على النزول من طائرة تقلع من مطار القاهرة الدولي إلى السعودية في 23 ديسمبر/كانون الأول 2018، وأخفت الزوجين قسرياً لمدة 22 يوماً. ثم اقتادتهما قوات الأمن إلى نيابة أمن الدولة العليا، حيث أمرت النيابة باحتجازهما على ذمة التحقيقات بتهمة "الانضمام إلى جماعة غير مشروعة"، دون تحديد تلك الجماعة.

وأفرج عن ريا حسن، ونقل أحمد عبد النبي إلى سجن طرة شديد الحراسة 2، حيث احتجز حتى وفاته. وقالت ابنته إنه احتجز في زنزانه تبلغ مساحته حوالي 1 متر × 1.8 متر، بدون مرتبة أو مرحاض أو هواء نقي أو مياه نظيفة. ولم يُسمح له بتلقي الطعام بانتظام من عائلته؛ لذلك كان عليه الاعتماد بشكل أساسي على الطعام الذي يوزعه السجن. ووفقاً لنسيبة، فقد كان يعاني من مرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، والربو قبل اعتقاله، كما أصيب بطفح جلدي، وحصى في الكلى في السجن. وأضافت أن إدارة السجن رفضت توصية طبيب السجن بنقله إلى مستشفى خارجي للعلاج، ومنعت عائلته من إحضار الدواء له على نفقتها الخاصة. وفي الأسبوع الذي سبق وفاته، نُقل إلى مستوصف السجن مرتين بعد إصابته بنزيف وفقدان الشهية، لكن لم يُنقل إلى مستشفى خارجي.

ووثقت منظمة العفو الدولية حالتي رجلين آخرين احتُجزا فيما يتعلق بقضايا سياسية، وتوفيا، أثناء وجودهما في الحبس الانفرادي في عام 2019، بعد أن طرقا باب الزنزانه لمدة طويلة طلباً للمساعدة، ولكن دون جدوى.

"محمد"، في أواخر العشرينيات من عمره يقضي عقوبة بالسجن لمدة 10 سنوات في مجمع سجون طره على خلفية قضية سياسية، وقد توفي منتصف عام 2019، بعد ثلاثة أيام من نقله إلى الحبس الانفرادي في "زنزانه تأديبية". وفقاً لشهادة وفاته، توفي بنوبة قلبية. ويعتبر سبب الوفاة محل خلاف من قبل مصادر موثوقة لديها معرفة بصحة محمد وظروف احتجازه، قائلين إنهم يعتقدون أن ظروف الاحتجاز السيئة والإهمال الطبي أديا إلى وفاته. وقالوا إنه اشتكى من مشاكل في التنفس قبل أن يتم سجنه، وأن حراس السجن تجاهلوا مناشداته بعدم نقله إلى "زنزانه تأديبية"²⁵² خشية وفاته. وفي ليلة وفاته، قال مصدر إنه اشتكى من أن الرطوبة في الزنزانه، التي تفاقت بسبب تسرب المياه، تؤثر على

²⁵¹ مقابلة أجريت في 6 سبتمبر/أيلول 2020.

²⁵² اسم مستعار.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

تنفسه، لكن الحارس أخبره أنه لا يمكن فعل أي شيء لأن الضابط المسؤول عنه لم يكن في السجن. وأصبح محمد فافداً الوعي في غضون ساعتين من شكواه. طبقاً لسجين سابق احتُجز في نفس العنبر، فإن "الزنزانية التأديبية" الصغيرة كانت بها فتحة صغيرة فقط في الباب (النظارة) للتهوية والإضاءة، وكانت دائماً ساخنة في ذلك الوقت من العام²⁵³. ولم يكن في الزنزانية حمام، فقط دلو. وفتحت النياية العامة تحقيقاً. لكن المصادر قالت إن إدارة السجن قامت بانتقاء الشهود لإجراء مقابلة معهم. وفي أغسطس/آب، توفي حسام حامد، البالغ من العمر 30 عاماً، في سجن انفرادي في "زنزانية تأديبية"، في ظروف مريبة في سجن طرة 2 شديد الحراسة. ووفقاً لثلاثة مصادر أجريت معهم مقابلات منفصلة، فقد سُمع وهو يصرخ من الألم، ويطلق باب زنزانته لأيام، حتى توقف فجأة. وعندما فتح الحراس الباب، وجدوه ميتاً. وقالت المصادر إن جسده كان متورماً، ومصاباً بالجروح، ووجهه ملطخ بالدماء. ووفقاً لهذه الإفادات، يبدو أن حسام حامد قد تعرض للضرب في زنزانية الحبس الانفرادي على أيدي الحراس²⁵⁴. كان لإهمال مسؤولي السجن وغياب الرعاية الصحية الكافية في السجن، إلى جانب التأخير في نقل المحتجزين المرضى للعلاج الخارجي، عواقب وخيمة؛ كما رأينا في وفاة المخرج السينمائي شادي حبش، البالغ من العمر 24 عاماً، في 2 مايو/أيار 2020 في سجن طرة تحقيق. وحسب بيان للنائب العام، شرب شادي حبش كحولاً "غير معالج" ممزوجاً بالصودا بعد ظهر يوم 1 مايو/أيار، وبدأ في التقيؤ. عندما أخبر زملائه في الزنزانية أنه غير قادر على الرؤية بوضوح، أعطوه دواء مضاد للقيء لديهم. ثم نُقل شادي حبش إلى مستوصف السجن في الساعات الأولى من يوم 2 مايو/أيار، وهو يعاني من آلام في المعدة. وأخبر الطبيب أنه شرب الكحول بالخطأ، وأعطاه الطبيب أدوية معوية مضادة للقيء والتشنج. وفي وقت لاحق من الصباح، تم نقله إلى المستوصف بعد أن تقيأ مرة أخرى، وأصبح يعاني من الهذيان. وقام طبيب السجن بحقنه بمضادات القيء، وأعادته إلى زنزانته. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، عاد شادي حبش إلى المستوصف دون أن يُعرض عليه أي علاج بديل حتى وصل طبيب آخر. ووجد هذا الطبيب أن نبضه وضغط دمه ضعيفان، وبدأ إجراءات نقله إلى مستشفى خارجي. فتوفي شادي حبش قبل النقل²⁵⁵. ووفقاً للأطباء الذين استشارتهم منظمة العفو الدولية، فإن طبيب السجن الذي فحص شادي حبش في البداية كان مهملاً لأنه يعلم أن شادي حبش ربما كان مصاباً بتسمم كحولي. وقال طاهر مختار، وهو طبيب ممارس وناشط حقوقي وسجين سابق:

"عندما يذهب شخص ما، يعاني من تسمم كحولي، إلى مستشفى حقيقي، ولا أقول حتى إلى مستوصف السجن بموارده المحدودة، ولكن مستشفى حقيقي، فيجب على المستشفى إحالته إلى مرفق طبي متخصص في علم السموم، وليس فقط إعطاؤه الدواء والسماح له بالذهاب. لقد حدث هذا مرتين. إنها حالة جلية من حالات الإهمال الطبي"²⁵⁶.

كما شكك الأطباء الذين استشارتهم منظمة العفو الدولية في قرار النياية العامة نشر تفاصيل عن التسمم الكحولي للمتوفى، ربما بهدف إثارة الرأي العام ضد شادي حبش وتحويل اللوم بعيداً عن إدارة السجن.

وفي أوائل عام 2020، توفي سجين آخر يحمل الجنسية المصرية الأمريكية، وهو مصطفى قاسم؛ وذلك أثناء إضرابه عن الطعام احتجاجاً على ظروف احتجازه وسجنه (انظر الفصل 9-1).

توفي الضحية الثاني عشر، محمد منير من الإصابة بفيروس كوفيد-19، متأثراً بمضاعفات بعد احتجازه على ذمة المحاكمة، وسط مخاوف من سوء تعامل السلطات مع تفشي الوباء في السجن (انظر الفصل الخامس). وتعلم منظمة العفو الدولية أن ثمانية محتجزين آخرين ظهرت عليهم أعراض الإصابة بفيروس كوفيد - 19، قبل وفاتهم في عام 2020، ولكن بسبب غياب الشفافية الحكومية وإجراء الفحوصات، لا تزال الأسباب الدقيقة لوفااتهم غير واضحة.

²⁵³ مقابلة أجريت في 11 مايو/أيار 2020.

²⁵⁴ منظمة العفو الدولية، مصر: دعوات لإجراء تحقيق في وفاة أحد المحتجزين في سجن العقرب، (بيان صحفي، 23 أغسطس/آب 2019)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/08/egypt-calls-for-investigation-into-death-in-custody-of-al-aqrab-prisoner/

²⁵⁵ انظر بياناً صادر من النياية العامة، على الرابط:

www.facebook.com/ppo.gov.eg/photos/pcb.2957200207721195/2957188074389075/?type=3&theater

²⁵⁶ مقابلة أجريت مع طاهر مختار في 13 مايو/أيار 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجن المصرية

منظمة العفو الدولية

الإفلات من العقاب وغياب الرقابة

"كانت [الزيارة] كوميدياً سوداء حقاً ... كانوا يستعدون لها قبل أسبوعين. على سبيل المثال، علق السجناء ملابسهم في ساحة التمرين، لكن الإدارة لم تسمح للوفد برؤية ذلك، فقامت بقطع حبل الغسيل".

محتجز سابق في سجن طره يصف الاستعدادات لزيارة النيابة في 2019 تعمل سلطات السجون وهي بمنأى عن العقاب، وبدون رقابة مستقلة تذكر. وبينما تقوم النيابة وأعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان بإجراء زيارات دورية للسجون، فإن هذه الزيارات محدودة النطاق، ولم تؤد إلى تحسينات كبيرة في وضع المحتجزين. ولا يُسمح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بزيارة السجون، في حين تم استهداف الضحايا والأسر التي تثير بواعث قلقها إلى هذه الهيئات وخبراء الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، من خلال الاعتقالات التعسفية والاستجواب من قبل قوات الأمن، مما يساهم في نشر ثقافة الخوف.²⁵⁷

وعلى الرغم من هذه الأعمال الانتقامية ومناخ القمع في مصر²⁵⁸؛ يواصل العشرات من المحتجزين، وعائلاتهم ومحامي حقوق الإنسان والنشطاء، النضال من أجل تحسين ظروف الاحتجاز، والإفراج عن أولئك الذين يعتبرون محتجزين بشكل غير قانوني. وتتراوح جهودهم بين التحرك المباشر من قبل المحتجزين أنفسهم، مثل الإضراب عن الطعام؛ واحتجاجات أفراد الأسرة ومؤيديها؛ وتقديم الالتماسات إلى السلطات؛ ورفع الوعي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؛ والإجراءات القانونية أمام المحاكم.

9.1 الإجراءات القانونية والحملات

احتجاجاً على ظروف الاحتجاز اللاإنسانية، شرع المحتجزون في 2019 و2020 بشكل منتظم في إضراب فردي أو جماعي عن الطعام في ستة سجون على الأقل، وهي: العقرب، وطره شديد الحراسة 2، والقناطر، وبرج العرب، وطره تحقيق، وليمان طره.

ومن المفجع أنه في إحدى الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، أصيب أحد السجناء بمضاعفات طبية أثناء إضرابه عن الطعام وتوفي. ففي 13 يناير/كانون الثاني 2020، توفي في سجن ليمن طره، المصري الأمريكي مصطفى قاسم، البالغ من العمر 54 عاماً ومصاب بالسكري، بسبب نوبة قلبية. وكان قد قام بسلسلة من الإضرابات عن الطعام، واحتج في البداية على حبسه الاحتياطي لفترات طويلة، ثم على محاكمته وإدانته بشكل جائر، وعلى ظروف احتجازه. ففي 8 أغسطس/أب 2018، كان من بين 700 شخص أدينوا في محاكمة جماعية جائزة لمشاركتهم في اعتصام ميدان رابعة نظمه أعضاء ومؤيدو

²⁵⁷ منظمة العفو الدولية، مصر: بيان مشترك: الأمم المتحدة: بادروا بالتحرك بشأن الأعمال الانتقامية من جانب مصر - الاعتداءات على الأشخاص الذين التقوا بخبراء الأمم المتحدة، (رقم الوثيقة: MDE 12/9561/2018) متاح بالإنكليزية، www.amnesty.org/en/documents/MDE12/9561/2018/en/، انظر أيضاً، مجلس حقوق الإنسان: الجلسة 42، تقرير إلى الأمين العام، التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان، سبتمبر/أيلول 2019، A/HRC/42/30، ²⁵⁸ انظر الفصلين 1-2، و10-1

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الإخوان المسلمين في عام 2013²⁵⁹. وحكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة. وبدأ من 9 يناير/كانون الثاني 2020 رفض تناول السوائل، وتوفي بعد أربعة أيام²⁶⁰.

وفي الأونة الأخيرة، أصرب العديد من المحتجزين في سجن طرة تحقيقاً عن الطعام في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2020²⁶¹. وقال مصدر مطلع إن الإضراب جاء احتجاجاً على الضرب، ومصادرة متعلقات المحتجزين من قبل مسؤولي السجن بعد حادثة أمنية في سجن آخر في مجمع طرة²⁶². وفي شكل آخر من الاحتجاج، رفضت المحتجزات في سجن القناطر للنساء شراء الطعام من مقصف السجن، بعد وفاة سجين في الحبس أواخر عام 2019، والتي ادعت السجينات أنها كانت بسبب عدم كفاية الرعاية الصحية²⁶³.

وردت السلطات على الاحتجاجات بالعقاب الجماعي للذين تعتقد أنهم شاركوا فيها. ورداً على إضراب عشرات المحتجزين عن الطعام، في سجن العقرب بين يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2019، قامت إدارة السجن بعصّب أعين ما لا يقل عن 10 من المضرين عن الطعام، ونقلتهم إلى زنانات مختلفة، ومنعتهم من التريض خارج زناناتهم؛ وذلك وفقاً لأفراد عائلات أربعة من المحتجزين الذين تم نقلهم²⁶⁴. وسعى المحامون والمنظمات الحقوقية إلى ضمان السماح بتلقي الزيارات العائلية المنتظمة، والحصول على الرعاية الصحية الكافية للمحتجزين، وذلك من خلال تقديم شكاوى إلى النيابة²⁶⁵ والقضاة أثناء جلسات تجديد مدة الاحتجاز والاستئناف أمام المحاكم الإدارية ضد قرارات وزارة الداخلية²⁶⁶. وفي قرار صادر عن محكمة إدارية بتاريخ 23 فبراير/شباط 2019، أمرت إدارة سجن العقرب بالسماح للسجناء باستقبال الزيارات العائلية بعد حرمانهم منها منذ اعتقالهم في ديسمبر/كانون الأول 2016²⁶⁷. وقال ذوو المحتجزين ومحاموهم لمنظمة العفو الدولية إن إدارة سجن العقرب لم تنفذ قرار المحكمة، وقت كتابة هذا التقرير.

وقال محام حقوقي معني بالقضية لمنظمة العفو الدولية:

268. "عندما أخذنا نسخة من القرار إلى السجن، مزقوا [الحراس] الورقة"

وقال محامون لمنظمة العفو الدولية إنهم غير قادرين على طلب اتخاذ إجراءات تصحيحية ضد رفض وزارة الداخلية تنفيذ قرارات المحاكم²⁶⁹. ووضح أحد محامي حقوق الإنسان المعوقات العملية: **من أجل رفع مثل هذه القضية ... عليك إدراج العنوان الشخصي لوزير الداخلية، وليس مكان عمله. لكن القيام بذلك سيعرضني للخطر، حتى لو استفسرت للتو عن عنوان منزل الوزير"**²⁷⁰.

وقد رفع محامون يعملون في المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهي منظمة حقوقية غير حكومية، قضيتين نيابة عن محتجزين، بينهم سجين الرأي زياد العليمي (انظر الفصل 7)، أمام المحاكم الإدارية في محاولة للضغط من أجل إجراء فحوصات طبية، والحصول على العلاج في المستشفيات الخارجية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت لاتزال الإجراءات جارية²⁷¹. كما رفع محامون يعملون في جمعية حرية الفكر والتعبير، وهي منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، عدة قضايا أمام محكمة القاهرة الإدارية ضد رفض وزارة الداخلية السماح بتسليم المحتجزين الإمدادات الطبية والتنظيفية المتعلقة بفيروس كوفيد-19 خلال تفشي الوباء²⁷². أخبر محامون منظمة العفو الدولية أن العديد من العائلات تمنع عن اتخاذ إجراءات قانونية خوفاً من الانتقام، أو عدم قدرتها على تحمل التكاليف المالية المرتبطة برفع مثل هذه القضايا²⁷³. وفي أعقاب تفشي وباء فيروس كوفيد-19، أطلق ذوو وأصدقاء السجناء بدعم من نشطاء حقوق الإنسان والمحامين عدة حملات تسلط الضوء على أزمة حقوق الإنسان في السجون المصرية. وركز

²⁵⁹ منظمة العفو الدولية، مصر: إصدار أحكام بالإعدام وأحكام سجن مشددة في محاكمة جماعية مخزية (بيان صحفي، 8 سبتمبر/أيلول 2018)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/09/egyptdeath-sentences-and-heavy-prison-terms-handed-down-in-disgraceful-mass-trial/

²⁶⁰ مقابلة أجريت في 15 يناير/كانون الثاني 2020.

²⁶¹ مقابلة أجريت في 21 أكتوبر/تشرين 2020.

²⁶² انظر بي بي سي عربي، "سجن طرة: ارتفاع عدد قتلى محاولة الهروب منه إلى 4 من الشرطة المصرية و4 محكومين بالإعدام"، 24 سبتمبر/أيلول 2020. www.bbc.com/arabic/middleeast-54282063 (متاح بالعربية). انظر الفصل 3 للحصول على معلومات حول الإجراءات العقابية التي اتخذتها سلطات السجن في أعقاب الحوادث الأمني.

²⁶³ لم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على معلومات كافية للتحقق بشكل مستقل من هذه الادعاءات.

²⁶⁴ مقابلة أجريت في 30 يوليو/تموز 2019.

²⁶⁵ قدمت الشكاوى، التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، إلى وكلاء النيابة الذين يحققون في القضايا، فضلاً عن نيابة المعادي، التي لها اختصاص جغرافي على مجمع سجن طرة.

²⁶⁶ المحاكم الإدارية هي المحاكم المسؤولة عن الفصل في النزاعات المتعلقة بالقرارات الرسمية.

²⁶⁷ ورد من المحامي بتاريخ 13 مايو/أيار 2020.

²⁶⁸ مقابلة أجريت في 13 مايو/أيار 2020.

²⁶⁹ المادة 123 من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

²⁷⁰ مقابلة أجريت 18 مايو/أيار 2020.

²⁷¹ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، دعوى أمام القضاء الإداري للمطالبة بنقل زياد العليمي لمستشفى خارجي وتقديم العلاج اللازم له، 21 فبراير/شباط 2020، متاح بالعربية على الرابط: cutt.ly/lhQJ98x.

²⁷² مؤسسة "حرية الفكر والتعبير" تقاضي مصلحة السجن لإدخال مستلزمات وقائية من كوفيد-19 لسجن المنيا، وتسحب قضية أخرى تبعاً لرغبة الموكل، 15 أبريل/نيسان 2020، afteegypt.org/law_unit/2020/04/15/18612-afteegypt.html

²⁷³ عدة مقابلات أجريت خلال عامي 2019 و2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

البعض على إطلاق سراح أفراد معينين، من بينهم سجناء الرأي²⁷⁴. وطالب آخرون بالإفراج عن المحتجزين تعسفاً أو المعرضين لخطر الإصابة بفيروس كوفيد - 19 بسبب ظروف طبية سابقة أو بسبب كبر سنهم. وقد قوبلت هذه الحملات بالقمع والتهديد (انظر الفصل 10 - 2 أدناه).

9.2 تواطؤ النيابة

ينص القانون المصري على أن النيابة لها صلاحية إجراء زيارات للسجون غير مُعلن عنها سلفاً، والتحقق في شكاوى السجناء وفي قانونية احتجاز الأشخاص المحتجزين.²⁷⁵ أما في الواقع الفعلي، فإن النيابة لا تمارس هذه الصلاحية بشكل منتظم، مما يجعل السجناء عُرضة لإساءة استخدام السلطة من جانب إدارات السجون.

وتشير معلومات سبق أن قدمها مكتب النائب العام إلى أن النيابة نادراً ما تُجري عمليات تفتيش للسجون غير مُعلن عنها سلفاً. وقد أكدت السلطات، في ردها بتاريخ 3 مايو/أيار 2018 على بواعث قلق منظمة العفو الدولية بشأن الحبس الانفرادي في السجون، أن النيابة أجرت إجمالاً 15 زيارة غير مُعلن عنها سلفاً شملت 15 سجيناً في شتى أنحاء مصر خلال عام 2017.²⁷⁶ كما أشارت وسائل إعلام رسمية إلى أن النيابة سبق أن زارت "مجمع سجون طرة" في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.²⁷⁷ وقد علمت منظمة العفو الدولية، من بعض المعتقلين الذين كانوا محتجزين في ذلك الوقت، أنهم لم يكونوا على علم بتلك الزيارة. ولا تتوفر معلومات مُتاحة علناً عن زيارات أخرى أجرتها النيابة في عامي 2019 و2020.

ويُلزم القانون المصري إدارات السجون بأن تبلغ النيابة العامة بحالات وفاة أي مسجون فجأة أو نتيجة حادث، وتحتفظ النيابة بصلاحية اتخاذ القرار بشأن مسار التحقيقات الجنائية.²⁷⁸ ولكن حتى في حالة إجراء تحقيقات، فنادرًا ما يُبلغ الأهالي بنتائجها أو بالخطوات التي أُتخذت في سياق التحقيقات، ونادرًا ما يُعلن عن النتائج. فعلى سبيل المثال، كلف النائب العام محقق النيابة، بما في ذلك نيابة أمن الدولة العليا، بالتحقيق في أسباب وفاة الرئيس الأسبق محمد مرسي في عام 2019 (انظر الفصل الثامن من التقرير الحالي). وحتى الآن، لم تُعلن أي معلومات عن نتائج التحقيق.²⁷⁹

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية ذكر محامون وسجناء سابقون أنه كثيراً ما يتم تجاهل الشكاوى المقدمة للنيابة بشأن ظروف الاحتجاز الضارة أو الحرمان من الرعاية الصحية. وفي حالات نادرة، أسفرت شكاوى مقدمة إلى النيابة عن نقل محتجزين إلى مستشفيات خارج السجون.

وكان من شأن التعديلات الدستورية، التي أُقرت عام 2019، أن تقوّض استقلال القضاء عن طريق منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة، بما في ذلك سلطة تعيين النائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى، وهو الهيئة المسؤولة عن وضع القواعد الخاصة بتعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية.²⁸⁰ وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن توصلت إلى أن محقق نيابة أمن الدولة العليا كانوا ضالعين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وفي جرائم ارتكبتها "قطاع الأمن الوطني"، بما في ذلك عدم التحقيق في شكاوى المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.²⁸¹ فعلى سبيل المثال، تقاعست نيابة أمن الدولة العليا عن فتح تحقيق في الشكاوى التي قدمها علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر، يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019، من أنهما تعرضا للتعذيب والمعاملة السيئة خلال الأيام الأولى لاحتجازهما في "سجن طرة شديد الحراسة 2".²⁸² كما تثير حالة عبد المنعم أبو الفتوح (انظر الفصل السابع من

²⁷⁴ تم إنشاء عشرات الصفحات على فيسبوك تطالب بحرية الأفراد المحتجزين على علاقة بقضايا سياسية. على سبيل المثال، الحرية لماهينور "Free Mahienour"، www.facebook.com/freemahienour/، والحرية لأنس البلتاغي "Free Anas al Beltagy" <https://www.facebook.com/freedomforanasalbeltagy>.

²⁷⁵ المادتان 42 و43 من "قانون الإجراءات الجنائية".

²⁷⁶ منظمة العفو الدولية، سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية.
²⁷⁷ وسام عبد العليم، "الاستعلامات" تصدر فيديو لزيارة أعضاء نيابة أمن الدولة العليا لمنطقة سجون طرة"، "بوابة الأهرام، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2-19، مُتاح على الرابط:

<http://gate.ahram.org.eg/News/2323508.aspx>

²⁷⁸ المادة 78 من "قانون تنظيم السجون".
²⁷⁹ المصري اليوم، "بيان جديد من النيابة العامة بشأن دفن جثمان محمد مرسي"، 17 يونيو/حزيران 2019، مُتاح على الرابط:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1405795>

²⁸⁰ المادة 185 من الدستور المصري.

²⁸¹ منظمة العفو الدولية، "مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا".

²⁸² منظمة العفو الدولية، "مصر: تعذيب الناشط علاء عبد الفتاح يُظهر استخدام الوحشية الشديدة لسحق المعارضة"، (بيان صحفي، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2019). مُتاح على الرابط:

<http://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/10/egypt-torture-of-activist-alaa-abdel-fattah-illustrates-use-of-extreme-brutality-to-crush-dissent/>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

التقرير الحالي) مزيداً من الشكوك حول الدور المستقل للنيابة في معالجة المخالفات للقانون المصري. فبعد أن قام محققو نيابة أمن الدولة العليا بزيارته في زيارته في عام 2019، رداً على الشكاوى المتكررة المقدمة منه ومن محاميه بخصوص ظروف احتجازه، اكتفوا بأن أمروا بإعطائه مرتبة، بينما تفاعسوا عن معالجة مسألة حبسه انفرادياً لفترة طويلة، بما يتنافى حتى مع القانون المصري الذي نص على أن أقصى مدة للحبس الانفرادي هي ستة أشهر.²⁸³

وهذا التفاعس الممنهج من جانب النيابة عن ممارسة صلاحياتها في إجراء تحقيقات مستقلة وفعّالة بخصوص الادعاءات عن ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية، ونقص الرعاية الصحية، والحرمان المتعمد من الرعاية الصحية، بما في ذلك حالات الوفيات أثناء الاحتجاز، وكذلك صلاحياتها في محاسبة المسؤولين عن تلك الممارسات، قد يُعد بمثابة تواطؤ في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة.

9.3 غياب الزيارات المستقلة للسجون

من صلاحيات "المجلس القومي لحقوق الإنسان" زيارة السجون والاستماع إلى شكاوى السجناء من أجل تقديم توصيات بشأن تحسين ظروف الاحتجاز.²⁸⁴ أما في الواقع الفعلي، فإن "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، الذي أجرى ما لا يقل عن 19 زيارة للسجون في الفترة من عام 2013 إلى 2020، لا يستطيع إجراء زيارات شاملة ومستقلة وغير مُعلن عنها سلفاً، أو اختيار سجناء لمقابلتهم على انفراد بدون موافقة سلطات السجون.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت مُحتجزة سابقة في سجن بورسعيد للنساء "إن زيارة "المجلس القومي لحقوق الإنسان" للسجن في عام 2018 لم تسفر إلا عن تحسين هامشي وحيد. وأوضحت قائلة:

"كانت مدة الزيارة العائلية في العادة 15 دقيقة، ولكن بعد زيارة وفد المجلس القومي لحقوق الإنسان، وبعد مفاوضات مع إدارة السجن بخصوص الزيارات العائلية، سمحت الإدارة بأن تكون مدة الزيارة حوالي ساعة".²⁸⁵

وأصدر "المجلس القومي لحقوق الإنسان" عدة تقارير عن أوضاع الاحتجاز، وصدر أحدثها في عام 2020. ودعا "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، في أبريل/نيسان 2020، إلى توسيع نطاق الإفراج الصحي ليشمل سجناء من كبار السن وسجناء يعانون من أمراض مزمنة.²⁸⁶ وأشار "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، في تقريره السنوي للعام 2019/2018، والصادر في سبتمبر/أيلول 2020، إلى أن إدارتي "سجن القناطر" و"سجن المرج" لم يسمحا لوفود "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، أثناء زيارتها للسجنين في أكتوبر/تشرين الأول 2019، بدخول العنابر، وقالت الإدارتان إنه يلزم الحصول على تصريح بذلك من النيابة العامة.²⁸⁷ وأوصى المجلس في التقرير نفسه بأن تسمح السلطات بزيارات منظمات المجتمع المدني، وأن تقبل طلب "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" لزيارة أماكن الاحتجاز. وقد أثار ثلاثة من أعضاء "المجلس القومي لحقوق الإنسان" علناً بواحث قلق بشأن زيارة المجلس إلى "سجن القناطر للنساء" في ديسمبر/كانون الأول 2020، حيث قالوا إن الزيارة نظمتها وزارة الداخلية بهدف تجميل سجلها، وانتقدوا عدم قدرة وفد المجلس على مقابلة بعض السجينات سبق أن قدمن شكاوى متكررة.²⁸⁸

وبالرغم من أن المادة 214 من الدستور تنص على أن "المجلس القومي لحقوق الإنسان" يتمتع بالاستقلال، فإن البرلمان هو الذي يتولى تعيين أعضاء المجلس، وتلزم موافقة رئيس الجمهورية على

²⁸³ مقابلة أجريت في 19 مايو/أيار 2020.

²⁸⁴ القانون رقم 197 لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام "قانون إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان".

²⁸⁵ مقابلة أجريت في 1 إبريل/نيسان 2020.

²⁸⁶ محمد نصار، "قومي حقوق الإنسان" يطالب بالتوسع في الإفراج عن المسجونين ومعاملة الأطباء ضحايا كورونا معاملة الشهداء"، "مصرأوي"، 9 إبريل/نيسان 2020. مُتاح على الرابط: <https://cutt.ly/7hKB6MI>

²⁸⁷ انظر: المجلس القومي لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي الرابع عشر للمجلس القومي لحقوق الإنسان، 2018-2019. مُتاح على الرابط: <http://www.nchregypt.org/media/ftp/report14.pdf>

²⁸⁸ درب، "بيان لـ3 من أعضاء مجلس حقوق الإنسان حول مشاركة المجلس في زيارة سجن القناطر"، 30 ديسمبر/كانون الأول 2020. مُتاح على الرابط: shorturl.at/hHJMU

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

تشكيله.²⁸⁹ كما يعتمد المجلس إلى حد كبير على التمويل الحكومي، وينبغي موافقة البرلمان لتلقي أي تمويل من جهات أجنبية.²⁹⁰ وقد دافع عدد من أعضاء المجلس علناً عن سجل مصر في مجال حقوق الإنسان، وهاجموا منظمات لحقوق الإنسان. فخلال "الاستعراض الدوري الشامل" لسجل مصر أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في عام 2019،²⁹¹ على سبيل المثال، أكد عضو المجلس الراحل حافظ أبو سعدة، الذي توفي في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، أن المجلس ردّ على "أكاذيب بشأن مصر"، في إشارة إلى تقارير عن الوضع المزري لحقوق الإنسان في مصر.²⁹²

وبالإضافة إلى زيارات "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، نظّمت "الهيئة العامة للاستعلامات"²⁹³ عدة زيارات لممثلي وسائل إعلام دولية ومنظمات محلية معنية بذوي الإعاقة، وهي منظمات تؤيد علناً الرواية الرسمية للحكومة عن حقوق الإنسان، وتهاجم المنظمات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قام وفد يضم ممثلي ثماني منظمات بزيارة مُعدّة إلى سجن المرج في شمال القاهرة، في فبراير/شباط 2020. وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على المواقع الإلكترونية والصفحات الخاصة لسبع من هذه المنظمات على وسائل التواصل الاجتماعي، ووجدت أنها جميعها تجاهر بتأييد سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان، أو تهاجم المدافعين المستقلين عن حقوق الإنسان.²⁹⁴ أما المنظمة الرابعة فلم يكن لها أي موقع على الإنترنت.²⁹⁵

ومثل هذه الزيارات المنظمة للسجون، التي تضم صحفيين ومنظمات منتقاة، ليست بديلاً عن الزيارات غير المقيّدة التي تقوم بها منظمات متخصصة تتسم بالاستقلالية والنزاهة ولديها خبرة في مراقبة ظروف الاحتجاز، مثل "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيارات المنظمة كانت مقيّدة، كما أوضح صحفي يعمل في موقع إخباري دولي، حيث لم يكن يُسمح لأعضاء الوفود الزائرة بالتحدث مع المحتجزين على انفراد، أو بدخول الزنازين.²⁹⁶

ولا يُسمح لأي من المنظمات المصرية أو الدولية المعنية بحقوق الإنسان أو المنظمات الإنسانية بمراقبة أوضاع الاحتجاز في مصر. ولم توجّه السلطات المصرية بعد دعوات للمقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة لزيارة السجون. ولا تسمح السلطات المصرية لممثلي "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، التي لها مكتب في مصر، بزيارة السجون.

²⁸⁹ المادة 2 (مكرر) من القانون رقم 94 لسنة 2003 بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان.

²⁹⁰ المادة 12 من القانون رقم 94 لسنة 2003.

²⁹¹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان يفحص سجل مصر في مجال حقوق الإنسان"، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. مُتاح على الرابط:

<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25261&LangID=A>

²⁹² اليوم السابع، "حافظ أبو سعدة مكذباً ادعاءات "الاختفاء القسري": منهم حالات انضمت لداعش"، 11 يونيو/حزيران 2020. مُتاح على الرابط:

cutt.ly/lhQX7h4

²⁹³ الهيئة العامة للاستعلامات هي هيئة حكومية تابعة لرئاسة الجمهورية، وتعمل كوسيلة إعلامية رسمية للدولة وكهيئة رسمية للعلاقات العامة. انظر موقع "الهيئة العامة للاستعلامات" على الرابط:

<https://cutt.ly/FhQLsj>

²⁹⁴ انظر: حلف مصر لحقوق الإنسان، صفحة على موقع "فيسبوك"، فيديو بدون عنوان، 16 سبتمبر/أيلول 2019. مُتاح على الرابط:

www.facebook.com/226224754112918/videos/2670332359678517

وكذلك: صدى البلد، "المحروسة للتنمية والمشاركة: مبادرة حياة كريمة تعكس الاهتمام بحياة المواطن"، 2 يناير/كانون الثاني 2019. مُتاح على الرابط: www.elbalad.news/3638687؛ المؤسسة الوطنية، "السيدات يتصدرن المشهد في مجلس النواب 2020"، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2020. مُتاح على الرابط: cutt.ly/lhQX7h4؛ الوجد، "علاء شلبي: "مد صرف منحة العمالة غير المنتظمة دليل على اهتمام القيادة السياسية بحقوق المواطن". مُتاح على الرابط: cutt.ly/HhQCqLc؛ المنظمة المصرية الدولية لحقوق الإنسان والتنمية، "قطاع العلاقات العامة والإعلام والتواصل"، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2020. مُتاح على الرابط: cutt.ly/chQCoZE.

²⁹⁵ اليوم السابع، "مراسلون أجنبي يتفقدون ملاعب ومستشفيات ومصانع سجون المرج"، 23 فبراير/شباط 2020. مُتاح على الرابط: cutt.ly/1hQCj5H.

²⁹⁶ مقابلة أجريت في 9 مارس/آذار 2020.

محاولات التجميل والأعمال الانتقامية من جانب الحكومة

حاولت السلطات المصرية مراراً تجميل صورة الوضع في السجون بدلاً من إجراء تحقيقات فعّالة بخصوص ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والظروف غير الإنسانية في السجون، وعدم كفاية الرعاية الصحية. ودأبت السلطات على إنكار أي ادعاءات بوجود مساوئ، وعلى وسم الشخصيات والمنظمات التي تثير بواعث قلق بأنها "معادية للدولة". كما سعت السلطات إلى الحد من التغطية الإعلامية المستقلة للأوضاع داخل السجون. أما أهالي المحتجزين ونشطاء حقوق الإنسان، ممن يشككون في الرواية الرسمية بشأن ظروف السجون، فيجدون أنفسهم عرضةً لخطر المضايقات أو الاعتقال على أيدي السلطات بتهمة "نشر أخبار كاذبة".²⁹⁷

10.1 الدعاية

صدرت سلسلة تصريحات من مسؤولين، ومن "هيئة الاستعلامات"، ومن مقدمي برامج تليفزيونية موالين للحكومة، ومن عاملين في وسائل الإعلام الأخرى، امتدحت مراراً الأوضاع في السجون،²⁹⁸ ووصفت أي انتقادات لها بأنها جزء من "دعاية جماعة الإخوان المسلمين"، أو أنها "أخبار كاذبة من جهات خارجية"، أو "معلومات مضللة".²⁹⁹

وتسعى السلطات، على ما يبدو، إلى السيطرة على التغطية الإعلامية لأوضاع السجون. ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، على سبيل المثال، قال صحفي يعمل في صحيفة حكومية، وطلب عدم ذكر اسمه، إن رئيس تحرير الصحيفة التي يعمل فيها يوجه بصفة منتظمة تعليمات للصحفيين بأن يمتدحوا الأوضاع في السجون.³⁰⁰

²⁹⁷ منظمة العفو الدولية، "السجون أصبحت الآن "عرف أخبار" الصحفيين" (رقم الوثيقة:). متاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1222402020ARABIC.pdf>

²⁹⁸ المصري اليوم، "أحمد موسى: "أوضاع السجون المصرية أفضل من البريطانية"، 7 مارس/أيار 2018. متاح على الرابط:

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/1267260>

²⁹⁹ صوت الأمة، "بيان النيابة العامة في واقعة وفاة المسجون شادي حبش يكذب إعلام الإرهابية"، 5 مايو/أيار 2020. متاح على

الرابط:

<https://cutt.ly/ZhQLICh>

³⁰⁰ مقابلة، أجريت في 2 فبراير/شباط 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

وفي محاولة، على ما يبدو، لتجنب الانتقادات على الصعيدين المحلي والدولي، تنشر وزارة الداخلية بصفة دورية لقطات فيديو³⁰¹ تتضمن لقاءات مع معتقلين يمتدحون الأوضاع في السجون، كما نظمت الوزارة زيارات قام بها إعلاميون لبعض السجون.³⁰² وهناك عدد من بواعث القلق تنطوي عليها المقابلات التي بُثت علناً مع مجموعة مختارة من السجناء، وكان يجريها عموماً مقدمو برامج موالون للحكومة أو مسؤولون حكوميون، بما في ذلك بعض محققي النيابة. فمعايير اختيار المحتجزين لإجراء مقابلات تفتقر إلى الشفافية، ومن غير الواضح ما إذا كان بوسع المحتجزين المُختارين أن يقرروا بحرية المشاركة في تلك المقابلات أو التحدّث دون خوف من الأعمال الانتقامية.

والملاحظ أن معظم المقالات التي ظهرت في وسائل إعلامية حكومية بخصوص هذا الموضوع انتقدت منظمات ومؤسّسات مصرية ودولية،³⁰³ بما في ذلك منظمة العفو الدولية، لمطالبتها بالإفراج عن بعض السجناء أو المحتجزين تعسّفاً.³⁰⁴ بل إن بعض الصحف، العامة³⁰⁵ والخاصة³⁰⁶ على حد سواء، ذكرت أسماء بعض المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجتمع المدني، وطالبت بالقبض عليهم.



إسراء عبد الفتاح.
Private ©



في 25 أغسطس/آب 2020، أعادت صفحة "افرجوا عن إسراء" على وسائل التواصل الاجتماعي، وهي صفحة مخصصة لحالة الناشطة والصحفية إسراء عبد الفتاح المحتجزة تعسّفاً، نشر تعليق أشار إلى تلقيها علاجاً بالمستشفى نظراً لتدهور حالتها الصحية. ورداً على ذلك، أدعت وزارة الداخلية، في تعليق على موقع "فيسبوك" يوم 27 أغسطس/آب

³⁰¹ انظر، على سبيل المثال: قناة وزارة الداخلية على موقع يوتيوب، "استقبل قطاع السجون عدداً من مراسلي القنوات والوكالات الأجنبية بمصر"، 12 فبراير/شباط 2020. مُتاح على الرابط: <http://www.youtube.com/watch?v=exL5CxQGu60> وكذلك: لقطات الفيديو الأخرى التي بثتها وزارة الداخلية، مُتاحة على الرابط:

<http://www.youtube.com/user/moiegy/search?query=%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86> وأيضاً:

<http://www.youtube.com/user/moiegy/search?query=%D8%B3%D8%AC%D9%86>

³⁰² اليوم السابع، فيديو، "أوضاع السجون في مصر تطبق أعلى معايير حقوق الإنسان"، 25 يناير/كانون الثاني 2019. مُتاح على الرابط: <http://www.dailymotion.com/video/x7qv1f>

وكذلك: عبد البصير حسن، "الحكومة المصرية تنظم زيارة سجن طرة بعد انتقادات دولية بشأن معاملة المسجونين"، "بي بي سي عربي"، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. مُتاح على الرابط: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-50382648>

³⁰³ محمود عبد الراضي، "الإخوان تصطاد في الماء العكر.. الأوباق الإخوانية تطالب بالإفراج عن قياداتها.. رئيس قطاع السجون الأسبق يرد: الإجراءات الاحترازية جنبت النزلاء الإصابة بكورونا.. ويتساءل: لماذا لم يطالبوا تركيا بالإفراج عن سجنائها"، صحيفة "اليوم السابع"، 8 إبريل/نيسان 2020. مُتاح على الرابط: <https://bit.ly/36RKW1b>

³⁰⁴ منظمة العفو الدولية، "مصر: أطلقوا سراح سجناء الرأي والسجناء الآخرين المعرضين للخطر وسط تفشي فيروس كورونا"، (بيان صحفي، 20 مارس/آذار 2020)، مُتاح على الرابط:

<http://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/03/egypt-release-prisoners-of-conscience-and-other-prisoners-at-risk-amid-coronavirus-outbreak/>

³⁰⁵ بوابة الأهرام، "السوشياك ميديا" لحمدين صباحي: لا فرق بين دعواتك ودعوات الإخوان"، 5 إبريل/نيسان 2020. مُتاح على الرابط:

<http://gate.ahram.org.eg/News/2392296.aspx>

³⁰⁶ اليوم السابع، "كيف كشفت الحملات التحريضية للإخوان ضد مصر حول فيروس كورونا إفلاس الجماعة؟"، 31 مارس/آذار 2020. مُتاح على الرابط: <https://cutt.ly/ghQZpmW>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

2020، أن إسراء عبد الفتاح بصحة جيدة، واتهمت جماعة "الإخوان المسلمين" وأنصارها بترويج شائعات كاذبة.³⁰⁷ وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد بأن إسراء عبد الفتاح تعاني من ارتفاع ضغط الدم، وأنها نُقلت إلى مستشفى السجن بعد إصابتها بنزيف.³⁰⁸

10.2 تهريب واعتقال النشطاء والأقارب والصحفيين

تعرّض بعض النشطاء وأهالي السجناء، ممن دعوا إلى الإفراج عن سجناء، بما في ذلك لحمايتهم من وباء فيروس كوفيد-19، للقبض عليهم وحبسهم على ذمة التحقيق بتهمة تتعلق بالإرهاب.

ففي 28 مارس/آذار 2020، هدّدت النيابة العامة بمحاكمة "من يروجون معلومات كاذبة" تتعلق بوباء كورونا، وذلك بموجب المواد 80(د)، و102 (مكرر) و188 من قانون العقوبات، والتي تنص على فرض غرامة تصل إلى 20 ألف جنيه مصري (حوالي 1,300 دولار أمريكي) فضلاً عن عقوبات بالسجن.³⁰⁹ وبالرغم من أن بيان النيابة لم يحدد مدد عقوبات السجن، فإن المدانين بموجب تلك المواد قد يواجهون السجن لمدة تصل إلى تسع سنوات.³¹⁰ ولم تكن هذه مجرد تهديدات جوفاء. فقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات خمسة أشخاص قبض عليهم في القاهرة والإسكندرية في مارس/آذار وإبريل/نيسان 2020، واحتجزوا رهن الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيقات بخصوص تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي طالبت بالإفراج عن سجناء مع اندلاع وباء فيروس كوفيد-19.

ورداً على التغطية السلبية في أعقاب وفاة شادي حبش المفاجئة أثناء احتجاجه في مايو/أيار 2020 (انظر الفصل السابع من التقرير الحالي)، حدّرت النيابة العامة مجدداً من اتخاذ إجراءات ضد من يروجون "أخباراً كاذبة" تضر "بالصالح العام" أو "الأمن العام". ودعا بيان النيابة المواطنين إلى عدم الاعتداد إلا بالبيانات الصادرة عن النيابة العامة.

وإذا كان من الجائز فرض قيود على الحق في حرية التعبير لاعتبارات الصحة العامة، فإن أي قيود تُفرض في سياق التصدي لوباء كورونا يجب أن تستند إلى قانون واضح ومُتاح، ويجب أن تكون ضرورية ومتناسبة لغرض حماية الصحة العامة أو غيره من الأغراض المشروعة ذات الصلة التي يجيزها القانون الدولي لحقوق الإنسان. أما القيود الشاملة على نشر المعلومات استناداً إلى مفاهيم مبهمّة وغامضة، من قبيل "الأخبار الكاذبة" أو "نشر معلومات مضلّة"، فإنها لا تفي بهذا المعيار، ومن ثم لا تتماشى مع الحق في حرية التعبير.

ومما يثير القلق على وجه الخصوص استخدام "قانون مكافحة الإرهاب" ونظام العدالة الموازي، المتمثل في نيابة أمن الدولة العليا ودوائر الإرهاب في المحاكم الجنائية، من أجل محاكمة أهالي وأصدقاء عدد من المعتقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهم رهن الحبس الاحتياطي، لمجرد سعيهم إلى دعم أولئك الذين يقعون خلف القضبان.

ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2020، قبضت قوات الأمن على ثلاثة مديري تنفيذيين في "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهم جاسر عبد الرازق، وكريم التّارة ومحمد بشير، في أعقاب لقاء حول حقوق الإنسان مع عدد من الدبلوماسيين في مقر المنظمة، واحتجزوا على ذمة التحقيق في تهمة تتعلق بالإرهاب. وقد خضع الثلاثة للاستجواب أمام "قطاع الأمن الوطني" ونيابة أمن الدولة العليا بشأن طبيعة عملهم ومطبوعات المنظمة، بما في ذلك ما يتعلق بأوضاع الاحتجاز.³¹¹ وبالرغم من الإفراج عنهم في 3 ديسمبر/كانون الأول في أعقاب احتجاج شديد على الصعيدين المحلي والدولي، فلم يتم إسقاط التحقيقات عنهم، كما يخضع الثلاثة لتجميد أصولهم.

³⁰⁷ الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على موقع "فيسبوك"، منشور على فيسبوك، 27 أغسطس/آب 2020. مُتاح على الرابط: <http://www.facebook.com/MoiEqy/posts/3305267976183509>

³⁰⁸ مقابلة، أجريت في 2 سبتمبر/أيلول 2020.
³⁰⁹ المصري اليوم، "حبس وغرامة 20 ألف جنيه.. النيابة العامة تتوعد مروجي الشائعات عن «كورونا»"، 28 مارس/آذار 2020. مُتاح على الرابط: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/1630767>

³¹⁰ انظر المواد 80(د)، و102 (مكرر) و188 من القانون رقم 58 لسنة 1937 (قانون العقوبات).
³¹¹ منظمة العفو الدولية، "مصر: السلطات تصدّد من معاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان" (بيان صحفي، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2020). مُتاح على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/11/egypt-authorities-escalate-punishment-of-human-rights-defenders/>

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

“ما تموتوا ولا تولعوا”

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

اضطهاد عائلة



صور لإصابات لحقت بكل من ليلي سويف وابنتها منى وسناء سيف، يوم 22 يونيو/حزيران 2020، عندما اعتدت عليهن مجموعة من النساء أمام "مجمع سجون طرة". © Private

في 18 مارس/آذار 2020، قبضت قوات الأمن على ليلي سويف، وأهداف سويف ومنى سيف، وهن من عائلة سجين الرأي علاء عبد الفتاح، بالإضافة إلى الأستاذة الجامعية رباب المهدي، وذلك من أمام مقر مجلس الوزراء في القاهرة،³¹² حيث كُن يقفن بصورة سلمية للمطالبة بالإفراج عن سجناء بسبب المخاوف من انتشار وباء فيروس كوفيد-19 في السجون المكتظة. وقد وجهت لهم النيابة تهم "التحريض على التظاهر" و"نشر وإذاعة أخبار وإشاعات كاذبة" و"حيازة محررات تتضمن إشاعة الأخبار والشائعات محل الاتهام". ثم أمرت النيابة بالإفراج عن السيدات الأربع على ذمة التحقيق بكفالة قدرها خمسة آلاف جنيه مصري لكل منهن (حوالي 320 دولار أمريكي). وفي اليوم التالي، نقلت السلطات ليلي سويف إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة الجديدة، حيث أبلغتها النيابة أنها تخضع للتحقيق في قضية مختلفة. وبعد ذلك، أمرت النيابة بالإفراج عنها بكفالة قدرها ثلاثة آلاف جنيه (حوالي 119 دولار أمريكي). وقد أطلق سراح الأربعة يوم 19 مارس/آذار 2020.

وفي 22 يونيو/حزيران 2020، كانت سناء سيف، ووالدتها ليلي سويف وشقيقتها منى سيف، ينتظرن خارج "مجمع سجون طرة" بالقاهرة في انتظار تلقي رسالة من شقيقها علاء عبد الفتاح، عندما اقتربت منهن عدة نساء وانهلن عليهن ضرباً بالعصي ومزقن ثيابهن، كما سحلوهن على الأرض وسرقن بعض متعلقاتهن. وورد أن أحد أفراد الشرطة دفع ليلي سويف في اتجاه المهاجمات، بينما أمر شرطي آخر المهاجمات بأن يأخذن الثلاثة خارج منطقة الانتظار. وقد ترك الاعتداء علامات واضحة على أجساد الثلاثة، وفقاً لصور أطلعت عليها منظمة العفو الدولية.

وفي اليوم التالي، توجهت سناء سيف ووالدتها وشقيقتها إلى مكتب النائب العام في القاهرة الجديدة لتقديم بلاغ عن الاعتداء الذي تعرضن له، إلا إن أفراداً من قوات الأمن في ملابس مدنية اقتادوا سناء سيف في حافلة صغيرة بدون أرقام إلى مكان لم يُفصح عنه. وفيما بعد، علمت عائلتها أنها اقتيدت إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا لاستجوابها. وهناك، خضعت للتحقيق بشأن تهم "نشر أخبار كاذبة"، و"التحريض على جرائم إرهابية"، و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، وأمرت النيابة بحبسها لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق.

وفي 29 أغسطس/آب 2020، أُحيلت سناء سيف للمحاكمة بتهمة "نشر أخبار وبيانات كاذبة، ادعت فيها كذباً بتفشي وباء فيروس كوفيد-19 داخل السجون المصرية، وغياب التدابير الوقائية منها، وتردي الأوضاع الصحية للمسجونين على إثرها، وإهمال إدارة السجن المتعمد لعلاجهم... وكان من شأن ذلك إثارة فزع المواطنين، وسخطهم قبل مؤسسات الدولة، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة". كما

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

وُجِّهت إليها تهمة "سب موظف عام"، و"استخدام حساب خاص على وسائل التواصل الاجتماعي لارتكاب الجريمتين". وتتعلق هذه التهم بشكوى سناء سيف إلى أحد ضباط الشرطة، بعد أن دفع والدتها خلال الاعتداء، فضلاً عن تغطية الواقعة على حسابها على وسائل التواصل الاجتماعي. وحتى كتابة التقرير الحالي، كانت سناء سيف لا تزال محبوسة، وكانت محاكمتها لا تزال مستمرة.



صلاح سلطان
Private ©



سُنَّت السلطات حملة ضد أقارب الناشط والمعتقل السابق محمد سلطان، بعد أن رفع دعوى أمام محكمة أمريكية، في 1 يونيو/حزيران 2020، ضد رئيس الوزراء المصري الأسبق حازم الببلاوي لدوره في احتجازه تعسفاً وتعذيبه. فبعد وقت قصير من رفع الدعوى، داهمت قوات السلطات منازل عدد من أقارب محمد سلطان، وقبضت على خمسة من أبناء عمومته، واحتجزتهم تعسفاً لما يزيد عن خمسة أشهر على ذمة التحقيق في تهم ملفقة تتعلق بالإرهاب. وقال محمد سلطان إن السلطات قامت يوم 15 يونيو/حزيران 2020 بنقل والده صلاح سلطان، وهو من قيادات جماعة "الإخوان المسلمين"، ومحتجز منذ سبتمبر/أيلول 2013 حيث يقضي حكماً بالسجن المؤبد مدى الحياة، من زنزانه في "سجن وادي النطرون" إلى مكان لم يُفصح عنه.³¹³ وحتى كتابة التقرير الحالي، كان صلاح سلطان لا يزال رهن الاختفاء القسري.³¹⁴

كما استهدفت السلطات بعض الصحفيين المستقلين لدورهم في تغطية الوضع في السجون. ففي 17 مايو/أيار 2020، قُبض على لينا عطا الله، وهي من مؤسسي موقع "مدى مصر" ورئيسة تحرير الموقع، وذلك لأنها أجرت مقابلة مع ليلي سويف أمام "مجمع سجون طرة". وقد أفرج عنها لاحقاً على ذمة التحقيقات.³¹⁵

³¹² منظمة العفو الدولية، "اعتقال ناشطة لحقوق الإنسان للمرة الثالثة: سناء سيف"، تحرك عاجل (رقم الوثيقة: MDE 12/3013/2020/ar). مُتاح على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/3013/2020/ar>

³¹³ مقابلة أجريت في 18 يونيو/حزيران 2020.

³¹⁴ انظر: منظمة العفو الدولية، "أحد ضحايا الاعتقال التعسفي يقاضي رئيس الوزراء المؤقت الأسبق: محمد سلطان" (رقم الوثيقة: MDE 12/2629/2020). مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/2629/2020/ar/>

³¹⁵ مقابلة أجريت في 17 مايو/أيار 2020.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

الإطار القانوني

11.1 القانون الدولي والمعايير الدولية

باعتبار مصر من الدول الأطراف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فإنها مُلزَمة قانوناً باحترام وحماية وإعمال "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه". وقد ذكرت "اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، في تعليقها العام رقم 14:

"إن الدول مُلزَمة، بشكل خاص، باحترام الحق في الصحة عن طريق جملة أمور، منها عدم منع أو تقييد إتاحة فرص متكافئة لجميع الأشخاص، بمن فيهم السجناء والمحتجزون".³¹⁶

وفي التعليق العام رقم 36 بشأن الحق في الحياة، أوضحت "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" التزامات الدول الأطراف، بما فيها مصر، بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، قائلةً:

"يقع على عاتق الدول الأطراف أيضاً واجب كبير في إطار توخي الحرص بأن تتخذ أي تدابير تلزم لصون حياة الأفراد الذين سلبت منهم الدولة حريتهم، لأن الدول الأطراف، بتوقيفها أو احتجازها أو حبسها للأفراد، تتحمل مسؤولية صون حياتهم وسلامتهم البدنية، ولا يجوز لها أن تتذرع بنقص الموارد المالية أو بوجود مشاكل لوجستية لتخفيف هذه المسؤولية... ويشمل واجب صون حياة جميع المحتجزين توفير ما يلزمهم من الرعاية الطبية ومراقبة حالتهم الصحية بشكل منتظم وملائم، وحمايتهم من العنف بين السجناء، ومنع الانتحار، وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة".³¹⁷

وتنص القاعدة 24 من "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد نيلسون مانديلا") على أن "تتولى الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية للسجناء"، وأنه "ينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاح في المجتمع" دون تمييز. كما تنص "قواعد نيلسون مانديلا" على ضرورة نقل السجناء الذين تتطلب حالاتهم عنايةً متخصصة إلى مؤسسات متخصصة أو إلى مستشفيات خارج السجن، إذا لم تكن هذه العناية متاحة داخل السجن (القاعدة 27). أما القاعدة 68 فتقتضي من السلطات إبلاغ أقارب السجن الذي يعاني من مرض شديد أو إصابة جسيمة. كما تنص قواعد نيلسون مانديلا" على ضرورة وجود خدمات الصحة النفسية لتشخيص وعلاج أي حالات خلل عقلي (القواعد من 22 إلى 82).

وتكفل "مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن" توفير الرعاية الصحية للأشخاص المحتجزين بالمجان (المبدأ 24):

³¹⁶ التعليق العام رقم 14: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه". وثيقة الأمم المتحدة رقم E/C.12/2000/4. ³¹⁷ التعليق العام رقم 36، المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الحق في الحياة)، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/GC/36، الفقرة 25.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

تتولى الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية للسجناء. وينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاحة في المجتمع، وينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجاناً ودون تمييز على أساس وضعهم القانوني".

وقد يمثل التقاعس عن تقديم الرعاية الطبية الكافية انتهاكاً للحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والمنصوص عليه في المادة 7 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" وفي "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وهما من المعاهدات التي انضمت إليها مصر كدولة طرف. وبشكل هذا التقاعس نوعاً من التعذيب إذا كان متعمداً، بما في ذلك بغرض معاقبة السجين على عمل ارتكبه أو يُشتبه أنه ارتكبه هو أو شخص آخر، وإذا تسبب في "ألم أو عذاب شديد" للسجين.³¹⁸

ولا يخضع هذا الحظر لعدم التقيّد، أي أنه لا يجوز إلغاؤه أو تخفيفه حتى "في حالات الطوارئ التي تهدد حياة الأمة".

وبموجب القانون الدولي والمعايير الدولية، تُعتبر جميع حالات الحبس الانفرادي المطوّل إلى أجل غير مُسمى، أي الحبس الانفرادي الذي يُفرض لمدة تزيد عن 15 يوماً، نوعاً من المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما تشير المعايير الدولية إلى طبيعة نظام السجن في تطبيق الحبس الانفرادي وظروف الاحتجاز باعتبارهما عاملين أساسيين يحدّدان ما إذا كان الحبس الانفرادي يُشكل نوعاً من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وقد ذكرت "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" أن "الحبس الانفرادي لمدد طويلة للشخص المُحتجز أو المسجون قد يندرج ضمن الأفعال المحظورة بمقتضى المادة 7" من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" (التي تحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية).³¹⁹ وتنص "قواعد نيلسون مانديلا" على أنه: "لا يجوز بأيّ حال من الأحوال أن تصل القيود أو الجزاءات التأديبية إلى حدّ التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، كما تنص على حظر الحبس الانفرادي لأجل غير مسمى والحبس الانفرادي المطوّل.³²⁰

وتقع على عاتق الدول مسؤولية التحقيق في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز في ظروف غير طبيعية، وذلك حسبما أشارت "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" في التعليق العام رقم 36 حول الحق في الحياة، حيث قالت:

يترتب على الوفاة أثناء الاحتجاز، في ظروف غير طبيعية، احتمال بتسبب سلطات الدولة في الحرمان التعسفي من الحياة، لا يمكن دحضه إلا بناء على تحقيق ملائم يثبت وفاة الدولة بالتزاماتها بموجب المادة 6.³²¹

وطبقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك "مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن" و"قواعد نيلسون مانديلا"، فإنه يجب أن يُكفل لجميع المحرومين من حريتهم توفر ما يلي كحد أدنى:

- مكان إقامة ملائم يفي بالمتطلبات الصحية؛
- سرير منفصل وفرش وأغطية نظيفة؛
- إضاءة كافية وتهوية كافية؛
- سبيل الاغتسال والمرافق الصحية؛
- التريض لمدة ساعة يومياً في الهواء الطلق (حسبما يسمح الطقس)؛
- الأدوات اللازمة للحفاظ على النظافة الشخصية؛
- طعام مغذي من نوعية صحية؛
- مياه للشرب؛
- الاتصال بالأهل بصفة منتظمة.

³¹⁸ يرد تعريف التعذيب في المادة (1) من "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة"، والتي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 46/39 بتاريخ 10 ديسمبر/كانون الأول 1984، وبدأ سريانها في 26 يونيو/حزيران 1987.

³¹⁹ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20 (حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة)، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/47/40، annex VI.A، 10 مارس/أذار 1992.

³²⁰ "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد نيلسون مانديلا")، القاعدة 43.

³²¹ التعليق العام رقم 36، المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة (الحق في الحياة)، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/GC/36، الفقرة 29.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ومن شأن عدم توفّر هذه المعايير الدُّنيا أن يؤثّر سلباً على الحق في الصحة والحق في الحياة.

11.2 القانون المحلي

تنص المادة 56 من الدستور المصري على اعتبار السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز دور إصلاح وتأهيل، وتقضي بأن تخضع جميع هذه المنشآت للإشراف القضائي، وأن يُحظر فيها كل الأفعال التي تنافي كرامة السجناء والمحتجزين أو تعرّض صحتهم للخطر.

ويؤكّد "قانون تنظيم السجون" (القانون رقم 396 لسنة 1956) على مسؤولية السلطات عن الحالة الطبية للمحتجزين، فتنص المادة 33 على أن يكون في جميع السجون، فيما عدا السجون المركزية،³²² طبيب واحد مقيم، على الأقل، تُنَاط به الأعمال الصحية. وتقضي المادة 35 بإجراء فحص طبي لأي سجين يتبين أنه يعاني من خلل عقلي، وينقله إلى مستشفى خارج السجن إذا رأت إدارة الخدمات الطبية للسجون ضرورة ذلك.

وتنص "اللائحة الداخلية للسجون" (قرار وزير الداخلية رقم 79 لسنة 1961) على مزيد من أشكال الحماية للسجناء، بما في ذلك تكليف طبيب السجن بضمان توفر الإجراءات الصحية الملائمة (المادة 24)، ونقل السجن لتلقي العلاج في مستشفى خارج السجن إذا لم يتوفر العلاج المتخصص في المنشآت الصحية داخل السجون (المادة 37). وتنص المادة 27 على أن يتولى أحد الأطباء فحص أي مسجون محبوس انفرادياً. وبالإضافة إلى ذلك، تنص "اللائحة الداخلية للسجون" على أنه يجب على طبيب السجن زيارة كل مسجون محبوس انفرادياً بصفة يومية (المادة 27)، وإبلاغ إدارة السجن لاتخاذ ما يلزم من إجراءات إذا رأى أن حبس السجن يلحق ضرراً بصحته.

كما تكفل "اللائحة الداخلية للسجون" حق السجناء في الاتصال بالعالم الخارجي، من خلال إرسال خطابين كل شهر وتلقي ما يرد إليهم من مراسلات، وكذلك حق كل سجين في إجراء مكالمة هاتفية لا تزيد عن ثلاث دقائق بواقع مرتين شهرياً (المادة 64). وتحدّد اللائحة أن للمحبوس احتياطياً والمحكوم عليه بالحبس البسيط الحق في تلقي زيارة أسبوعياً،³²³ أما المحكوم عليه بالسجن لمدة طويلة فله الحق في تلقي زيارة كل 15 يوماً (المادة 60). إلا إن "قانون تنظيم السجون" يُجيز لإدارات السجون تقييد أو منع الزيارات العائلية لأسباب صحية أو أمنية (المادة 42).

³²² لمزيد من المعلومات عن الفروق بين فئات السجون، انظر الفصل الثاني من التقرير الحالي.
³²³ المقصود المحكوم عليه بمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، طبقاً للمادة 18 من "قانون العقوبات".

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

نتائج وتوصيات

كان من شأن ظروف الاحتجاز غير الإنسانية والحرمان من الرعاية الصحية الكافية، إما بسبب الإهمال أو التعمد من جانب مسؤولي السجون، وغيرهم من المسؤولين التابعين لوزارة الداخلية، أن يضرّ بالصحة البدنية والعقلية للمحتجزين في مصر، وربما تسبب في وقوع وفيات أثناء الاحتجاز، أو أسهم في وقوعها. وتقع هذه الانتهاكات لحق السجناء في الصحة، وحقهم في الحياة بعلم محققين النيابة والقضاة، وأحياناً بتواطؤ منهم، مع غياب سبل الإنصاف القضائي.

ويتعرض المحتجزون في قضايا سياسية، بما في ذلك سجناء رأي، لظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، حيث يُحرم عشرات المحتجزين من تلقي زيارات عائلية، ومن أي سبل أخرى للاتصال بالعالم الخارجي لفترات طويلة، كما يُحرمون من الحصول على بعض الأساسيات، بما في ذلك ما يكفي من الأطعمة والملابس ومنتجات التنظيف، ويُحرم هؤلاء المحتجزون عمداً من الرعاية الصحية الكافية، حتى في الحالات التي يمكنهم فيها، أو يمكن لأهاليهم، تحمّل تكاليفها. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يُحرم السجناء من حقوقهم عمداً لمعاقتهم على معارضتهم، فإن هذه الأفعال تُعتبر بمثابة نوع من التعذيب، كما تمثّل، في حالة الوفاة قيد الاحتجاز، حرماناً تعسفياً من الحق في الحياة.

وتتعاكس السلطات بشكل ممنهج عن إمداد المحتجزين لديها بالاحتياجات الأساسية مجاناً، بما في ذلك الغذاء الكافي، والمياه النظيفة، والملابس، والأسرة، والأغطية، ومنتجات التنظيف، وكذلك بالرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك الأدوية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تضرر السجناء المنحدرين من بيئات فقيرة اقتصادياً على نحو غير متناسب، نظراً لعدم قدرتهم على تدبير نفقات مثل هذه الخدمات، كما يُعتبر انتهاكاً لحقهم في الرعاية الصحية الكافية، وربما لحقهم في الحياة.

ويشير انتشار وباء فيروس كوفيد-19 في السجون المصرية مزيداً من المخاوف بشأن صحة المحتجزين وسلامتهم. وتتفاقم هذه المخاوف نظراً لرفض السلطات إعطاء معلومات تفصيلية عن مدى انتشار الوباء، وعدد الإصابات والوفيات في أماكن الاحتجاز، فضلاً عن تعاكس السلطات عن إمداد المحتجزين بشكل منتظم بمنتجات النظافة، وعن إجراء اختبارات للسجناء المشتبه في إصابتهم وعزلهم.

وقد أدى سوء إدارة الحكومة لأزمة وباء فيروس كوفيد-19 في السجون إلى تعريض صحة وأرواح المحتجزين المكثسين في السجون المصرية لمزيد من الأخطار، وبينهم كثيرون ما كان ينبغي أصلاً أن يُسجنوا. وقد تكون هناك عواقب كارثية لاستمرار الحكومة في التعاكس عن اتخاذ إجراءات لتقليل عدد المحتجزين في السجون، ولمعالجة بواعث القلق القائمة بشأن عدم كفاية الرعاية الصحية. وينبغي أن يكون الحرص على أن نجنب أزمة صحية بمثابة دافع إضافي للسلطات المصرية للإفراج فوراً عن آلاف الرجال والنساء المحتجزين تعسفياً.

ومن الصعب تقييم المدى الحقيقي لأزمة حقوق الإنسان في السجون المصرية بسبب الرقابة والسيطرة على المعلومات المتعلقة بظروف الاحتجاز، والقيود الشاملة المفروضة على زيارة هيئات مستقلة للسجون؛ فضلاً عن تهيب أهالي السجناء والنشطاء. وهناك حاجة واضحة إلى وجود هيئة مستقلة تتولى زيارة السجون وتقييم العوامل المحددة للرعاية الصحية أثناء الاحتجاز وقدرة الخدمات الطبية المتاحة وتقديم توصيات للسلطات المصرية من تحسين الوضع، بما في ذلك تطبيق إجراءات لمنع العدوى، والسيطرة عليها بهدف الحد من آثار وباء فيروس كوفيد-19.

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

ولهذا، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى التقيّد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وبالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في تعاملها مع جميع المحتجزين والسجناء. ولتحقيق ذلك، تتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية إلى السلطات:

- من أجل معالجة مشكلة الاكتظاظ ومخاطر وباء فيروس كوفيد-19، يجب على السلطات خفض عدد المحتجزين في السجون عن طريق:
 - الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع المحتجزين تعسفاً دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك النشطاء السياسيون، وأعضاء أحزاب المعارضة، والصحفيون، والمحامون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وكذلك الإفراج عن المحكوم عليهم أو المحتجزين على ذمة المحاكمة بنهم العجز عن سداد الديون، أو ممارسة علاقات جنسية بالتراضي بين بالغين، أو "الفجور"، أو غير ذلك من الأفعال التي لا تشكّل جرائم بموجب القانون الدولي؛
 - الإفراج عن الأشخاص المحتجزين لفترات طويلة رهن الحبس الاحتياطي، وخاصة أولئك الذين تجاوزت مدد احتجازهم الحد الأقصى الذي ينص عليه القانون المصري، وهو عامان، وذلك على ذمة التحقيق في تهم لا أساس لها تتعلق بالإرهاب، وسط مخاوف شديدة بشأن غياب الإجراءات الواجب اتباعها، بما في ذلك عدم قدرة المشتبه فيهم على الطعن في قانونية احتجازهم. كما يجب النظر في الإفراج عن محتجزين آخرين محبوسين احتياطياً، وخاصة من اتُهموا بارتكاب جرائم طفيفة لا تنطوي على العنف؛
 - النظر في الإفراج عن السجناء الذين يمكن أن يستحقوا الإفراج المبكر أو المؤقت أو المشروط، استناداً إلى أعمارهم، وطبيعة الجرائم المرتكبة، والتهديد الذي يشكلونه على المجتمع، ومدّة العقوبة التي أمضوها، وكذلك النظر في الإفراج عن جميع الأطفال المحتجزين، وضمان ألا يُستخدم حرمان الطفل من حريته إلا باعتباره إجراءً استثنائياً يمثل الملاذ الأخير؛
 - النظر في الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم والمحتجزين المعرضين بصورة أكبر لخطر الإصابة بفيروس كوفيد-19 بسبب أعمارهم أو وجود مشاكل طبية حالية أو مزمنة لديهم، مثل أمراض الجهاز التنفسي، والسكري، والسرطان، وارتفاع ضغط الدم، وضعف جهاز المناعة؛
 - اتباع إجراءات بخلاف الحبس بالنسبة للأشخاص المدانين بارتكاب جنح أو جرائم لا تنطوي على العنف؛
 - ضمان عدم تعرض السجناء للتمييز المجحف أثناء عملية التطعيم بالقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 التي تعتزم مصر تنفيذها؛
- ضمان الحصول على الرعاية الصحية الكافية في الوقت المناسب:
 - ضمان حصول المحتجزين على الرعاية الصحية البدنية الكافية في السجون، بما في ذلك الحصول على الأدوية اللازمة، بشكل مجاني ودون تمييز مجحف من أي نوع، على نحو يماثل مستوى الرعاية الصحية المتاحة في المجتمع الأوسع؛
 - نقل السجناء إلى مؤسسات متخصصة أو مستشفيات خارج السجون في الحالات التي تفتقر فيها المرافق الصحية داخل السجون للإمكانات الكافية أو المتخصصة اللازمة لتوفير الفحوص والعلاجات المطلوبة. وضمان أن تُتخذ القرارات الطبية المتعلقة بالرعاية الصحية للسجناء، أو بنقلهم إلى مستشفيات خارج السجون، على نحو مستقل من جانب مهنيين مختصين بالرعاية الصحية، وأن تكون موضع احترام من جانب مسؤولي السجون؛
 - تزويد أهالي السجناء بنسخ من التقارير الطبية الصادرة عن أطباء السجون أو عن مستشفيات خارج السجون، وذلك بموافقة السجناء؛
 - الالتزام بالقوانين المصرية عن طريق السماح للمحتجزين رهن الحبس الاحتياطي بتلقي زيارات أطبائهم أو أطباء الأسنان المعالجين لهم؛
 - ضمان أن يتولى تقديم الرعاية الصحية أشخاص مؤهلون يعملون بشكل مستقل تماماً، وضمان التزام المهنيين المختصين بالرعاية الصحية في السجون بالمعايير والأخلاقيات الطبية في تعاملهم مع السجناء وعلاجهم لهم.
- ضمان أن تكون ظروف الاحتجاز إنسانية ومتماسية مع القانون الدولي والمعايير الدولية، بما في ذلك "قواعد نيلسون مانديلا":
 - اتخاذ إجراءات تكفل تحسين الظروف في السجون، عن طريق إمداد السجناء بأطعمة كافية ومغذية؛ وضمان توفر شروط النظافة الشخصية، ومرافق الصرف الصحي، بما في ذلك سبل الحصول بشكل منتظم على المياه الآمنة ومرافق الاغتسال والمراحيض؛ وإمداد السجناء بملابس وأغطية تتلاءم مع الطقس؛ وضمان توفر ما يكفي من المساحة والتهوية والإضاءة في أماكن احتجاز السجناء؛

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

- ضمان أن يسمح حراس السجون لجميع السجناء بالترئُّص والخروج إلى الهواء النقي يومياً؛
- ضمان قيام السجون بإمداد السجناء باللوازم الصحية مجاناً، بما في ذلك الفوط الصحية.
- إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة على وجه السرعة في جميع ادعاءات الحرمان المتممِّد من الرعاية الصحية، وجميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتقديم المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن هذه الممارسات إلى ساحة العدالة من خلال محاكمات عادلة.
- ضمان تواصل المحتجزين بالعالم الخارجي:
 - احترام حق السجناء في تلقي زيارات عائلية متواترة، بحيث لا تقل عن مرتين شهرياً، والكف عن حرمان السجناء، بما في ذلك المحتجزون رهن الحبس الانفرادي، من تلقي زيارات من أهاليهم ومحاميهم؛
 - في الحالات التي تتطلب فرض قيود على الزيارات العائلية لأسباب تتعلق بالصحة العامة، يجب أن تُكفل للسجناء بشكل منتظم سُبل الحصول على وسائل بديلة للتواصل، بما في ذلك المكالمات الهاتفية والمراسلات الكتابية، دون تمييز مجحف.
- إجراء تحقيقات في حالات الوفاة قيد الاحتجاز والحيلولة دون وقوعها:
 - إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة في جميع حالات الوفاة قيد الاحتجاز، وإبلاغ الأهالي وممثليهم القانونيين بصفة منتظمة بتطورات التحقيقات، والإعلان عن نتائجها، وتقديم المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية إلى ساحة العدالة، وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وضمان السماح لأهالي الذين تُوفوا في السجن بالحصول على نسخ من تقارير تشريح الجثث دون أي تأخير لا مبرر له، وضمان حمايتهم من التعرُّض للعنف أو التهديد أو غير ذلك من أشكال التهريب؛
 - إعلان معلومات عن العدد الإجمالي للسجناء في جميع أماكن الاحتجاز، وعن أعداد الوفيات قيد الاحتجاز؛
 - العمل مع منظمات المجتمع المدني المستقلة ومع الخبراء الطبيين المستقلين لمعالجة مشكلة الحرمان من الحق في الصحة، التي تؤدي لوقوع وفيات أثناء الاحتجاز.
- ضمان الرقابة والتفتيش على السجون بشكل مستقل:
 - التصديق على "البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"؛ وإنشاء هيئة مستقلة تضم مهنيين طبيين مستقلين وممثلين لمنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الخبراء لمراقبة ظروف الاحتجاز وتأثيرها على صحة المحتجزين، وكذلك مدى توفر الرعاية الصحية البدنية والعقلية في سجن السجون. ويجب أن يُتاح لهذه الهيئة إجراء زيارات غير مقيّدة وغير معلن عنها سلفاً لجميع أماكن الاحتجاز، وجميع المحتجزين، وزنازين الحبس الانفرادي وغيرها من الزنازين، وكذلك عيادات ومستشفيات السجون، كما يجب أن يُتاح لممثلي الهيئة التحدث على أفراد، وفي سرية، مع محتجزين من اختيارهم؛
 - توجيه دعوات إلى، أو قبول طلبات الزيارة المقدمة من، "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" و"الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" بالأمم المتحدة، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي"، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية"، والسماح لممثلي المنظمات المصرية والدولية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، بزيارة السجون.
- إنهاء المضايقات والاعتداءات الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء وأهالي السجناء، والتي يتعرضون لها لمجرد دفاعهم عن حقوق السجناء أو سعيهم لإقرار العدالة.
- تعديل القانون المتعلق بتنظيم السجون بما يجعله متماشياً مع القانون الدولي والمعايير الدولية:
 - تعديل المادتين 43 و44 من "قانون تنظيم السجون" (القانون رقم 396 لسنة 1956)، للنص تحديداً على أنه لا يجوز استخدام الحبس الانفرادي إلا باعتباره الملاذ الأخير للحفاظ على النظام في السجون، وينبغي ألا تزيد مدته عن 15 يوماً؛
 - تعديل "قانون تنظيم السجون" بما يكفل إدراج ضمانات للسجناء الذين يواجهون إجراءات تأديبية، بما في ذلك ضمانات لحقهم في تقديم دفاع، وفي استئناف القرارات التأديبية الصادرة ضدّهم، وحقهم في إبلاغهم بالمدة التي سوف يقضونها رهن الحبس الانفرادي، مع النص على ضرورة أن يكون هناك تناسب بين المخالفات التأديبية المترتبة والعقوبات المفروضة عليها؛
 - تعديل المادة 42 من "قانون تنظيم السجون"، التي تجيز منع الزيارات العائلية استناداً لأسباب مُبهمّة، بما في ذلك "أسباب متعلقة بالأمن" و"أسباب صحية"، وذلك بإدراج

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

ضمانات للوقاية من الانتهاكات، وضمانات للحق في تقديم دفاع وفي استئناف القرارات التأديبية، والحق في وسائل بديلة للتواصل؛
○ تعديل المادة 38 من "قانون تنظيم السجون" بما يكفل لجميع السجناء سُبل الاتصالات الهاتفية، مع النص على حد أدنى لعدد المكالمات الهاتفية التي يجوز لكل سجين إجراؤها شهرياً.

كما تتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- دعم الجهود الرامية إلى إنشاء آلية في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تتولى مراقبة وضع حقوق الإنسان في مصر وتقديم تقارير بشأنه؛
- مطالبة السلطات المصرية بتوجيه دعوات إلى، أو قبول طلبات الزيارة المقدمة من، "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، و"الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" بالأمم المتحدة، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي"، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية"، والسماح لممثلي المنظمات المصرية والدولية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، بزيارة السجون.


"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة


www.facebook.com/AmnestyArabic 

AmnestyAR@ 

اتصل بنا

info@amnesty.org 

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500 

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية
منظمة العفو الدولية

"ما تموتوا ولا تولعوا؟"

الإهمال والحرمان من الرعاية الصحية في السجون المصرية

أدى تقاعس السلطات المصرية عن توفير الرعاية الصحية الكافية للسجناء - إما عن طريق الإهمال أو الحرمان المتعمد - أو ساهم في حدوث وفيات كان من الممكن تجنبها في الحجز، وإلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بصحة السجناء. كما أدى سوء تعامل السلطات مع تفشي وباء فيروس كوفيد-19 في السجون إلى تفاقم الوضع المزري، وتسبب في إزهاق المزيد من الأرواح قبل الأوان.

يكشف البحث الذي أجرته منظمة العفو الدولية، حول الوضع في 16 سجناً في جميع أنحاء البلاد، أن مسؤولي السجون يبدون ازدراء تاماً بحياة ورفاه السجناء الذين يُحشرون في سجون مكتظة وغير صحية، ويتجاهلون إلى حد كبير احتياجاتهم الصحية. وتذهب السلطات إلى أبعد من ذلك في حرمان الرجال والنساء المحتجزين لمجرد ممارستهم حقوقهم الإنسانية، وغيرهم من المحتجزين لأسباب سياسية، من الرعاية الصحية، وإخضاعهم لظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية بشكل خاص لمعاقبة معارضتهم.

وللبدء في معالجة أزمة الصحة وحقوق الإنسان في السجون المصرية، يجب على السلطات الإفراج فوراً، ودون قيد أو شرط، عن المحتجزين لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية. ويجب أن توفر لجميع السجناء الرعاية الصحية الكافية، دون تمييز مجحف، وأن تسمح للخبراء المستقلين بالوصول إلى السجون دون قيود، وأن تعمل معهم على معالجة ظروف الاحتجاز السيئة للغاية، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية في السجون.

رقم الوثيقة: MDE 12/3538/2021
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org